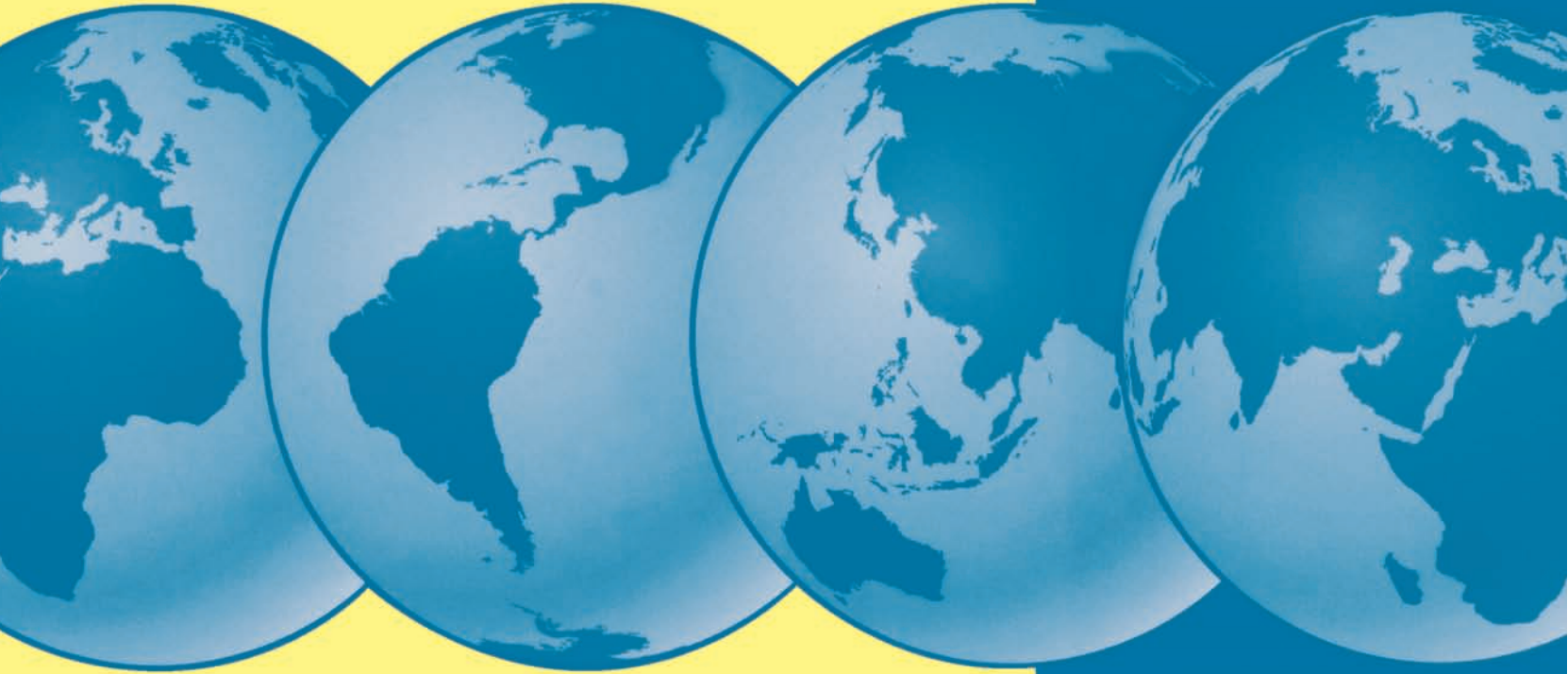


مراقبة الإعلام لتعزيز الانتخابات الديمقراطية

Media Monitoring To Promote Democratic Elections



كتيب المعهد الديمقراطي الوطني للمنظمات المدنية
An NDI Handbook for Citizen Organizations

روبرت نوريس وباتريك ميرلو
Robert Norris and Patrick Merloe



مراقبة الإعلام لتعزيز الانتخابات الديمقراطية

Media Monitoring To Promote Democratic Elections

كتيب المعهد الديمقراطي الوطني للمنظمات المدنية
An NDI Handbook for Citizen Organizations

روبرت نوريس وباتريك ميرلو
Robert Norris and Patrick Merloe

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية
National Democratic Institute for International Affairs

مكتبة الكونغرس، قائمة البيانات قيد النشر

نوريس، روبرت، 1954
مراقبة الإعلام لتعزيز الانتخابات الديمقراطية:
كتيب المعهد الديمقراطي الوطني للمنظمات المدنية/
روبرت نوريس وباتريك ميرلو.

p.cm.

ISBN 1-880134-33-0-2

١- مراقبة الانتخابات ٢- كتيبات وملخصات إلخ... وسائل الإعلام والرأي العام.
٣- وسائل الإعلام - الأوجه السياسية. أ- ميرلو، باتريك. ب- المعهد الديمقراطي الوطني
للشؤون الدولية. ج- العنوان.

JF1081 .N67 2002

324.6'5--dc21

2002009308

ترجمة نور الأسعد، مراجعة وتحقيق ميّ الأحمر - المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، بيروت-لبنان.
حقوق النشر © المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، 2002. 11/04.
واشنطن العاصمة. كلّ الحقوق محفوظة. قد يعاد إنتاج و/أو ترجمة أجزاء من هذا الكتاب لأهداف غير
تجارية، شرط أن يعترف القائم بالعمل أن المعهد الديمقراطي الوطني هو مصدر المادة المنشورة، ويرسل إليه
نسخ عن أية ترجمة.

ABOUT NDI ما هو المعهد الديمقراطي الوطني؟

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية هو منظمة غير ربحية، تعمل في سبيل تعزيز الديمقراطية، ونشرها على نطاق واسع في العالم. يوفر المعهد الديمقراطي الوطني المساعدة العملية للقادة السياسيين والمدنيين، من أجل تطوير القيم والممارسات والمؤسسات الديمقراطية، مستعينا بشبكة شاملة من الخبراء المتطوعين. كما يتعامل المعهد مع الديمقراطيين في كل أنحاء العالم، بهدف بناء المنظمات السياسية والمدنية، وصون نزاهة الانتخابات، بالإضافة إلى تشجيع مشاركة المواطنين وتعزيز الشفافية والمساءلة في الحكومة.

تعتمد الديمقراطية على الهيئات التشريعية التي تمثل المواطنين. فتشرف هذه الهيئات على النظام القضائي التنفيذي المستقل الذي يصون حكم القانون؛ كما تراقب الأحزاب السياسية الشفافة والمسؤولة، والانتخابات التي تسمح للمقترعين باختيار ممثليهم في الحكومة، بكامل حريتهم. من هنا، يقوم المعهد الديمقراطي الوطني، بصفته المحفز على التطور الديمقراطي، بدعم المؤسسات والعمليات التي تؤدي إلى ازدهار الديمقراطية.

بناء المنظمات السياسية والمدنية: يساعد المعهد الديمقراطي الوطني في بناء المؤسسات الثابتة، المنتشرة على نطاق واسع، والمتّصفة بحسن التنظيم، أي تلك التي ترسي قواعد ثقافة مدنية قوية بالتحديد. فتعتمد الديمقراطية على هذه المؤسسات التوسيطية التي ترجع صدق المواطن الواعي، وهي تربط المواطنين بحكوماتهم، وبعضهم البعض، من خلال تأمين وسائل للمشاركة في السياسة العامة.

صون نزاهة الانتخابات: يشجّع المعهد الديمقراطي الوطني الانتخابات الشفافة والديمقراطية. فقد طلبت الحكومات والأحزاب السياسية من هذا المعهد أن يدرس القوانين الانتخابية، وينصح بالاجراءات التطويرية المطلوبة. كما يوفر المعهد المساعدة التقنية للأحزاب السياسية والجماعات المدنية، في سبيل تنظيم حملات تثقيف المقترع، وبرامج مراقبة الانتخابات. من هذا المنطلق، يعتبر المعهد الديمقراطي الوطني رائداً عالمياً في ميدان مراقبة الانتخابات، لا سيما أنه نظم وفوداً دولية لمراقبة الانتخابات، في عشرات من البلدان، حريصاً على أن تعكس نتائج الاقتراع إرادة الشعب.

تشجيع الشفافية والمساءلة: يلبي المعهد الديمقراطي الوطني رغبة قادة الحكومات، والبرلمانات، والأحزاب السياسية، والمنظمات المدنية، الذين يطلبون النصائح بشأن مسائل تتراوح بين الاجراءات التشريعية، والخدمات التأسيسية، وموازنة العلاقات المدنية-العسكرية في نظام ديمقراطي. انطلاقاً من ذلك، يعمل المعهد الديمقراطي الوطني على بناء الهيئات التشريعية والحكومات المحلية المحترفة، والمساءلة، والشفافة، والمستجيبة لمطالب مواطنيها. لعل المفتاح الأساسي لتشجيع الديمقراطية، بصورة فعالة ومؤثرة، يكمن في التعاون الدولي. فمن شأن هذا التعاون أن ينقل رسالة أعمق إلى النظم الديمقراطية، الجديدة والمنبثقة، التي تستطيع الاعتماد على الحلفاء الدوليين ونظام الدعم الناشط، في حين تبقى النظم الأوتوقراطية سجيناً عزلتها وخوفها المتأصل من العالم الخارجي. أما المعهد الديمقراطي الوطني، المتمركز في واشنطن العاصمة، والمتفرع إلى مكاتب ميدانية في كل منطقة من العالم، فيعني مهارات طاقمه عبر تجنيد الخبراء المتطوعين من كل حذب وصبوب، ومعظمهم من المحنكين القدماء في الصراعات الديمقراطية ضمن بلدانهم الخاصة، يتشاطرون آراء قيمة حول التطور الديمقراطي.

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

2030 شارع م، شمال غرب، الطابق الخامس

واشنطن العاصمة، 20036-3306، الولايات المتحدة الأميركية

هاتف: +1 202 728 5500

فاكس: +1 202 728 5520

البريد الإلكتروني: contactndi@ndi.org

الموقع الإلكتروني: www.ndi.org

ACKNOWLEDGEMENTS

شكر

أعدّ المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية هذا الكتيب ليقدّم يد المساعدة إلى المنظمات المدنية، والجمعيات الصحفية، والأحزاب السياسية، وغيرها من المنظمات العالمية التي تعمل من أجل دعم حرية الصحافة. ومن أبرز أهدافه أيضاً الحرص على تواصل المتنافسين السياسيين مع الشعب، من خلال نقل رسائلهم عبر الوسائل الإعلامية؛ هذا إلى ضمان إبلاغ المواطنين المعلومات المطلوبة سعياً نحو اتخاذ الخيارات السياسية الواعية. من هنا، يعكس الكتيب خبرة سبعة عشر عاماً، ضافر خلالها المعهد الديمقراطي الوطني جهوده مع القادة المدنيين والسياسيين، بهدف تشجيع الإصلاح الديمقراطي والسلامة السياسية.

يودّ المعهد الديمقراطي الوطني الاعتراف بجهود من ساعده عبر العالم، مؤيداً قضية الحرية الإعلامية، ومطوراً آليات لمراقبة الإعلام وتوعية المواطنين بشأن طبيعة المعلومات التي يتلقونها. فعلى غرار الصحفيين، يعمل هؤلاء الناشطين في ظل ظروف سياسية عسيرة، معرضين أنفسهم للخطر من خلال القيام بهذه النشاطات. لقد تمتع المعهد الديمقراطي الوطني بامتياز العمل مع كثيرٍ من هؤلاء الأفراد، بشأن قضايا متنوعة للغاية بما فيها مراقبة الإعلام. ولعلّ هذا الكتاب يعكس بعض العبر المستخلصة من تلك التجارب. كما يعترف المعهد الديمقراطي الوطني بالدور الرائد الذي أدته المنظمات الدولية غير الحكومية وما بين الحكومات، في المدافعة عن قضية الحريات الإعلامية ومراقبة الإعلام. لذلك، أدرج المعهد الديمقراطي الوطني، في ملاحق الكتيب، مرجعاً بلائحة المنظمات الدولية والمحلية التي تبذل جهوداً حثيثة في هذا المضمار.

مؤلفا هذا الكتيب هما روبرت نوريس، مستشار المعهد الديمقراطي الوطني منذ أمد طويل، وممثل ميداني سابق عن المعهد في عدد من البلدان، وبارتريك ميرلو، المساعد الأعلى في المعهد الديمقراطي الوطني، ومدير البرامج المتعلقة بالاجراءات الانتخابية والسياسية. يحاكي هذا الكتيب، في قسم كبيرٍ منه، خبرة بوب نوريس الذي ساعد في مراقبة الإعلام السلوفاكي، بصفته ممثل المعهد الديمقراطي الوطني المقيم في سلوفاكيا، إبان ترشيحات الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٨؛ ولا ننسى تجربته في محاولات مراقبة الإعلام في غويانا، وأوغندا، والجبل الأسود، وغيرها من الدول. بالإضافة إلى ذلك، يستمدّ هذا الكتيب معلوماته من خبرة بات ميرلو كمساعد في مراقبة الإعلام، وغيرها من نشاطات المراقبة الانتخابية ذات النطاق الأوسع، في أكثر من خمسين دولة حول العالم.

تجدر الإشارة أيضاً إلى دور البروفسور طوماس لانسر الذي يدرّس مادة «الاتصالات والإعلام العالمي» في جامعة كولومبيا. فقد اقتطع جزءاً من خبرته ووقته ليساعدنا، طوعاً، في تطوير المنهج المستخدم في هذا الكتيب، كما راجع مخطّطاً تمهيدياً أولياً عنه. ولا تخفى علينا جهود هولي روثروف، الموظفة العليا في برنامج المعهد الديمقراطي الوطني للعمليات الانتخابية والسياسية، لا سيما وأنها كانت المحررة الرئيسة لهذا الكتيب، وساهمت في محتوياته بشكل ملحوظ. كما نشكر سوزان باغي، الموظفة في برنامج المعهد الديمقراطي الوطني، وليندا باترسون، المساعدة في برنامج المعهد، اللتين حررتا الكتيب أيضاً، وساهمتا في تحسينه. زد على أن موظفين حاليين وسابقين آخرين، في المعهد الديمقراطي الوطني، شاركوا في تطوير مواد مراقبة

الإعلام التي سبقت تحضير هذا الكتيب، ومنهم ألمامي سيلاه، الممثل الميداني السابق عن المعهد في كينيا وهايتي، والمتدربين السابقين في المعهد الديمقراطي الوطني، نيكول ليسنيك وجو لونغوباردو ومارثا ماكلين.

يودّ المعهد الديمقراطي الوطني التعبير عن جزيل الشكر إلى المسؤولين عن منظمة مراقبة الإعلام السلوفاكي - ميمو ٩٨ - (MEMO 98)، بمن فيهم ماريك مراكا، وراستيسلاف كوزل، وأنا نوغوفا، وأندريه بارتوسيفيتش. كما دعم المعهد الديمقراطي الوطني الجهود التي أدت إلى انبثاق «ميمو ٩٨»، بالتعاون مع جمعية هلسنكي للمواطنين في سلوفاكيا، وجمعية دعم الديمقراطية المحلية. وما لبث المعهد أن ساعد «ميمو ٩٨» في مراقبة موقف الإعلام خلال فترة الانتخابات وإثرها، وإيراد التقارير عنه. فنهّل خبرته من المساعدة في مراقبة الإعلام، داخل أكثر من اثنتي عشرة دولة، من أجل مساعدة «ميمو ٩٨» على تطوير منهجية المراقبة، استناداً إلى أفضل التطبيقات التي سُجّلت في مختلف المناطق. انطلاقاً من ذلك، أرسى المعهد الديمقراطي الوطني منهجيته، في سلوفاكيا وغيرها من الدول، وفقاً للمبادئ والتحليلات الصادرة عام ١٩٩٣ في دراسة أعدتها ساندر كوليفر، وباتريك ميرلو، ونشرتها «البند التاسعة عشر» (آرتيكل ١٩)، التابعة للحملة الشاملة لحرية التعبير (لندن)، بعنوان: «إرشادات لبث البرامج الانتخابية في الأنظمة الديمقراطية الانتقالية». من هنا، يقدرّ المعهد تعاون «البند التاسعة عشر»، ومساهماتها المستمرة في مراقبة الإعلام حول العالم.

ما كانت كتابة هذه الوثائق وإنتاجها وتوزيعها لتتاح، لو لم يكن من منحة وكالة الولايات المتحدة للتطوير العالمي (USAID). فإنّ مركز الديمقراطية والتوجيه، التابع لمكتب هذه الوكالة الديمقراطي، تحت اسم المساعدة الإنسانية أثناء النزاعات، قد وفرّ تشجيعاً ثميناً لهذا المشروع، عبر الحرص على تطويره. أخيراً، نأمل أن يقدم كلّ من يستخدم هذا الكتيب على الاتصال بالمعهد الديمقراطي الوطني، من أجل إبداء أيّ تعليقٍ، أو اقتراحٍ، أو تمنٍّ.

كينيث وولاك

مدير المعهد الديمقراطي الوطني

TABLE OF CONTENTS

فهرس المحتويات

i-5	شكر
i-11	كلمة أولى
1	الفصل الأول: المقدمة
5	الفصل الثاني: بداية مشروع مراقبة الإعلام
5	تطوير أهداف المشروع والخطة الاستراتيجية
6	صياغة بيان الرسالة
6	تحليل الإطار القانوني والتنظيمي
8	تقرير المنافذ الواجب مراقبتها
10	تقرير الموضوعات الواجب مراقبتها
12	تأمين التمويل
13	العلاقات العامة
15	الفصل الثالث: التخطيط والتنظيم
15	إنشاء المنظمة
16	تطوير استراتيجية علاقات عامة
17	تطوير جدول أعمال
17	اختيار مركز رئيسي
18	توظيف المراقبين
19	بنية الفريق
22	مهام إضافية
24	التخطيط والتمرين
25	الفصل الرابع: أسس المراقبة
25	المقاييس الكمية
27	التقييمات النوعية
30	النتائج الأخرى المستندة إلى المحتويات
32	جمع البيانات
32	تحليل البيانات

32 عرض النتائج
35 التقارير النهائية حول تغطية الانتخابات
37 الفصل الخامس: تعليمات المراقبة
37 الأخبار التلفزيونية
41 الأخبار الإذاعية
42 أخبار الصحف
44 التدخل المباشر وبرامج الشؤون العامة
49 الفصل السادس: نقل النتائج
50 اللغات
50 الإنترنت
51 المؤتمرات الصحفية
55 الفصل السابع: الخاتمة
57 الملاحق
117 حول المؤلفين

TABLE OF APPENDICES

فهرس الملحق

58	الملحق الأول: لائحة بالمنظمات التي ترأب أداء الإعلام في الانتخابات، أو تساعد غيرها من المنظمات في مراقبة الإعلام.
60	الملحق الثاني: تقييم الإطار القانوني المتعلق بالإعلام والانتخابات.
62	الملحق الثالث: شروط حقوق الإنسان الدولية في الانتخابات الديمقراطية وحرية التعبير.
70	الملحق الرابع: عينة عن جدول الأعمال التنظيمي لمشروع مراقبة الإعلام
74	الملحق الخامس-أ: عينة عن استمارات تعهد بالمراقبة غير الحزبية
75	الملحق الخامس-ب: عينة عن قانون عمل مراقبة الإعلام
77	الملحق السادس: عينة عن استمارات مراقبة الإعلام
95	الملحق السابع-أ: عينة عن قانون عمل الإعلام - حالة غويانا.
104	الملحق السابع-ب: لجنة ملاوي الانتخابية: إجراءات التغطية الإعلامية للانتخابات البرلمانية والرئاسية.
112	الملحق الثامن: عينة عن تقرير مراقبة الإعلام - حالة سلوفاكيا.

FOREWORD

تقديم

يتمركز أساس السلطة، داخل أية حكومة ديمقراطية، في إرادة الشعب التي تعكسها الانتخابات الديمقراطية النزيهة. وليس من الممكن أن تتجلى هذه السلطة إلا إذا اختار المقترعون أحد المتنافسين السياسيين، اختياراً مبنياً على الحرية والوعي. في هذا السياق، توفر وسائل الإعلام، بالنسبة لمعظم المقترعين، المعلومات الضرورية لاختيار المرشح المناسب أمام صندوق الاقتراع. من هنا، يعتبر سلوك الإعلام تجاه الأحزاب السياسية والمرشحين كافة، بالإضافة إلى طريقته في عرض المعلومات المتعلقة بالخيارات الاقتراعية، عاملاً مهماً للغاية في إنجاز مرحلة الانتخابات الديمقراطية.

حين يراقب المعنيون سلوك الإعلام بطريقة حيادية وخبيرة، تستند إلى منهجية موثوق بها، فإن ذلك يبرز هذه الناحية المهمة التي يؤدي إليها الإجراء الانتخابي، أو أنه قد يشوه من طبيعة الانتخابات الديمقراطية. فمن خلال مراقبة الإعلام، يمكن قياس نسبة تغطية الموضوعات الانتخابية، وظهور الانحيازات الجديدة أو غيابها، وملاءمة التدخل الإعلامي اتجاهات بعض المتنافسين السياسيين، بالإضافة إلى كفاية المعلومات المنقولة إلى المقترعين عبر الأخبار والرسائل السياسية المباشرة؛ هذا إلى قياس نسبة برامج تزويد العامة بالمعلومات، والإعلانات الهادفة إلى تثقيف المقترعين. كما يمكن لعملية مراقبة الإعلام أن تثبت ضرورة وثوق المتنافسين السياسيين والشعب ككل بالإعلام والسلطات الانتخابية والحكومة المسؤولة عن تأمين انتخابات نزيهة. أما العيوب التي تشوب السلوك الإعلامي، فتحدد عبر المراقبة المستمرة مع الزمن، في سبيل تصحيح عمل الإعلام. وتجدر الإشارة إلى أن سوء استعمال سلطة وسائل الإعلام، بهدف التأثير على خيارات المقترع، قد ينكشف بناءً على الوثائق، مما يسمح للشعب والمجتمع الدولي أن يميز طبيعة العملية الانتخابية الحقّة خير تمييز.

بالفعل، تُعنى مراقبة الإعلام في السياق الانتخابي بتفاعل عدّة حقوق إنسانية أساسية بعضها ببعض، بما فيها: الحقّ بانتخابات نزيهة؛ حقّ المقترعين بتلقي المعلومات الدقيقة والكافية لاختيار أحد المرشحين المتبارين على ضوءها؛ حقّ المرشحين المتبارين بالتعبير عن رسائلهم في حملة انتخابية لاستمالة جمهور الناخبين؛ وحقّ الإعلام في البحث عن المعلومات ونقلها. فيؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على هذه الحقوق، إلى جانب سائر منظمات حقوق الإنسان العالمية المهمة الأخرى. ويمكن للقارىء أن يتفقد الشروط المناسبة للعديد من هذه الوثائق في ملحقات هذا الكتيب. فلا يخفى على أحد أنّ هذه الوثائق تنشئ واجبات عالمية بين الدول، فيما يحمي دستور كلّ نظام ديمقراطي، وقوانينه، الحقوق المدنية والسياسية المرتبطة بالانتخابات النزيهة وحرية التعبير.

لكن لا شكّ في أنّ العملية الانتخابية لا تقتصر على دور الإعلام وحسب. انطلاقاً من ذلك، ينبغي التعامل مع الإعلام على أنّه جزء من جهود تُعنى بمراقبة الانتخابات على نطاق أوسع. من هنا، يعتمد تقييم طبيعة العملية الانتخابية على عوامل عديدة، منها: الإطار القانوني للانتخابات؛

الاعتراف القانوني بالأحزاب السياسية، وأهلية الأحزاب والمرشحين للاقتراع؛ تحديد المناطق الانتخابية؛ دقة بيانات المقترعين؛ حرية تحرك الحملات الانتخابية؛ حوادث العنف المتعلقة بالانتخابات؛ الترهيب وشراء الأصوات؛ أداء الإدارة الانتخابية؛ نزاهة عملية الاقتراع واحتساب الأصوات وجدولتها؛ وأداء آليات الشكاوى عملها. لهذه الأسباب، ينبغي مراجعة كتيب مراقبة الإعلام هذا، إلى جانب غيره من المواد مثل: كتيب المعهد الديمقراطي الوطني في كيفية مراقبة المنظمات المحلية للانتخابات: دليل من الألف إلى الياء؛ تشجيع الأطر القانونية للانتخابات الديمقراطية: دليل المعهد الديمقراطي الوطني لتطوير القوانين الانتخابية وتفسيرات القوانين؛ بناء الثقة في عملية تسجيل المقترعين: دليل مراقبة صادر عن المعهد الديمقراطي الوطني للأحزاب السياسية والمنظمات المدنية؛ الإحصاء السريع ومراقبة الانتخابات: دليل المعهد الديمقراطي الوطني للمنظمات المدنية والأحزاب السياسية؛ بالإضافة إلى مواد أخرى.

صحيحٌ أن لا سبيل لإرساء الديمقراطية في دولة ما إلا من خلال الانتخابات النزيهة، إلا أنّ العملية الديمقراطية لا تقتصر على اليوم الانتخابي وحسب. فمن الضروري أن تضم حلقة الحكم الديمقراطي مواطنين ناشطين وواعين، مزودين بالمعلومات المناسبة لممارسة حقهم، أي المشاركة في الشؤون الحكومية والعامة. وفي هذا السياق، يمكن للمهارات التي تطورت أثناء مراقبة الإعلام، من أجل تعزيز الانتخابات الديمقراطية، أن تُطبّق على الفترات غير الانتخابية مباشرة. ويمكن أن تظلّ مراقبة الإعلام مهمة لتشجيع نزاهة العملية السياسية على نطاق أوسع. كما أنّ الجهود في هذا المضمار قد تنمر عن معارف ومهارات، وشبكة خاصة تدعم قوانين الإصلاح والتنظيم، وتحسين آلية الإعلام، بالإضافة إلى مهمة تطوير المسؤوليات المهنية التي تقع على عاتق الجمعيات الصحفية.

لقد أثبتت التجارب فعالية مراقبة الإعلام، لا سيما حين يحمل لواء هذه المهمة مواطنون متفانون، أخذوا على أنفسهم عهداً بالعمل بمزيج من الحياد والإتقان، محللين البيانات التي يجمعونها بكل ما يؤتون من حذر، وعارضين إياها بكامل المسؤولية. فتكلّل هذا النشاط بنجاح باهر، بعد أن قام به عددٌ من المنظمات المدنية في أرجاء البلاد الواسعة. كما حققت الجمعيات الصحفية نجاحاً أيضاً، لا سيما وأنها تهتمّ اهتماماً خاصاً بتأمين نزاهة السلوك الإعلامي زهاء الفترات الانتخابية، وبعدها. ولا ننسى المنظمات العالمية التي تراقب الإعلام كذلك أحياناً، أو تساعد غيرها في إتمام هذه المهمة، على غرار المعهد الديمقراطي الوطني. ومن بين مراقبي وسائل الإعلام أيضاً، نذكر السلطات الانتخابية وهيئات الإشراف على الإعلام وغيرها. لذا، نأمل أن يؤمّن هذا الكتيب المساعدة اللازمة لمثل هذا المجهود، أيّاً كان نوعه.

يعتمد هذا الكتيب مقارنةً تدريجيةً نحو تنظيم مشروع المراقبة الإعلامية. وهو يتطرق في دراسته إلى كيفية البداية بالمشروع، فالتخطيط له وتنظيمه، بالإضافة إلى منهجيات مراقبة الإعلام بالنسبة لمختلف الموضوعات الإعلامية والسياسية. ومن شأن القارئ أن يجد في هذا الكتيب الإرشادات المحددة للمراقبين، ويتابع كيفية نقل هؤلاء المراقبين لنتائج أبحاثهم. على صعيد آخر، تعرض الملاحق نماذج عن استمارات المراقبة، والتعهدات غير الحزبية، وقوانين العمل، وشروط حقوق الإنسان العالمية الخاصة بموضوعنا، وعينات التقارير المقتطفة من عدة مشاريع مراقبة الإعلام.

وبعد، لعلّ الفكرة الأهم هي أنّ هذا الكتيّب لا يسعى إلى تحديد أسلوب نهائيّ أو حصريّ لمراقبة الإعلام. عوضاً عن ذلك، تراه يقدّم تركيبةً من الدروس التي يتعلمها المرء، أملاً في توفير المساعدة المفيدة إلى أولئك الذين يتحضّرون لمراقبة الإعلام، في خضمّ أحوال وظروف مختلفة، مع تنوّع درجة خبراتهم ومصادرهم. لذا، يقدر المؤلفين أيّما تقدير، التعاون الذي أبدته الكثير من الجماعات والأفراد على مدى السنوات، لمساعدتهما في فهم مقاربات الإشراف على الإعلام بشكل أفضل. وقد ورد ذكر العديد من هذه الجمعيات في سياق النص، أو في لائحة الملحق الأول.

تفيض هذه الأسطر بأمل أن يستفيد من الكتيّب كلّ من يمتّ بصلة إلى مراقبة الإعلام. فيتطلّع المعهد الديمقراطي الوطني إلى التعلم من بقية الناشطين الديمقراطيين حول أساليب تطوير مراقبة الإعلام، ومراقبة العمليات الانتخابية بصورة عامة.

روبرت نوريس وباتريك ميرلو
حزيران / يونيو 2002

CHAPTER ONE Introduction

الفصل الأول القدمة

«إنَّ الحصن الوحيد الذي يضمن استمرار الحرية هو حكومةٌ فيها من القوة ما يحمي مصالح الشعب، وشعبٌ فيه من القوة والوعي ما يحافظ على تحكُّمِه الفعال بحكومته». فرانكلين دي لانو روزفلت، «فاير سايد تشات»، ١٤ نيسان | أبريل ١٩٣٨.

وحيادية مهنية، ومراقبة التغطية الإعلامية للأحزاب السياسية، والمرشحين، والموظفين الحكوميين، والشؤون العامة.

أما لمَ قد يعجز الإعلام عن تزويد المواطنين بالمعلومات الملائمة والدقيقة بشأن الحكومة والسياسة، بما فيها التلاعب الحكومي بالصحافة، أو الرقابة الذاتية، أو الافتقار إلى المعايير الصحفية، فالأسباب كثيرة جداً. لهذا، وبفضل مشروع مراقبة الإعلام، يمكن إثبات إلى أي مدى خضع الإعلام لتسويات بتأثير من هذه القضايا، وإلى أي مدى يفي بمسؤوليته الأساسية تجاه الشعب.

ينبغي الاستهلال بمشروع مراقبة الإعلام عبر تسليط الضوء على العوامل التي قد تؤدي إلى تغطية غير ملائمة أو وافية للشؤون العامة. وقد تتضمن هذه العوامل:

- الرقابة المباشرة؛
- تلاعب السلطات الحكومية المتعمد بالإعلام؛
- تلاعب بقية القوى الموالية المتعمد بالإعلام؛
- تلاعب المصالح الخاصة المتعمد بالإعلام؛
- الرقابة الذاتية على الإعلام، خوفاً من الاتهامات المضادة التي قد توجهها الحكومة، أو أصحاب المصالح الخاصة، أو التهديدات العنيفة الفعلية التي تستهدف الأسواق الإعلامية أو الصحفيين؛
- التحيز؛

لا يمكن لأي نظام ديمقراطي أن يزدهر إلا إذا ملك المواطنون المعلومات الكافية ليختاروا، بمزيج من الحرية والوعي، العناصر التي تعتمد على سلطتهم في سعيها نحو الحكم. ومن شأن هذه المعلومات الأساسية لاتخاذ القرارات السياسية أن تبلغ معظم المواطنين عبر وسائل الإعلام، من مرئية ومسموعة ومكتوبة. من هنا، يُطرح سؤال حاسم في كل دولة: كيف يتأكد المواطنون من أن المعلومات التي يقرأونها، أو يسمعونها، عبر وسائل الإعلام، دقيقة وعادلة وشاملة في آن؟

في الدول حيث تعود تقاليد الديمقراطية والصحافة الحرة إلى زمن طويل الأمد، ارتقى عددٌ من الاجراءات الوقائية سلّم القوانين، بهدف حماية حرية التعبير والصحافة، أضف إلى ذلك حق المواطنين في المعرفة، مما يسهل عليهم الحصول على المعلومات الوافية إن أرادوا ذلك. ونسجاً على المنوال ذاته، لطالما طوّر الصحفيون المحترفون قواعد سلوكٍ فرضوها على أنفسهم، تفادياً للانحيازات البعيدة عن الحيادية.

غير أن هذه التقاليد والاجراءات الوقائية لا تحاكي التطور نفسه في الدول، حيث النظم الديمقراطية لم تنشأ على أساس وطيء بعد. من هذا المنطلق، يصبح أكثر لزاماً على المواطنين في مثل هذه الدول أن يطالبوا بإعلامٍ محترفٍ

صندوق الاقتراع.

تتحقق مراقبة الإعلام إن كانت التغطية الإعلامية للمرشحين، والحكومة، والشؤون السياسية، كافيةً وخاليةً من التحيز، فتفحص المعلومات الكاذبة وغيرها من العوامل التي قد تضعف من نسبة الاقتراع السياسي السليم في اليوم الانتخابي. فضلاً عن ذلك، ينصبّ اهتمام التحليل على تمكّن الإعلام من انتقاد نشاط الحكومة والأحزاب السياسية الحاكمة، و/أو تراخيها. بالإضافة إلى ذلك، يُعنى المشروع بقدرة الإعلام على العمل باستقلالية. لا بل إنه قد عمد، في بعض الدول، إلى فحص طريقة الإعلام في تثقيف المقترعين والمدنيين، سعياً منه إلى تحديد مستوى حياديته السياسية وكفايته في تلبية حاجة الشعب إلى المعلومات بخصوص العملية الانتخابية.

معلومات مفيدة

عند التعامل مع مشروع مراقبة الإعلام ينبغي أخذ أربع مسائل أساسية بعين الاعتبار:

- طريقة عمل الحكومة لضمان حقّ الإعلام الإخباري في جمع المعلومات والأفكار ونقلها؛
- طريقة عمل الحكومة والإعلام في الإخبار عن الأحزاب السياسية والمرشحين، بهدف التواصل مع الشعب بطريقة مباشرة وفعالة، أثناء الحملات الانتخابية؛
- طريقة عمل الحكومة والإعلام لتأمين تغطية دقيقة وعادلة للأحزاب السياسية والمرشحين، عند نقل الأخبار والتقارير؛
- طريقة عمل الحكومة والإعلام لتثقيف جمهور الناخبين حول كيفية الاقتراع وأسبابه.

تحديد المتحكّم بالإعلام

لما كان الإعلام يتمنّع ببعض الحقوق، المعترف بها عالمياً، في سبيل جمع المعلومات ونقلها، تقع على عاتقه مسؤوليات أخرى تجاه المواطنين، فيما يتعلق بالمعلومات التي يعرضها. وسرعان ما تصبح هذه المسؤوليات بالغة الدقة إبان الانتخابات.

- الفساد؛
- الوصول غير الملائم إلى الحكومة أو المصادر السياسية؛
- عدم الأهلية، ويتضمن ذلك عدم فهم أصحاب الوسائل الإعلامية، أو المحرّرين، أو الصحفيين للتقاليد المتعلقة بحقوق الإعلام وواجباته.

تعتبر ملاحظة هذه المشاكل، مهما كانت بسيطة، سبباً كافياً للقيام بجهود في مجال مراقبة الإعلام. وإن كان الإعلام لا يتمنّع بثقة الشعب، والأحزاب السياسية، والمرشحين، وغيرهم، فإن مشروع مراقبة الإعلام سيخدم، حينذاك، هدفاً مهماً. فسواء أراحت نتائج المشروع النهائية جمهوراً شكاكاً، وطمأنته إلى إمكانية الوثوق بالإعلام، أو أنها نبهته، في المقابل، إلى ضرورة الشك في المعلومات التي يتلقاها، فإن مشروع مراقبة الإعلام سيشكل مساهمةً ثمينة جداً في تأمين المصلحة العامة، لا سيما وإن كان منظماً خيراً لتنظيم.

تنصّ مراقبة الإعلام الهادفة نحو تعزيز الانتخابات الديمقراطية، في مرحلتها الأساسية الأولى، على ملاحظة مستقلة وحيادية للسلوك الإعلامي خلال فترة الانتخابات.

رغم أنّ سبب إطلاق مشروع مراقبة الإعلام قد يُعزى إلى قلة الثقة بالإعلام، أو التغطية غير الوافية أو الملائمة التي يقوم بها، إلا أنّ مثل هذا المشروع يهدف إلى تصوير أداء الإعلام بطريقة احترافية، ونظامية، وحيادية. فتنصّ مراقبة الإعلام الهادفة نحو تعزيز الانتخابات الديمقراطية، في مرحلتها الأساسية الأولى، على ملاحظة مستقلة وحيادية للسلوك الإعلامي خلال فترة الانتخابات. وهي تشمل تحليل نشاط الحكومة، و/أو تراخيها، للتأكيد على حقّ الإعلام في جمع المعلومات ونقلها إلى جمهور الناخبين. فتركز مراقبة الإعلام على الاكتشاف إن كان المتنافسون في المعركة الانتخابية يتمنّعون بحقّ الظهور في الإعلام، على أساس غير تمييزي، من أجل تقديم الرسائل الكافية بشأن برامجهم السياسية إلى المواطنين، وذلك كي يتمكن المقترعون العتيدون من التمييز بينهم. كما يحرص المشروع على أن يتلقى المواطنون المعلومات الدقيقة والوفية، من خلال الإعلام، كي يقدموا على خيارٍ واعٍ عند مثولهم أمام

لحماية المصالح العامة. غير أنه تجدر الموازنة بين مصلحة حماية حق العامة في تلقي المعلومات الدقيقة والوافية بشأن المرشحين المتبارين، وحقوق مذيبي القطاع الخاص في العمل بمعزل عن التنظيم الحكومي غير المرخص به. فيعد ما سلف أساساً للتالي: المطالبة بنقل حيادي للأحداث؛ وعدم التمييز في ظهور المتبارين السياسيين على الشاشات والإذاعات؛ والتعاون مع القطاع الإعلامي العام في توفير بث حر، أو ممول من الدولة، من أجل المتنافسين السياسيين، على الأقل حين يعتبر البث العام غير كاف في تلبية حاجات الشعب للمعلومات المرتبطة بالخيارات السياسية.

قطاع الإعلام المكتوب الخاص

عندما يدرس مراقبو الإعلام قضية التحيز والتدخل الإعلاميين، فإنهم غالباً ما يتعاملون مع الصحف الخاصة بطريقة مختلفة عن تعاملهم مع بقية وسائل الإعلام العام والخاص. ففي ظل محيط خال من التنظيم الحكومي غير المرخص به، وغير الملثم، بإمكان أي كان يتمتع بوسائل متواضعة نسبياً، أن يطبع صحيفةً ويوزعها، بسهولة نسبية.

مع ذلك، من المهم أن يحدد المراقبون إن كانت الحكومة تزرع ألعاماً لإعاقة طريق الحرية الصحفية، من خلال شروط الترخيص على سبيل المثال، وفرض القيود والرسوم على الموارد، وتدخلها بطباعة الأخبار و/أو معدات الطباعة. كما ينبغي فحص آليات التوزيع للطباعة الإعلامية التي تسيطر عليها الحكومة أحياناً. ومن أساليب تدخل الحكومة بحرية الصحافة أيضاً القرارات التي تتخذها بشأن مواقع الإعلانات الحكومية، و/أو استخدام الإعانات المالية الحكومية، والتهديد بسحب مصادر الدخل المشابهة، أو الحد منها.

تضم الكثير من البلدان عدداً كبيراً من الصحف والمجلات الخاصة التي تعرض أنواعاً مختلفة من الآراء السياسية. لا يُل إن الأحزاب السياسية تستطيع أن تطبع الصحف وتوزعها، كشفاً منها عن آرائها. بطبيعة الحال، يجدر التساؤل عن مدى انتشار الصحف والمجلات الخاصة، ونسبة السكان الإجمالية التي تطالع الإعلام المكتوب. أما في البلدان التي تحد من التعددية الإعلامية عملياً، وحيث تؤثر نسبة ضئيلة من الإعلام المكتوب أبلغ تأثير على الرأي العام، فمن الضروري التدقيق عن كتب في المحافظة على قواعد الواجبات المهنية الاحترافية.

من هنا، يعتبر تحديد المتحكم بالإعلام أحد العوامل الأساسية التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار، قبل البدء بمشروع مراقبة الإعلام. ونظراً إلى اختلاف الحقوق والواجبات بين الإعلام العام والخاص، من المفيد أن تخضع هاتان الهيئتان لفحصٍ مستقل.

قطاع الإعلام العام

يجب أن تلتزم محطات التلفزيون والإذاعة والصحف التي تملكها الدولة، أو تتحكم بها، بأسمى معايير الدقة والعدل والحيادية والتوازن. فمن المعروف أن الحكومة في النظام الديمقراطي متفرعة من الشعب، وإرادة الشعب هي أساس السلطة في الحكم الديمقراطي. من هنا، يعتبر الإعلام العام، شأنه شأن سائر الموارد العامة، ملك المواطنين. فينبغي استخدامه مع مراعاة مصلحة الشعب، لا المصالح السياسية أو الخاصة لشخص أو حزب سياسي معين. انطلاقاً من ذلك، تتمتع كل وسائل الإعلام التي تملكها الدولة، أو تتحكم بها، بواجب يلزمها بتغطية دقيقة وحيادية ومتوازنة تجاه المواطنين، بغض النظر عن الحزب أو الأحزاب السياسية الحاكمة. من هذا المنظور، من المناسب، لا بل الضروري، أن تطالب المنظمات المدنية والأحزاب السياسية والمرشحوين بإعلام عادل ومتوازن ودقيق؛ فتناشد السلطات الحكومية إدارة الإعلام العام وفق طريقة تحفظ حق المواطنين في المعلومات التي يحتاجون إليها كمقترعين.

قطاع الإعلام الخاص المرئي والمسموع

تتبع بعض محطات الإذاعة والتلفزيون ملكية خاصة؛ ومن المفترض أن يحول حق أصحابها في حرية الصحافة دون التدخل الحكومي. رغم ذلك، يجب أن تلتزم وسائل الإعلام الخاصة بالمعايير العالية، وذلك بسبب التأثير الذي يمارسه الإعلام المذاع على الرأي العام، ونظراً للطبيعة العامة لبث البرامج الالكترونية. فتقع على كاهل هذا الإعلام مسؤولية أخلاقية تجاه الجمهور، تفرض عليه تقديم المعلومات الدقيقة، وبالتالي تغطية أخبار المرشحين السياسيين والشؤون العامة، بأسلوب دقيق وحيادي ومتوازن. زد على ذلك أن استغلال الموجات الهوائية، وإن على حساب المصالح الخاصة، يجر معه مسؤوليات عامة.

من المعروف أن الموجات الهوائية مورد عام إجمالاً. من هنا، لا يستخدمها مذيبي القطاع الخاص إلا بعد الحصول على ترخيص من الحكومة، والخضوع لدرجة من التنظيم

الفصل الثاني

البداية بمشروع مراقبة الإعلام:

تطوير استراتيجية، وتقرير المنافذ والموضوعات الواجب مراقبتها

CHAPTER TWO

Initiating a Media Monitoring Project:

Developing a Strategy, Deciding What Media Outlets & Subjects to Monitor

- والقوانين الموجودة؛
- التأثير على الصحفيين والمحررين وأصحاب الوسائل الإعلامية، كي يقدموا معلومات أكثر دقةً وحياديةً وعدلاً؛
- تشجيع الجمعيات الصحفية على تعزيز الالتزام الفعال بالمعايير الاحترافية؛
- تأييد وضع القوانين الجديدة لحماية حرية الصحافة، وحقّ المواطنين في المعرفة، وحقّ المتنافسين السياسيين في التعبير السياسي؛
- تثقيف المنظمات المدنية المحلية الأخرى، والمنظمات الدولية، بشأن كيفية تأثير السلوك الإعلامي على المحيط المهنيّ للانتخابات؛
- اكتساب المهارات المستخدمة لتعزيز الممارسات الإعلامية العادلة، إلى ما بعد الانتخابات.
- ما إن تحدّد أهداف المشروع، وتُصنّف حسب أولوياتها، حتى تتألف الخطوات التالية من صياغة بيان المهمة، وتطوير خطة استراتيجية. في هذا السياق، على الخطة الاستراتيجية أن تهتمّ بـ: تحليل الإطار القانوني وغيره من القضايا التي تؤثر على أداء الإعلام في السياق

ما إن يدرك المسؤولون أهمية مراقبة الإعلام، وضرورة إجرائه، حتى يبدأ العمل لإطلاق مشروع مراقبة الإعلام. تتضمن المرحلة الأولى من تطوير المشروع: تطوير أهداف المشروع والخطة الاستراتيجية؛ صياغة بيان المهمة؛ تحليل الإطار القانوني والتنظيمي، تقرير المنافذ والموضوعات الواجب مراقبتها؛ وتأمين التمويل للمشروع.

تطوير أهداف المشروع والخطة الاستراتيجية

- تنصّ الخطوة الأولى في استهلال مشروع مراقبة الإعلام على التفكير، بطريقة استراتيجية، في تأثير المشروع المراد وإعداد لائحة بأهدافه وغاياته. ومن شأن هذا التمرين أن يشكّل اللبنة الأولى للمشروع برمته. فقد تتضمن الأهداف والغايات المحتملة:
- نشر النتائج أملاً في توحيد الهموم حول المشكلات الواهية؛
- نشر النتائج أملاً في تنبيه المواطنين إلى ضرورة التشكيك بمصادر معلوماتهم قبل الانتخاب؛
- إقناع السلطات الحكومية بالتشدد في تطبيق الأحكام

صياغة بيان الرسالة Mission Statement

لا بد من أن ينفق المسؤولون بعض الوقت في درس كيفية عرض المشروع على الشعب. فكيف يشرحون غايات المشروع؟ وما الذي سيحققه المشروع؟ ولم أطلق هذا المشروع أساساً؟ لعل الطريقة الفعالة في الإجابة عن هذه الأسئلة، بالنسبة للإعلام والشعب، تكمن في صياغة بيان للرسالة يرافق سائر تصريحات المشروع العامة. يمثل النص المدرج أدناه نموذجاً عن بيان رسالة «ميمو ٩٨»، وهو مشروع لمراقبة الإعلام السلوفاكي، يُعنى ببعض هذه الهموم، بينما يسمح بالمرونة للتأقلم مع الظروف المتغيرة.

تحليل الإطار القانوني والتنظيمي:

قبل المباشرة بمشروع مراقبة الإعلام، ينبغي فهم القواعد

الانتخابي؛ وتحديد أيّ إعلامٍ يجب مراقبته؛ وتحديد الموضوعات الواجب مراقبتها؛ وتقرير موعد بداية المشروع ومدته إلى جانب جدول أعمال موازٍ لنشاطات المشروع؛ وتقرير صبغة المشروع التنظيمية واسمه؛ واعتماد منهجية المراقبة؛ وتحديد أنواع طاقم العمل المطلوب؛ وتوظيف طاقم العمل وتدريبه؛ وتطوير استراتيجية وخطة خاصيتين بالصحافة والعلاقات العامة؛ وتقرير وسائل وإجراءات تحسين التقارير ونشرها؛ ودرس أنواع نشاطات تمتدّ بعد الانتخابات بوقت طويل؛ وتطوير خطة عمل لتمويل المشروع. فنسلط الخطة الاستراتيجية الضوء على كثير من المسائل الغامضة بالنسبة لمنظمي المشروع، كما تضع الأسس لمقترحات التمويل. لكن تتم مناقشة هذه المسائل بتفصيل أكبر أدناه.

معلومات مفيدة

يعرض بيان الرسالة أهداف المشروع بإيجاز، مثلاً:

بيان رسالة «ميمو ٩٨»

١. مراقبة إنصاف الإعلام ونقل التقارير عنه، في ما يتعلّق بالتعامل مع الأحزاب السياسية، وشؤون السياسة العامة، والحقوق المدنية والسياسية؛
٢. تحسين معرفة المدنيين، ووعيهم القانوني، وقاعدة معلوماتهم، بالنظر إلى الشؤون العامة والحكومة؛
٣. الدفاع عن حقوق المواطنين في تلقي المعلومات من مصادر رسمية، بما فيها مستويات الإدارة التنفيذية جميعها -إنما دون أن تقتصر عليها- على صعيد وطني وإقليمي ودولي؛
٤. الدفاع عن حرية التعبير، بما في ذلك حرية البحث عن المعلومات والأفكار التي تفيد المواطنين الساعين إلى المعلومات الدقيقة والمناسبة بشأن العمليات السياسية والحكومية، بالإضافة إلى حرية تلقي هذه الأفكار ونقلها؛
٥. مراقبة الشفافية التي تكتنف ملكية الإعلام الخاص، وعملية تعيين مجالس الإعلام العام، والحرص على تأمينها؛
٦. الدفاع عن مبدأ اعتماد الشرائع المناسبة المتعلقة بالإعلام، وشروط المعلومات المعروضة على المواطنين، والحق في التعبير السياسي؛
٧. تثقيف المواطنين، والصحافيين، ومدراء الدولة، وموظفي الحكومة المحليين، وتدريبهم على نقل المعلومات والبحث عنها وتلقيها؛
٨. زيادة شفافية عملية اتخاذ القرارات في الإدارة العامة والحكومات المحلية معاً، كي توفر السلطات العامة بمختلف أصعدتها القوانين والإرشادات المتعلقة بمناقشة مشاريع القوانين عامة؛
٩. الدفاع عن مسؤولية المواطنين ونسبة تورّطهم في الشؤون العامة؛
١٠. التعاون مع الجمعيات والمنظمات المحلية والعالمية الأخرى، ذات الأهداف والنوايا نفسها؛
١١. إجراء غيرها من النشاطات المتوافقة مع الأهداف والنوايا المذكورة سابقاً.

القيام بالتغطية الإعلامية، أو العكس، تشجعه على أدائها بطريقة دقيقة وعادلة ووافية. يحتوي الملحق الثاني على لائحة بالمسائل التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار، في سبيل تقييم الإطار القانوني المناسب بطريقة سليمة. من هنا، يرمي مشروع مراقبة الإعلام الشامل والتام إلى فهم هذه المسائل كلها، وتقييم تأثير مثل هذه العوامل على أداء الإعلام في الفترة الانتخابية. (العودة إلى الملحق الثالث أيضاً، لاستطلاع شروط وثائق حقوق الإنسان العالمية المتعلقة بالموضوع).

بفضل تحليل القضايا القرينية contextual، يبدأ تصميم المشروع باتخاذ شكله، وتتوفر معلومات عن خلفية المشروع من أجل التقارير. إلا أنه من المهم ألا يمزج المرء بين تحليل المواد القرينية والبيانات المعروضة حول مراقبة الأداء الإعلامي. فمشروع المراقبة الشامل يتطرق إلى القضايا القرينية والتنوعية والكمية، كل على حدة.

يقدم النص الوارد أدناه مثلاً عن مشروع مراقبة الإعلام، في سياق توجيهه إلى القضايا القرينية، وهي جزء لا

والقوانين الوثيقة الصلة بالموضوع. لهذا السبب، على المشروع أن ينمي تحليلاً شاملاً للإطار القانوني المناسب للأداء الإعلامي في السياق الانتخابي، آخذاً بعين الاعتبار الدستور والقوانين والأحكام والواجبات والمعايير الدولية.

يتضمن هذا التحليل أيضاً أية تقنية آلية قد يعتمد عليها أصحاب الوسائل الإعلامية أو الجمعيات الصحفية، كقوانين العمل، لتأمين المعايير الاحترافية ومجالس مراجعة الشكاوى. كما يجب أن يحدّد التحليل مواطن الاختلاف في النظام القانوني بين الفترة السابقة لحملة الانتخابات الرسمية، والمرافقة لها.

لعلّ إحدى أولى الخطوات في استهلال أي مشروع تكمن في إقامة سلسلة من النقاشات مع الأشخاص المتألفين والموضوع المعني، أي الإطار القانوني والتنظيمي القائم في هذه الحالة؛ ومن هؤلاء الأشخاص المحامون، وأساتذة القانون، والمشرعون القانونيون، والصحافيون، وغيرهم من الناشطين المدنيين وقادة الأحزاب السياسية. ومن شأن هذه الخطوة أن تحدّد المسائل القانونية التي قد تمنع الإعلام من

ملاحظة عن دولة

مقدونيا - المعهد الأوروبي للإعلام

تقييم العوامل القرينية

عام ١٩٩٤، أقدم المعهد الأوروبي للإعلام على محاولة لمراقبة الإعلام في مقدونيا. فأصدرت المنظمة تقريراً عن «انتخابات عام ١٩٩٤ البرلمانية والرئاسية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة: مراقبة تغطية الانتخابات في الوسائل الإعلامية»، وهو يجمع بين تحليل الإطار القانوني والتنظيمي للإعلام، مع محاولة تطمح إلى مراقبة تغطية الإعلام للانتخابات. قابل المراقبون أنواعاً مختلفة من الأشخاص، بمن فيهم أصحاب الوسائل الإعلامية، والناشرون، والمحررون، والصحافيون، وغيرهم... فراجعوا الخلفية التاريخية والتنظيمية في الدولة. كما تمعنوا في مصادر الوسائل الإعلامية التمويلية، وبيانات الانتشار، والبرامج، ومنهجيات الترخيص والتوزيع. فضلاً عن ذلك، فحصوا معايير الصحافة الاحترافية، والتدريب والممارسة. ودققوا في أوضاع الخوف السياسي، والرقابة الذاتية، ومحاولات الحكومة في الحد من التدخل والتأثير على الأخبار. وتجدر الإشارة إلى أنهم راقبوا تغطية الموضوعات السياسية، من الناحية الكمية والتنوعية في آن. فرمى هذا المشروع إلى مراقبة التغطية، لا للتأكد من نقل أخبار الحملات بعدل وشمولية وحسب، بل للتأثير على الإعلام والحكومة سعياً منه إلى تطوير التقاليد المهنية المحترفة والشفافة أيضاً. وانضم إلى المعهد الأوروبي للإعلام غيره من المنظمات (كالصندوق الاجتماعي المفتوح مثلاً)، لدعم مجموعة من الإرشادات بالنسبة للبلث الانتخابي.

أ- الاستفتاءات

لعلّ المصدر الأفضل، إلى حدّ بعيد، لاستطلاع الجواب يتمّ عبر مسحٍ محترف، لتحليل مصدر معلومات المقترعين بشأن السياسة والحكومة. لذا يجب تحديد إن كان هذا البحث قد جرى سابقاً، أو إن كانت شركة استطلاعٍ تحقق في هذه المسألة. فإن لم يصحّ ذلك، يدرس مشروع مراقبة الإعلام إن كان يملك الوقت والموارد اللازمة لإجراء مثل هذا الاستفتاء. ومن المحتمل أنّ بعض الطلاب قد أجروا دراسات بهذا الخصوص، لذا يجب استطلاع المصادر في الجامعات.

ب- بيانات تقييم نسبة متابعة برامج البث

تعتبر بيانات تقييم متابعة برامج الأخبار والشؤون العامة، المرتبطة بالانتخابات، مصدراً آخر لفهم كيفية حصول الشعب على المعلومات اللازمة، للقيام بخياره السياسي. فمن المهم معرفة إن كان المسؤولون يحللون البيانات انطلاقاً من عامل المنطقة، أو اللغة، أو غيرها من العوامل الوثيقة الصلة بالموضوع؛ لا سيّما وأنّ المعلنين ومدراء التسويق في محطات الإذاعة والتلفزيون يعتمدون على هذه البيانات، عند محاولة إقناع رجال الأعمال بالدعاية في وسائلهم الإعلامية، وعند تحديد أسعار الإعلانات أيضاً، لنشر المعلومات على نطاقٍ واسع. في نهاية المطاف، ينبغي أن تخضع هذه البيانات للفحص الكلي، وتحديد مدى ارتباطها بأهداف المشروع.

ج- بيانات انتشار الصحف

بالنسبة للإعلام المكتوب، ينبغي توافر البيانات التي تصف نسبة انتشاره وقرائه وصفاً تفصيلياً. فتحدّد هذه البيانات الصحف والمجلات التي يطالعها الناس، وعدد قرائها ومكان سكنهم. حاول أن تربط هذه الوقائع بالمشروع، عبر اكتشاف فائدة هذه البيانات. فلو ظهر، على

يتجزأ من الإطار القانوني والتنظيمي الخاصّ بالدولة. فعلى هذه المعلومات أن تستخدم، قدر المستطاع، كخلفيةٍ لكلّ الجهود المبذولة في مراقبة الإعلام.

تقرير المنافذ الواجب مراقبتها

في سياق العملية الانتخابية، من الضروري أن يتبيّن المسؤولون إن كان المقترعون يحصلون على المعلومات اللازمة لاتّخاذ الخيارات الواعية أمام صندوق الاقتراع، وإن كان المتنافسون السياسيون يتمتّعون بفرصةٍ عادلة لإقناع المقترعين بانتخابهم. للإجابة عن هذه الأسئلة، من المهمّ تحديد المصادر التي تزود المقترعين بالمعلومات المناسبة لاتّخاذ الخيارات السياسية.

في سياق العملية الانتخابية، من الضروري أن يتبيّن المسؤولون إن كان المقترعون يحصلون على المعلومات اللازمة لاتّخاذ الخيارات الواعية أمام صندوق الاقتراع، وإن كان المتنافسون السياسيون يتمتّعون بفرصةٍ عادلة لإقناع المقترعين بانتخابهم.

لا شكّ في أنّ مصادر المعلومات البديهية هي الصحف والإذاعات وشاشات التلفزيون. كما تتوافر المعلومات مباشرةً عن طريق الأحزاب السياسية، والمرشحين، وأفراد العائلة، والأصدقاء، وزملاء العمل، وقادة الرأي التقليديين في المجتمع.

انطلاقاً من ذلك، يجب تحديد الأهمية النسبية للمنافذ الإعلامية المعينة، بصفتها مصادر المعلومات. ولما كانت الأجوبة النهائية غير متوافرة من دون مشروع بحثٍ مستقل عن هذا الموضوع، فمن الضروريّ الاعتماد على الفطرة السليمة والحدّ. في هذا السياق، إليك بعض المصادر المحتملة التي يجدر استشارتها عند معالجة هذه المسألة:

قبل اتخاذ قرارهم أمام صندوق الاقتراع. فتتألف المستهدفات من البرامج التلفزيونية ذات النسبة الأكبر من المشاهدين، والبرامج الإذاعية التي تستقطب أغلب المستمعين، والصحف الأكثر مبيعاً. فمن المرجح أن يطالب تحديد الموارد بإدراج هذه الخيارات على رأس اللائحة.

هـ- مراقبة التغطية السياسية على الانترنت

تصبح الانترنت، يوماً بعد يوم، مصدراً للمعلومات السياسية، مما قد يدفع بهيئة مراقبة الإعلام إلى التركيز عليها. والجدير بالذكر أن تنظيم الانترنت وطبيعتها يشكّلان تحديات معيّنة. غير أن أهداف مراقبة الإعلام تلقى صداها مرجعاً في حقّ التعبير السياسي الحرّ الذي يتمتع به كلّ من يستخدم الانترنت لإيصال أفكاره، على غرار المتنافسين على المنصب السياسي، وحقّ المواطنين في اللجوء إلى الانترنت، بحثاً عن المعلومات اللازمة لاتخاذ قرار سياسي حرّ وواع. ويمكن للمرء أن يطرق باب الانترنت، سعياً نحو مصادر مختلفة تخدم أهداف المراقبة، ومنها: خدمات الأخبار التي تغطي الموضوعات السياسية وغيرها من القضايا المتعلقة بالخيارات الانتخابية؛ ومواقع الأحزاب السياسية والمرشحين على الانترنت؛ والمواقع المنشأة للسخرية من مواقع الأحزاب السياسية والمرشحين، والحائثة على الكراهية والعنف أحياناً؛ والمواقع التي ينشئها المحللون السياسيون المستقلون؛ فضلاً عن مصادر عديدة أخرى.

قد يعدّ مشروع مراقبة الإعلام لائحةً بالمواقع التي ينبغي مراقبتها بانتظام، اعتماداً على منهجيات مشابهة لتلك المستخدمة من أجل الصحف، والمصوّرة في الفصل الخامس. من هذا المنطلق، يمكن تقييم النصوص والصور وغيرها من المواد، بالإضافة إلى العوامل النوعية (كطابع المواد الإيجابي، أو السلبي، أو الحيادي)، ومعايير أخرى يلقي عليها الضوء الفصل الرابع. فضلاً عن ذلك، تستخدم محركات البحث على الانترنت لتحديد أسماء الأحزاب السياسية،

سبيل المثال، أن الصحيفة الأكثر مبيعاً هي جريدة شعبية، تهتمّ بأخبار الرياضة والتسلية وغيرها من المواد غير المتعلقة بالانتخابات، فينبغي حينذاك إقصاؤها عن المشروع، رغم نسب انتشارها العالية - إلا إن كانت تدير تغطيةً سياسية ذات تأثير عالٍ. لكن لا يجب أن يصدر منظمو المشروع أحكاماً كهذه، إلا بعد استخدامهم الفطرة السليمة إبان قراءتهم الصحف، واستطلاع آراء السكان المحليين لفهم أسباب شرائهم هذه المنشورات ومطالعتهم إياها.

د- اعتبارات أخرى

من العوامل التي تلعب دوراً رئيساً عند تقرير المنافذ الإعلامية الواجب مراقبتها فروقات اللغة، ونسب غير الأميين، وسجلات تسجيل المقترعين، وغيرها من البيانات الديموغرافية. ويمكن ملاحظة تأثير نسب التسجيل على برنامج مراقبة الإعلام في بلديري، مثلاً، حيث ترتفع نسبة الأمية والمقترعين المسجلين. ففي مثل هذا البلد، تنحسر أهمية مراقبة الصحف، على حساب الإذاعة التي قد تكون الوسيلة الإعلامية الأهم. كما يكتسب برنامج المراقبة معلومات ديموغرافية ثمينة إن عرف نسبة المقترعين المسجلين، كظهور بعض الصفات المميزة لدى أغلبية المقترعين الجديدين بالانتخاب، تلقي بثقلها على تأثير الإعلام في تصويتهم. على سبيل المثال، إن كان ستون بالمائة من المقترعين المسجلين لم يبلغوا الثلاثين بعد، فمن الأرجح أن يتأثروا بالتقنيات الجديدة أكثر من التقليدية. وتجدر الإشارة إلى أن الصفات الإضافية التي ينبغي تضمينها أيضاً تشمل الجنس والعمالة والدين والتربية. ولا ننسى أنواع إشارات البث، ومدى انتشار الإعلام المكتوب أو الإلكتروني بين نسبة كبيرة من الشعب المقيم في مناطق بعيدة.

ولا يخفى عن البال أن غاية درس هذه العوامل هو اكتشاف مصدر المعلومات التي يحصل عليها المقترعون،

تقرير الموضوعات الواجب مراقبتها

سواءً انصبَّت المراقبة على برامج الأخبار اليومية أو غيرها من البرامج، ينبغي أن ينحصر التركيز الأساسي على البرامج التي تمتّ بصلة إلى الانتخابات القادمة. فغالباً ما يكون التقرير اليومي عن حالة الطقس، مثلاً، غير متّصل بأهداف المشروع (رغم أنّ تضليل الناس بشأن توقّعات الطقس يوم الانتخابات قد يضر نية زيادة نتائج الاقتراع أو تخفيضها). كما تعتبر الأحداث الرياضية غير وثيقة الصلة عادةً (رغم أنّ ظهور الشخصيات السياسية بين الحشود، واستخدام شارة الحزب على الأزياء الموحّدة وغيرها من الأحداث قد تكون مهمة أحياناً). ونسجاً على المنوال نفسه، لا تشدّ حادثة وفاة شخصية مشهورة عن الحالتين

والمرشحين، والموضوعات السياسية الأخرى التي تخضع للمراقبة، للتحقق إن كانت مصادر إضافية توفرّ معلومات مناسبة بشأنها.

ينحصر استخدام الانترنت في الكثير من البلدان على شريحة صغيرة من الشعب؛ رغم ذلك، ينبغي أن تدرس مشاريع مراقبة الإعلام أهمية الانترنت النسبية في الظروف المحيطة بانتخابات معينة. ويمكن أن تضم الميزانيات والمقترحات بنود تأمين أجهزة الكمبيوتر والآلات الطابعة، والتمويل لاستخدام الانترنت. كما من المحتمل أن يتمركز فريق مراقبة الانترنت في جامعة، أو أيّ مكان إلكترونيّ آخر، على أن تكون الكلفة مجانية أو مخفضة.

ملاحظة عن دولة

تحديد المنافذ الواجب مراقبتها

المكسيك:

عام ١٩٩٤، عاينت الأكاديمية المكسيكية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع الحلف المدني لمراقبة الانتخابات، بيانات استطلاعات الرأي، وقرّرت أنّ التلفزيون هو الأكثر فعاليةً في نشر المعلومات التي تؤثر على الرأي العام، من بين سائر الوسائل الإعلامية المكسيكية المختلفة. من هذا المنظور، عيّنت الأكاديمية محطّتي تلفزيون، بالتحديد، برزتا من دون غيرهما. وفقاً لهذا التحليل، ركّز المشروع على البرامج الإخبارية التي غطّت هاتان المحطّتان، بواسطتها، الانتخابات الفدرالية عام ١٩٩٤.

الجبل الأسود (Montenegro):

راجعت جمعية الصحفيين الشباب في الجبل الأسود البحث الأكاديمي واستطلاع الآراء، قبل انتخابات عام ٢٠٠٢، فاستنتجت أنّ البرامج التلفزيونية المذاعة بين الرابعة عصراً ومنتصف الليل هي الأكثر تأثيراً على الرأي العام؛ فيما تحصد الإذاعات أكبر نسبة من المستمعين بين العاشرة صباحاً والرابعة عصراً. فساعدت هذه المعلومات الجمعية على تشكيل جهودها للمراقبة.

البيرو:

خلال انتخابات البيرو عام ٢٠٠٠، عاينت فرقة مراقبة الانتخابات «شفافية» (ترانسبارينسيا) الدراسات التي تناولت الرأي العام والبحث الأكاديمي أيضاً، بخصوص تأثير الإعلام. وما لبثت أن اختارت مراقبة ستّ من أكثر المحطّات التلفزيونية استقطاباً للمشاهدين، ومحطّتين فضائيتين، بالإضافة إلى الصحف السبع الأكثر مبيعاً بسعر معيّن، وستّ غيرها هي الأكثر مبيعاً بسعر أبخس، ومعظمها من الجرائد الشعبية. تجدر الإشارة إلى أنّ الجرائد الشعبية أدت دوراً مهماً في شن الحملات السلبية والمشوهة للسمعة، بحق المرشحين الرئاسيين المعارضين إبان تلك الانتخابات.

المشروع سيصبّ اهتمامه في تلك الحالة على تغطية أخبار هؤلاء الأفراد. ولا تنفكّ هذه الحالة تتكرّر في انتخابات مناصب الفرع التنفيذي، وفي انتخابات المنطقة ذات العضو الواحد في الهيئات التشريعية.

في المقابل، تطرح مشكلةً نفسها؛ فهل يصحّ تغطية الأحزاب أو المرشحين الذين قرروا مقاطعة الانتخابات، أو منعوا من المشاركة فيها؟ ففي بعض الظروف، يعتبر هؤلاء الناشطون مهمّين في العملية السياسية ضمن الدولة، لدرجة أن إقصاءهم عن نتائج المراقبة يشوّه الصورة السياسية العامة. لكنّ هذه الأحزاب وهؤلاء المرشحين قد يشكّلون قوى سياسية غير مهمة، في ظلّ ظروف مغايرة. من هنا، فإنّ تضمين هؤلاء الناشطين، أو إقصاءهم، يعتبر قراراً بالغ الأهمية، ينبغي أن يوضّحه المشروع للشعب. غير أنّ هذا القرار، وذلك التوضيح الشعبي، لا ينبغي أن يظهر كتحيزٍ لصالح المقاطعة.

ب- الاستفتاءات الشعبية

تعتبر الاستفتاءات الشعبية بخصوص قضايا مهمة في السياسة الحكومية، والدساتير والتعديلات الدستورية المقترحة غالباً، حجر الأساس في العملية السياسية الخاصة بدولة ما. فتستهدف مراقبة الإعلام، في المقام الأول، الحملات الداعية إلى مثل هذه المقترحات، أو المعارضة لها. وتجدر الإشارة إلى أنّ السلوك الإعلامي تجاه الاستفتاءات يجب أن يتقيّد بسائر القضايا والمنهجيات المذكورة في هذا الكتيّب تقريباً، ويتأقلم وإياها.

ج- الحكومة

تمثل تغطية النشاطات الحكومية الشرعية مشكلةً منفصلة وعسيرة في آن. فيجب أن تزوّد المنافذ الإخبارية المواطنين بالمعلومات المناسبة حول النشاطات الحكومية المهمة. رغم ذلك، فإنّ مثل هذه التغطية عادةً ما تمنح الحزب الحاكم، أو

السابقتين (مع أنّها قد تصبح مهمة عند تورّط شخصية سياسية في عملٍ فاسد، أو عدم أهلية سلطة حكومية في تحقيق).

ما يتصدّر لائحة الهموم هي تغطية الانتخابات والقضايا التي تؤثر على خيار المقترع أمام صندوق الاقتراع.

إن كان برنامجٌ أو تقريرٌ إخباريٌّ غير متّصل بالأحداث السياسية بناتاً، فقد جرت العادة ألا يحتاج المراقب إلى تسجيل مدّته أو التعليق على محتوياته. فما يتصدّر لائحة الهموم هي تغطية الانتخابات والقضايا التي تؤثر على خيار المقترع أمام صندوق الاقتراع. لذا من المهم تعيين الموادّ المحددة التي يجب تنظيمها من بين القصص الوثيقة الصلة بالموضوع. وهي تعتمد على خصوصيات الانتخابات التالية، كالشخص الموجود أثناء الاقتراع، أو الأحداث المرتبطة به.

أ- الأحزاب والمرشحون

يمكن أن تشكّل الأحزاب السياسية والمرشحون «موضوعات سياسية»، تقتفي المراقبة الإعلامية أثرها. ففي أغلب الانتخابات البرلمانية، لا سيما في البلدان التي تعتمد التمثيل النسبي لتوزيع المناصب البرلمانية، تمثّل الأحزاب الخيارات الحقيقية المعروضة على المقترعين. فإن كانت عين عدة أحزاب على المقاعد في الانتخابات البرلمانية القادمة، سيصبّ مشروع مراقبة الإعلام جلّ اهتمامه على تغطية هذه الأحزاب. وهكذا، حين تغطّي الأخبار تحركات رئيس الوزراء، أو زعيم حزبٍ معارض، أو مرشحٍ ما، تُسجّل هذه البيانات على حدة، غير أنّها تُدرج في المجموع الإجمالي للوقت المكرّس للحزب الذي يمثله هذا السياسي. أما إن كانت الانتخابات ترمي إلى انتخاب رئيس جمهورية أو بلدية، أو أية انتخاباتٍ أخرى تضمّ مرشحين فرديين، فإنّ

تأمين التمويل

تعتبر مراقبة الإعلام نشاطاً مكلفاً، مما يحتم على الفريق المقدم على هذا المشروع أن يؤمن التمويل اللازم. تعرض هذه الفقرة لمحة عامة عن الوسائل التي ينبغي أن تعتمد عليها جماعة لتمويل المشروع.

أ- حساب الكلفة

تنص الخطوة الأولى في تأمين التمويل على تقدير قيمة المشروع. فهو يتطلب طاقماً بدوام عمل كامل، وأجهزة تقنية، ومكتباً، وموئنة. فلا بد من وضع ميزانية بسيطة لاحتساب الكلفة المقدرة. والجدير بالذكر أنه يمكن مطالعة تفاصيل طاقم العمل، ولائحة بالمؤونة اللازمة للمشروع في الفصل الثالث من هذا الكتيب. ولا مناص من أن تتضمن تفاصيل الميزانية كلفة طباعة التقارير وتوزيعها، وغيرها من مظاهر خطة الاتصالات.

ب- تحديد مصادر التمويل المحتملة

تتكون الخطوة التالية من تحديد مصادر التمويل المحتملة، في كلا المجتمعين المحلي والدولي. ورغم أن جمع الرأسمال قد يشكل عقبة عسيرة في العديد من البلدان، إلا أنه من المحتمل اللجوء إلى المساهمات السخية. مثلاً، هل من شركة محلية أو منظمة غير حكومية مستعدة لإعارة حاسوب أو تلفاز أو جهاز فيديو، مدة استمرار المشروع؟ إن الحصول على مثل هذه المساهمات، وحفظها في سجلات، يساعدان على جذب غيرها من مصادر التمويل.

أما مصادر التمويل العالمية فتختلف بين بلد وآخر، لكنّها تشمل نموذجياً السفارات الأجنبية، ووكالات المساعدة في التطوير الثنائية والمتعددة الأطراف، والمنظمات ما بين الحكومية، والمنظمات غير الحكومية العالمية. في هذا

تحالف الأحزاب التي ترتقي سدة السلطة، أفضلية ملحوظة في نقل رسائلهم إلى المقترعين. ولما كانت معظم الحكومات واعية لهذه الفرصة، فقد مالت إلى الاستفادة منها عبر تقديم المبادرات الجديدة، وشقّ الطرقات الجديدة، والمزيد من التطرق إلى التعليم الرسمي، والبيئة، وغيرها من القضايا التي تهم المقترعين خلال ترشيحات الانتخابات.

لعله يصعب التمييز بين النشاطات الحكومية المهمة وأحداث الحملات الانتخابية. إنما على المراقبين استخدام المعايير الواضحة للتمييز بين الاثنين. قد يقرر المشروع نقل التقارير عن التغطية الحكومية، بمعزل عن تغطية المرشحين السياسيين. لكن ما إن تبدأ الحملة الرسمية، حتى يصبح مناسباً اعتبار تغطية كل الموظفين الحكوميين جزءاً من تغطية الأحزاب الحكومية والمرشحين الحاكمين. ومن المحتمل أيضاً عرض البيانات الحكومية بطريقة مستقلة، أو عرض البيانات مجتمعة.

د- قضايا السياسة العامة المناسبة

قد تعين مشاريع مراقبة الإعلام تغطية قضايا السياسة العامة المرتبطة بالمنافسة الانتخابية. وهي تتراوح بين معالجة أخبار توقعات الحركة الاقتصادية، أو تطبيق و/أو إلغاء قوانين أساسية متعلقة بالبيئة، أو التربية، أو الخدمات الاجتماعية، أو الإصلاح الانتخابي. في بعض البلدان، قد تنطوي تغطية حوادث العنف ذات الدافع السياسي على دلالة مهمة، شأنها شأن المعلومات عن عمليات السلام والمصالحة الوطنيين. من هنا، يسمي تحديد القضايا الواجب تضمينها في عملية المراقبة، أو إقصائها عنها، بالغ التعقيد، لا سيما مع وزن الكثير من العوامل الذاتية. كما يصعب قياس تأثير تغطية مماثلة على الخيارات الانتخابية. فتخضع مراقبة مثل هذه القضايا لمعايير المنهجيات المتداولة في هذا الكتيب.

لتشاطرهم أفكارك وتكتشف إمكانية توفير الموارد وكيفية تطبيقها.

السياق، من الضروري التكلم إلى زملاء في مجتمع المنظمات غير الحكومية وتأليف لائحة بالمولين المحتملين.

ج- صياغة الاقتراح

العلاقات العامة

إنّ تطوير مقاربة شاملة واحترافية للصحافة والعلاقات العامة جزء لا يتجزأ من أيّ مشروع لمراقبة الإعلام. لهذا، يحتوي الفصلان الثالث والسادس معلومات بخصوص طاقم العمل، واعتبارات مقاربة الصحافة والعلاقات العامة، على نطاقٍ أوسع. فيطوّر أمين السر المسؤول عن الصحافة والعلاقات العامة خطة تواصلٍ إجمالية، توافق عليها قيادة المشروع، وتوجّه نشاطات المشروع في تلك المناطق.

بغضّ النظر عن هوية الممولين المحتملين، لا بدّ من أن يطالبوا باقتراح عن المشروع، أو بفكرة عامة عنه. لذا، صيغ مقالة بالأفكار العامة، تشرح النشاط الذي تقترحه، والهدف الذي تسعى إليه، والسبب الذي يجعل فريقك مؤهلاً لتأديته. ضمّن الاقتراح تقديراً تقريبياً لكلفة المشروع، وكن مستعداً لتقديم ميزانية مفصّلة وعادلة أيضاً. على المقالة أن تكون واضحة ووجيزة. ثمّ رتب مواعيد للاجتماع بالممثلين المعنيين عن منظمات التمويل المحتملة،

الفصل الثالث

التخطيط والتنظيم:

موعد البداية، جدول الأعمال، توظيف المراقبين، وبنية الفريق

CHAPTER THREE

Planning and Organization:

When to Start, Timeline, Recruiting Monitors & Team Structure

من التحيزات الإعلامية، والدفاع عن الحريات الإعلامية، حتى بعد انقضاء الانتخابات. ففي بلدان كثيرة، ارتكزت نتائج أبحاث مراقبة الإعلام على الإصلاحات ما بعد الانتخابات. (العودة، على سبيل المثال، إلى فقرة «ملاحظة عن دولة» في نهاية الفصل الرابع).

المشروع الذي يبدأ قبل اليوم الانتخابي بزمنٍ طويل يتمتع بميزاتٍ كثيرة. وستزداد فعالية المشروع إن كان يملك وقتاً كافياً لتثبيت مصداقيته، كما ستحظى المراقبة بتأثير أقوى إن امتدت النتائج على فترة زمنية طويلة. هذا وسيعين المشروع المبكر كل من يدعو إلى تغييراتٍ في مبدأ التدخل الإعلامي والتغطية الإعلامية، من خلال تشريع باب الزمن أمام الإصلاحات اللازمة.

إنشاء المنظمة

قد يكفل مشروع المراقبة بالنجاح، أو يمني بفشل ذريع، استناداً إلى الآراء المتصورة عن الأفراد والمؤسسات المشاركة في المشروع أساساً. فلا يجب أن تكون نتائج المراقبة دقيقة وحيادية واحترافية وحسب، بل إن المشروع ينبغي أن يتعد عن الحزبية ويزدان بالموضوعية والاحترافية أيضاً.

لا تتحمل على نفسك طويلاً كي تعرف موعد إطلاق مشروع مراقبة الإعلام. فالجواب هو: الآن! لا تقل إن الوقت ما زال مبكراً، فهذا لا أساس له من الصحة. وليس من المرجح أن تصادف وقتاً لا يثمر فيه المشروع عن منفعةٍ من أجل تطوير الدولة الديمقراطية.

غالباً ما تنبثق فكرة المراقبة عن سياق انتخابات قادمة. فالمشروع الذي يبدأ قبل اليوم الانتخابي بزمنٍ طويل يتمتع بميزاتٍ كثيرة. وستزداد فعالية المشروع إن كان يملك وقتاً كافياً لتثبيت مصداقيته، كما ستحظى المراقبة بتأثير أقوى إن امتدت النتائج على فترة زمنية طويلة. هذا وسيعين المشروع المبكر كل من يدعو إلى تغييراتٍ في مبدأ التدخل الإعلامي والتغطية الإعلامية، من خلال تشريع باب الزمن أمام الإصلاحات اللازمة. رغم ذلك، لما كان تنظيم المشروع وتدير رؤوس الأموال يستغرقان وقتاً طويلاً، قد لا يكون إطلاقه محتملاً حتى اقتراب الانتخابات. (العودة إلى الملحق الرابع لاستطلاع عينة عن جدول الأعمال لتنظيم مشروع مراقبة الإعلام).

من شأن مشروع المراقبة أن يكون ثميناً لتمييز طبيعة العملية الانتخابية، وكيفية أداء الإعلام دوره الأساسي في فترة ما قبل الانتخابات. فقد تابع المشروع، في عدد من البلدان، مساهمته في تنمية قدرة المجتمع المدني على الالتقاء

عمل منسوب إلى حزب معين. لذا، يجب أن يضعوا تحيزاتهم السياسية جانباً. ومن الضروري أن تصاغ قوانين علينية بشأن الحيادية والدقة، وتطبق بقوة. كما يطلب من المراقبين أن يوقعوا على تعهد، يحافظون عبره على الموضوعية التامة، متخلين عن آرائهم الحزبية الخاصة، قبل المباشرة بالمشروع. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع قد يصدر مجموعة من قوانين العمل بالنسبة لأنشطته، ثم ينشرها. (العودة إلى الملحق ٥-أ، و٥-ب، للاطلاع على عينة عن استمارة التعهد، وقوانين العمل.)

تطوير استراتيجية علاقات عامة

على كل مشروع مراقبة إعلام أن يضع استراتيجية مفصلة بالعلاقات العامة، تختصر ماهية المشروع، وأهدافه، ومنهجيته، وخطة تقاريره. انطلاقاً من هذه الاستراتيجية، تتوفر معلومات المشروع أمام الشعب، والأحزاب السياسية، والمرشحين، والسلطات الانتخابية، والوكالات الحكومية والمنافذ الإعلامية المرتبطة بالموضوع. كما ينبغي إعداد الاجتماعات مع الأحزاب، والسلطات الانتخابية، والمجالس التشريعية، وغيرها تقدماً للمشروع. عند الوقت المناسب، يعقد مؤتمر صحفي للإعلان عن إطلاق هذا المشروع. وليس هذا وحسب، بل إنه من الضروري مراقبة تغطية مشروع المراقبة نفسه، لتحديد المصادر الصديقة والمعادية في الإعلام، استعداداً لأنشطة العلاقات العامة المقبلة. (العودة إلى الفصل السادس للاطلاع على مناقشة مفصلة لاستراتيجية العلاقات العامة، وتنظيم المؤتمرات الصحفية.) ومن الحلفاء الأساسيين للمشروع في العديد من البلدان الجمعيات الصحفية، والمنظمات المدنية المهتمة بحرية التعبير والانتخابات الديمقراطية، بالإضافة إلى ممثلين عن المجتمع الدولي. فلا بد من استجداء دعمهم بأسرع ما يمكن.

أ- ابتكار اسم وشعار

تنص الخطوة الأولى من تطبيق استراتيجية فعالة للعلاقات العامة على ابتكار اسم وشعار يُعرف بسهولة، مما يساعد على نشر رسالتك والدعاية لجهودك. لا ينبغي

غير أن مشاريع مراقبة الإعلام تواجه صراعاً مبيّناً: فلو أظهرت النتائج أن بعض المنافذ الإعلامية متحيّزة، أو أنها تخفق في تادية واجبها الذي ينصّ على نقل الوقائع الانتخابية، بدقة وإنصاف، قد تبدي هذه المنافذ ردة فعل عكسية، طاعنة في مصداقية المشروع.

من هنا، يعتبر التصريح الأولي عن خطة مراقبة الإعلام مهماً جداً. ومع التركيز على هذه النقطة، يفكر المسؤولون إلى أبعد مما يجب، قبل مباشرتهم بالعمل، لتقييم كيف سيستقبل المعينون المشروع، وهل يعقل أن يضمروا نوايا قوية للطنن في مصداقية تقاريره.

إن ذاع صيت قادة مشروع مراقبة الإعلام، أو المنظمات المدنية المنتسبة إليه، بفضل الحيادية والاحترافية، فقد تصل المشاكل إلى حدها الأدنى. لكن إن اعتبر الأفراد، أو المؤسسات، متحالفين مع بعض الأحزاب أو الشخصيات السياسية، فلا بد من اتخاذ خطوات إضافية لإرساء مصداقية المشروع.

لا يجب أن تكون نتائج المراقبة دقيقة وحيادية واحترافية وحسب، بل إن المشروع ينبغي أن يتعد عن الحزبية ويزدان بالموضوعية والاحترافية أيضاً.

إحدى المقاربات الواردة هي إعداد المشروع، بالشراكة مع جمعية ثانية، تعزز مفهومي الحيادية والفعالية. أما المقاربة الثانية، فنقضي بدعوة الأفراد إلى القيام بالمشروع، مع نسبة معينة من الاستقلالية. في ما يتعلق بالخيار الثالث، لا ضير من إنشاء منظمة جديدة. في مطلق الأحوال، ينصح بتأسيس مجلس إشراف أو استشارة، مؤلف من أفراد يرتقون مكانة مرموقة، ويعرفون بالحيادية والاحترافية، بينهم واحد أو أكثر ضليع بالإعلام، بحكم دراسته الأكاديمية أو ممارسته السابقة. ومع أن تشكيل مجلس مماثل لا يعد في المتناول دائماً، لكن ينبغي أخذ هذه الخطوة بعين الاعتبار.

سوف يتم فحص المسؤولين عن المشروع والمراقبين المنضوين تحت لوائه، كي يتم إرساء قواعد المصداقية على أسس من الحيادية والاحترافية، قبل المثول أمام الجمهور. على المراقبين أن يتمتعوا بتفكير مدني، غير ملتزمين بأي

المشروع جاهزاً للتجربة والمراقبة. (يقدم الملحق الرابع مثالاً عن جدول أعمال نموذجي لفترة ما قبل المراقبة.)

بعد أن تنتهي مرحلة التجربة، تابع المراقبة، وتقدم كما تشير الخطة. فإن صادفت عوائق غير متوقعة، خذ وقتك لحلها، من دون أن تنسى أهمية المحافظة على مواعيد الجدول طيلة فترة المشروع. فما إن يعلن عن المشروع، وتنشر النتائج، ستكون فرص تغيير المنهجيات ضئيلة جداً. كن حذراً بشأن توقعاتك بعد إصدار التقارير. فعلى سبيل المثال، إن أعلن المشروع أنه سيصدر تقارير نصف أسبوعية حتى ستة أسابيع من موعد الانتخابات، ثم تقارير أسبوعية حتى موعد الانتخابات، فلا بد من الالتزام بجدول الأعمال.

اختيار موقع

ينبغي أن يضم المشروع مكتباً رئيسياً، يحتوي على سائر المعدات والصحف والشرائط والنماذج الضرورية. يقع المركز في وسط المدينة، ويتمتع بوسائل الأمن اللازمة، ومصدر كهرباء يعتمد عليه. يعتبر هذا المركز الرئيسي موقعاً للتدريب والاجتماعات الأخرى. لذا من الضروري تأمين مكتب رئيسي، كي يسلم المراقبون تقاريرهم في الموعد المحدد، ويمارسون أنشطتهم، ويسلمون استماراتهم. أما إن كان مشروع مراقبة الإعلام جزءاً من منظمة أكبر لمراقبة الانتخابات، أو جمعية صحفية، فيجب تخصيص مساحة فسيحة منفصلة من أجل المشروع.

غير أن أهمية العملية الانتخابية والسياسية لا تقتصر على مدينة واحدة في بعض الدول. من هنا، ليس من المعقول مراقبة الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب من موقع واحد. لذا، يمكن مراقبة الإعلام الوطني والمحلي في المدينة الرئيسية، لكن يجب تأسيس مراكز مراقبة منفصلة من أجل المواقع الأخرى. وحين يصبح عدد ملحوظ من المدن مؤهلاً للمراقبة في ظروف معينة، لعله من الأفضل إجراء المشاريع الواحد بمعزل عن الآخر، وإصدار التقارير محلياً، مع توفرها جميعها في المكتب الوطني. في الحالة المغايرة، ينبغي دمج البيانات أو التقارير المحلية في التقارير الوطنية الدورية.

الاستخفاف بأهمية هذه المهمة الأولية، لا سيما وأن الاسم والشعار سيخدمان أنواعاً مختلفة من الأهداف، بما فيها جذب المراقبين والمناصرين والممولين. كما يساعد إعداد موقع للمشروع على الانترنت في تعزيز المحاولات، ونشر معلومات سهلة المتناول عنها. (العودة إلى الملحق الأول للاطلاع على لائحة بمنظمات مراقبة الإعلام، مرفقة بعناوينها على الانترنت.)

تطوير جدول أعمال

مع تقدم مشروع مراقبة الإعلام، من المهم مراجعة تطور المشروع وخطته دورياً. راجع جدول أعمال المشروع ونقحه بانتظام. لا تغفل عن الوقت المتبقي قبل الانتخابات. تذكر مقدار الوقت الذي تتطلبه التجارب، وكم من التقارير ستصدر قبل الانتخابات، ومقدار الوقت الذي تحتاج إليه لتحليل البيانات وإعداد تقرير، بالإضافة إلى أوقات نشر النتائج.

رغم أن ما من قاعدة تفرض أوقات نشر نتائج البحث، إلا أن تحضير مجموعة مهمة من البيانات قبل الانتخابات بمدة، وإصدار التقارير بين الفينة والأخرى مع اقتراب الانتخابات فكرة جيدة. ولعله من المفيد أن تصدر البيانات وفق أوقات زمنية منتظمة (ككل خميس، أو يومي ثلاثاء من كل شهر مثلاً)، فتسنع الفرصة للصحافة وبقية الأحزاب بالتخطيط عند تلقي المعلومات. كما ينبغي أن يصدر مراقبو الإعلام التقارير، ابتداءً من الأسابيع العديدة التي تسبق الانتخابات على الأقل، إن لم نقل الأشهر، كي يفهم المواطنون طبيعة الأداء الإعلامي، ويعدلوا اعتمادهم على المعلومات السياسية التي يعرضها الإعلام، وكي تملك الوسائل الإعلامية فرصة لتصحيح تحيزها وعيوبها عند التغطية.

تشمل المهمات التي تسبق المراقبة: تحليل ميدان عمل الإعلام والإطار القانوني لحرية التعبير؛ وجمع الأموال التمهيدي؛ توظيف طاقم عمل جيد للمشروع؛ وتطوير المنهجية؛ وإنشاء تقسيم واضح للعمل؛ وتأمين مساحة مناسبة ومعدات. فما إن تنجز هذه المهمات، حتى يصبح

توظيف المراقبين

يتمثل أحد أول التحديات، في تأسيس مشروع مراقبة الإعلام، بتحديد كيفية جذب طاقم عمل متفان، والاحتفاظ به. فمن شأن هذه المهمة أن تكون متواصلة وحاسمة.

على كل المراقبين الفهم أن عليهم الالتزام بالمشروع طيلة مدته. فيناقش مدراء المشروع مع المراقبين خططهم بالنسبة لمدة المشروع بأكملها. كما يسألون المراقبين المحتملين الأسئلة بهذا الخصوص، مثل: هل خطط المراقبون لعطلة ما؟ إن كانوا طلاباً، فمتى يصادف موعد امتحاناتهم؟ أينبغي أن يحضروا أفرحاً أو مؤتمرات؟ هل من المرجح أن تتداخل وظائف أخرى بهذه الوظيفة عند أوقات محددة؟ أليديهم واجبات عائلية كجمع محاصيل، أو غيرها من المهمات التي قد تتداخل مع أنشطة المشروع لمدة طويلة من الوقت؟ بينما يحتمل أن يحتاج أي شخص إلى مدة معقولة بعيداً عن المشروع، على المسؤولين أن يستعدوا لذلك في جدول أعمالهم، متفادين أي مشكلة قد تعترضهم في نقص الموظفين.

أ- متطوعون أم موظفون مأجورون؟

إن الاستعانة بالمتطوعين كمراقبي إعلام يعود على المشروع بفائدة. فإلى جانب مسألة الميزانية، يساعد المتطوعون على إرساء تقليد بالمشاركة المدنية، يوفر فوائد على المدى الطويل تفوق إتمام مشروع معين. فعلى الأرجح أن يحفز المشروع أولئك الذين تهمهم مصلحة بلادهم أكثر من الاعتبارات المادية، ليستحيلوا ناشطين مدنيين على المدى الطويل، ومناضلين من أجل تحول بلادهم إلى ديمقراطية قوية.

من هنا، فإن استمرار المشروع ومصداقيته يعتمدان، إلى حد كبير، على تماسك المعايير طيلة مدة المشروع.

رغم ذلك، إن الأسباب التي تدفع إلى أجزاء مراقبي الإعلام أجورهم مبنية على أساس وظيفي. فتتطلب مراقبة الإعلام أشخاصاً مدربين ومتفانين في عملهم، ينفقون

ساعات طويلة من العمل على هذا المشروع، أكثر من أي مشروعٍ مدني آخر. وإن طرأت أية مسائل شخصية أو مهنية على نشاط هؤلاء المراقبين، لن يكون استبدالهم بالأمر اليسير. من هنا، فإن استمرار المشروع ومصداقيته يعتمدان، إلى حد كبير، على تماسك المعايير طيلة مدة المشروع. لذلك، لن يكون من العدل أو الواقعية مطالبة المتطوعين تكريس هذا القدر من الجهد دون أي تعويض. لهذا السبب، من الحكمة أن يتلقى المراقبون أجوراً متواضعة، لضمان استمرارية المشروع وسلامته.

ب- عملية التوظيف

سواءً كان المراقبون يتلقون أجوراً أم لا، فإنهم يوظفون كما يوظف أي كان في الأنشطة السياسية أو المدنية الأخرى:

- الاتصال شخصياً بالمهتمين بمراقبة الإعلام منذ البداية؛
- الاتصال بأساتذة الجامعات للاستفهام عن أسماء الطلاب المهتمين بالأمر؛
- نشر الإعلانات في حرم الجامعات، والدعوة إلى الاجتماعات لشرح المشروع؛
- نشر الإعلانات في الصحف أو عبر الانترنت.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن طرق باب الجمعيات المدنية الأخرى، وعرض مشاركتها بالمشروع بصفقتها الشريك الراعي. وما إن تدرج على لائحة المراقبين عدة أسماء متفانية، باستطاعتهم طلب المساعدة من أصدقائهم أو زملائهم، وهي طريقة قيمة لتلبية حاجات طاقم المراقبة.

ج- حث المتطوعين والموظفين المأجورين والمحافظة عليهم

تعتمد مصداقية مشروع مراقبة الإعلام، كما هو مذكور سالفاً، على تماسك معايير الحيادية والاحترافية. والوسيلة الفضلى لضمان هذا التماسك هي عبر استبقاء الموظفين الخبراء والمتفانين والتواقين إلى العمل، من متطوعين ومأجورين. فيقدم كل من يلتحق بمشروع المراقبة على هذه

الخارج، كما يحتمل أن يعيّن الشخص المناسب لهذه المهمة عند توظيف المراقبين. فسرعان ما يظهر عادةً الموظف الأكثر تفانياً في الفريق الأساسي، أي ذاك الذي يعطي الوقت الأطول للمشروع، وهو الأكثر التزاماً بمناقشة أهدافه وأنشطته، والأكثر تفهماً لحيثياته، والحائز احترام المراقبين جميعاً. بإمكان هذا الشخص أن يكون مدير المشروع.

على مدير المشروع أن يتمتع بسلطة واسعة النطاق كي يحدد بنية المشروع. وهو المسؤول النهائي عن تأدية العديد من مهمات العمل التنظيمية أو الإشراف عليها، بما فيها: معالجة مسائل الميزانية وجدول الرواتب؛ وتعيين مواعيد إشراف المراقبين على برامج معينة؛ وتصميم استثمارات التقارير وتوزيعها وجمعها وتحليلها؛ وإدخال البيانات في برنامج جدول كومبيوتر؛ وإنتاج الجداول والرسوم البيانية؛ صياغة التقارير؛ وتنظيم المؤتمرات الصحفية؛ وتحضير عرض البيانات الشفهي والإجابة عن أسئلة الصحافة؛ وتصنيف الاستثمارات وأشرطة البرامج ونسخات عن الصحف، وتخزينها في ملفات. ويعتبر مدير المشروع مسؤولاً عن تجنيد سائر الموظفين لإنجاز كل ما سبق، والإشراف عليهم وتزويدهم بالإرشادات المناسبة. فضلاً عن ذلك، على المدير أن يتواجد أثناء العروض الرسمية، إما بصفته الناطق الرئيس باسم المشروع، وإما الثانوي، فيجيب عن الأسئلة التقنية بشأن المنهجيات والنتائج.

ب- المسؤولون عن الفرق

توزع الجماعات إلى فرق، وفق المنافذ والبرامج الخاضعة للمراقبة. فالإعلام المرئي والمسموع يتطلب منهجيتي مراقبة مختلفتين اختلافاً بسيطاً، فيما تختلف منهجية الإعلام المكتوب اختلافاً جذرياً. من هنا، ينصح بتوظيف مسؤول، أو اثنين، أو ثلاثة، لفهم هذه المنهجيات، وتدريب المراقبين ومساعدتهم على جمع نتائج البحث وتحليلها. كما يقارن المسؤولون عن الفرق بين الاستثمارات التي يحفظها المراقبون في الملفات. أما عند وقوع تعارضات، فيمكن

الخطوة بعد فهم مهمة المشروع، وكلهم توفيقاً إلى تحسين هذه المهمة. لذا، من شأن التدريب الشامل أن يعزز هذا الالتزام، ولا ننسى أيضاً الواجبات والتعليمات الواضحة لإتمام هذا المشروع بنجاح. وينبغي أن تلتفت الأنظار كذلك إلى تزويد المراقبين بالمواد اللازمة لتأدية واجباتهم، كما يجب شكرهم على مجهودهم.

ليس التقدير بالخطوة المناسبة وحسب، بل إنه فائق الأهمية في سبيل المحافظة على الموظف الدؤوب. لذا، يقيم مدير المشروع والمسؤولون عن الفرق نسبة رضى المتطوعين والمأجورين، ويقررون إن كان باستطاعة المشروع التقدم بعقلانية ليحافظ على بنيته ويحسنها. وفي سبيل تثبيت تماسك طاقم العمل ورفع معنوياته، يتلقى الموظفون القمصان والقبعات والأزرار والملصقات المنقوش عليها اسم المشروع وشعاره. ومن المهم أن تتاح لهم فرصة حضور المؤتمرات الصحفية، والحصول على نسخات عن كل التقارير لتبين نتائج بحثهم، وتنظيم الاحتفالات بالإنجازات.

ليس التقدير بالخطوة المناسبة وحسب، بل إنه فائق الأهمية في سبيل المحافظة على الموظف الدؤوب.

بنية الفريق

ما إن يتشكل الفريق الأساسي، حتى تبدأ مهمة تدريب طاقم العمل والمراقبين، بهدف تأدية واجبهم بحيادية واحترافية. يجب أن يخصص الوقت الكافي للحرص على تدريبهم بشكل سليم. من الأرجح أن يحدد التخطيط والعناية الأوليين نجاح المشروع بأكمله أو فشله. فهذه بعض الاقتراحات حول مراكز العاملين وواجباتهم، وإمكانية تطور هذه المراكز:

أ- مدير المشروع

عند المباشرة بالمشروع، يتم اختيار المدير المثالي. بموجب خبراته الماضية. ومن الضروري أيضاً توظيف مدير من

تكون التفسيرات والاستنتاجات النهائية دقيقة ووثيقة الصلة بالموضوع.

و- أمين سرّ الصحافة والعلاقات العامة

إنّ الواجب الأول الذي يقع على كاهل أمين سرّ الصحافة والعلاقات العامة هو صياغة لائحة بعناوين المعارف، تضمّ عنوان البريد العادي والبريد الإلكتروني، وأرقام الهاتف والفاكس، التابعة لسائر المنافذ الإعلامية، بالإضافة إلى الصحفيين والمحررين العاملين في وسائل الإعلام المحلية والعالمية، والجمعيات الدفاعية، وحقوق الإنسان، والمنظمات المدنية، والأحزاب السياسية، والمرشحين، والمنظمات والسفارات الدولية، والهيئات الإعلامية التنظيمية، والسلطات الانتخابية، والموظفين الحكوميين الحاليين والعتيدين. ينبغي دعوة معظم هؤلاء الشخصيات إلى المؤتمرات الصحفية، وإرسال البيانات الصحفية إليهم ونسخ عن التقارير. كما يعتبر أمين سرّ الصحافة والعلاقات العامة مسؤولاً عن تحضير المؤتمرات الصحفية وتوزيع التقارير. (العودة إلى الفصل السادس لمناقشة أكثر تفصيلاً تناول استراتيجية العلاقات العامة وإدارة المؤتمرات الصحفية.)

لكلّ مشروع مراقبة إعلامٍ ناطقٍ رسميٍّ باسمه. يتمّ اختيار هذا الناطق بعنايةٍ لتثبيت مصداقية المشروع والمحافظة عليها.

ز- الناطق باسم المشروع

لكلّ مشروع مراقبة إعلامٍ ناطقٍ رسميٍّ باسمه، يدير المؤتمرات الصحفية ويمثل المشروع في اجتماعات مع المجالس التحريرية، وزعماء الأحزاب المدنية والسياسية، والممثلين عن المجتمع الدولي. يتمّ اختيار هذا الناطق بعنايةٍ لتثبيت مصداقية المشروع والمحافظة عليها. صحيحٌ أنّ الناطق باسم المشروع قد لا يتدخل بالأنشطة اليومية، لكن من الضروريّ جداً أن يفهم أهداف مشروع المراقبة، ومنهجيته، ونتائجه فهماً بالغاً.

للمسؤول أن يستشير المراقبين، و/أو يعيد التدقيق في القصة لتقرير أيّ تقييمٍ هو الصحيح. كما يمكن لهؤلاء المسؤولين أن يدرّبوا المراقبين، وفق منهجيات المراقبة، لضمان مقارنةٍ موحدة، ومراقبة كلّ برنامجٍ في وقته المحدد أيضاً. في نهاية المطاف، تقع على عاتقهم مسؤولية تسجيل البرامج الفردية، والتأكد من إعادة الاستثمارات كلّها في التاريخ المحدد.

ج- المراقبون

يعتمد عدد المراقبين المطلوبين على عدد «أحداث المراقبة» التي يجب تغطيتها. فكلّ برنامجٍ إذاعيٍّ، وكلّ عدد صحيفة خاضعة للمراقبة، يحسب كحدث مراقبة واحد. فيوظّف المراقبون، ويدربون، ويمتحنون في تمارين تجريبية، قبل أن يندرجوا في فرقٍ ويحللوا كلّ حدث مراقبة بذاته. يمكن أن تتراوح مراقبة برنامجٍ إخباريٍّ، تبلغ مدته نصف ساعة، بين الساعة والنصف لكلّ فريقٍ، لا سيما وأنّ على الفريق تسجيل البث، وتركيبه، ومراجعته، مرتين في سبيل الدقة، ثمّ إتمام استمارات المراقبة لتحليل لاحق. وقد يعين المراقبون لتغطية أكثر من حدث مراقبةٍ واحد، لذا عليهم المحافظة على تيقظهم وجهدهم.

د- محلّلو البيانات والمساعدون في إدرّاجها

لتقديم بياناتٍ صحيحة، يفهمها الشعب، يجب توافر حاسوبٍ جيّد، وبرنامجٍ جدولٍ الكترونيٍّ فعال، ومساعد كومبيوترٍ بارع. فسيحتاج محلّل البيانات إلى المساعدة كي يدرج البيانات في العقل الإلكتروني يومياً. لذا، يتطلّب توظيف مساعدٍ أو أكثر في إدراج البيانات، وفق حجم المشروع (أي عدد أحداث المراقبة والإعلام). قبل إصدار التقرير بأيامٍ قليلة، يحتاج المحلّل أيضاً إلى الوقت والدعم كي يعرض المعلومات من خلال الرسوم البيانية.

هـ- كاتب

فضلاً عن المحلّل، يحتاج المشروع إلى كاتبٍ ماهر، كي يشرح الرسوم البيانية ويدمجها مع غيرها من المعلومات في تقريرٍ خطّيٍّ، و/أو تصاريحٍ لتنتشر رسمياً. كلّ هذا يدفع بالمسؤولين عن الفرق والمراقبين إلى تزويده بالمعلومات، كي

معلومات إضافية

لائحة أسبوعية بأحداث المراقبة التالي:

سبعة أحداث	أخبار التلفزيون الرسمي المسائية، من الساعة إلى الساعة والنصف مساءً يومياً
سبعة أحداث	أخبار التلفزيون الخاص المسائية، من الساعة والنصف إلى الثامنة مساءً يومياً
ستة أحداث	أخبار محطة الإذاعة الرسمية، من الثانية عشر ظهراً إلى الثانية عشر والنصف، من الاثنين حتى السبت
سبعة أحداث	أخبار محطة الإذاعة الرسمية، من السادسة إلى السادسة والنصف مساءً، يومياً
سبعة أحداث	الصحيفة # ١، يومياً
ستة أحداث	الصحيفة # ٢، من الاثنين إلى السبت
سبعة أحداث	الصحيفة # ٣، يومياً
سبعة وأربعون حدثاً	مجموع أحداث المراقبة أسبوعياً

ملاحظة عن دولة

سلوفاكيا - مخطّط المراقبة

في سلوفاكيا، كانت منظمة «ميمو ٩٨» تسجّل البرنامج الإخباري الذي يبثه تلفزيون «ماركيزا» عند الساعة من كل مساءً، ومحطة «إس.تي.في.» عند الساعة والنصف مساءً. أما إذاعة «تويست» والإذاعة السلوفاكية «سلوفاك»، فتذيعان نشرتي أخبار يومياً، عند الظهيرة وفي السادسة مساءً، خضعت كلتا النشرتين للتسجيل. أما بالنسبة للصحف، فقد تمّ شراؤها يومياً، وحفظها في المكتب. كما ابتاع المسؤولون جهاز تلفزيون، ومسجّل فيديو، وجهازي راديو، وآلات تسجيلٍ أخرى وغيرها من المعدات.

تمّ توزيع المراقبين بين خمسة فرق: فريق مخصّص للتلفزيون، وفريق للإذاعة، وآخر للصحف، وآخر لتحليل البيانات وتحضير التقارير، والأخير للعلاقات مع الصحافة. كان المسؤولون عن الفرق ينظمون جدول أعمال المراقبين، كي يشاهدوا كلّ بثٍ إخباريٍّ، أو يسمعوه، أو يطالعوا كلّ صحيفة. وعكف المراقبون على ملء الاستمارات، ومراجعة مدرائهم زهاء الأسبوع.

يوم الأحد التالي، يبدأ أسبوعٌ جديد، فيكسّد الفريق التحليلي البيانات من الأسبوع المنصرم. يوم الاثنين، يرسل الفريق المتعامل مع الصحافة تقريراً إليها، ليعلمها بموعد المؤتمر الصحافي الأسبوعي، يوم الخميس، ومكانه. في غضون ذلك الوقت، تكون سائر البيانات الكمية المتعلقة بالوقت، والبيانات النوعية المرتبطة بالتصنيفات الإيجابية والسلبية والحياضية، قد أدرجت في جداول على الكمبيوتر، لتستخدم بعدئذٍ في إنتاج جداول ورسوم بيانية. وما تلبث أن تستعمل هذه الأخيرة لكتابة ملخص عن استنتاجات التقرير الخطي.

بعد ذلك، يراجع المسؤولون عن الفرق «تعليقات» المراقبين، ويحدّدون الميول التي وصفها الملخص، مع انتقاء أمثلة معيّنة للتقرير. تركز هذه التعليقات على نقص التوازن في قصة، أو المصطلحات المتحيّزة، أو التصوير غير المناسب، أو غيرها من الممارسات غير العادلة. ومع مرور الوقت، تكشف هذه التعليقات عن الميول الواضحة والمزعجة التي تلجأ إليها بعض المنافذ الإعلامية في عرضها للأخبار؛ كميل تلفزيون الدولة «إس.تي.في.» إلى رفض منح المعارضة وقتاً لشرح وجهة نظرها حول الموضوع. وبعد انتهاء فترات المراقبة كلها، توضع اللمسات الأخيرة على التقرير يوم الأربعاء، ليقدّم علانيةً في مؤتمرٍ صحفيٍّ يوم الخميس. وقد غطّى التقرير الأول أخبار أسبوعٍ واحد، فيما غطّت التقارير الأخرى فترة أسبوعين، أو عرضت البيانات مكثفةً مع اقتراب موعد الانتخابات (العودة إلى الملحق الرابع للاطلاع على عيّنة من جدول أعمال المراقبة.)

مهام إضافية

ب- تحسين الاستثمارات

يجب تحسين مراقبة الاستثمارات، والبيانات المكثفة، واستثمارات التحليل، لكل نوع من أحداث المراقبة، وملؤها كلها بدقة وعناية. أما نوع البيانات التي ينبغي جمعها بالنسبة لهذه الاستثمارات، فمفسرة في الفصلين الرابع والخامس، بالإضافة إلى عينات منها في الملاحق.

أ- تنظيم جدول أعمال المراقبين

ما إن يتخذ قرار حول المنافذ الإعلامية الواجبة مراقبتها، وأوقات نشر هذه المنافذ أو بثها التغطية المناسبة (الموضوعات المناقشة أدناه)، تُقسّم البرامج والمنشورات إلى فئات منطقية تمثل أحداث المراقبة.

يُدرج كل حدث في شبكة بسيطة، تحت خانة اليوم المناسب، وتعلق على الجدار، مع خانات لتحديد المراقبين المختارين. ينبغي تعيين مراقبين اثنين لكل حدث على الأقل، وذلك لتفادي تحيزات المراقب. وما إن تُسلم استثمارات التقرير، حتى توضع علامة إلى جانب اسم المراقب على شبكة المواعيد. إن ذلك، يستحصل المسؤولون عن الفرق، وغيرهم من الموظفين، على أرقام الاتصال بالمراقبين الذين لم يسلموا التقارير في موعدها، كما يضطرون إلى ملء الفراغ إن دعت الحاجة إلى ذلك.

تعتبر إدارة عمل المراقبين مسؤولية مهمة ومتطلبية، تحتاج إلى شخص منظم، يشعر بهموم المراقبين، ويعي ضرورة تغطية الأحداث كلها أسبوعياً. فلو أغفل برنامجاً إخبارياً واحداً أو صحيفة واحدة، قد يعرض كافة نتائج المشروع للخطر، مما ينعكس سلباً على مصداقية المشروع واحترافيته. ولعله من المستحسن إعداد سجل بجدول أعمال المراقبين ونشاطاتهم. وعلى مدير المشروع، والمسؤولين عن الفرق، أن يعرفوا أي أفراد يمكن الاعتماد عليهم لإبداء السرعة والمثابرة، ويكونوا عند حسن ظن مدراءهم بهم. كما يفضل حفظ سجل عن المراقبين الذين أدوا ما طلب إليهم، لا سيما إن كانوا يتلقون أجرهم بناءً على أدائهم.

لو أغفل (المسؤول) برنامجاً إخبارياً واحداً أو صحيفة واحدة، قد يعرض كافة نتائج المشروع للخطر، مما ينعكس سلباً على مصداقية المشروع واحترافيته.

ج- حفظ السجلات

فضلاً عن حفظ سجلات بنشاطات المراقبين، على كل مشروع مراقبة محترم أن يحفظ سجلات دقيقة حول المواد المناسبة كافة. تُحفظ هذه المواد بطريقة منظمة وآمنة فوق رفوف تخزين أو في خزانات مخصصة لها.

تتضمن سجلات المشروع المواد التالية:

- نسخات معرفّة عن شرائط البرامج التلفزيونية كلها، على أن تكون منظمة وفق الوقت والتاريخ ووسيلة الإعلام الإخبارية؛
- نسخات معرفّة عن شرائط البرامج الإذاعية المسجّلة كلها، على أن تكون منظمة وفق الوقت والتاريخ ووسيلة الإعلام الإخبارية؛
- نسخات عن سائر الصحف الخاضعة للمراقبة، على أن تكون منظمة وفق العدد والتاريخ؛
- نسخات عن سائر الاستثمارات التي يسلمها المراقبون، تحفظ في ملفات منفصلة وفق التاريخ ووسيلة الإعلام الإخبارية؛
- نسخات عن بقية الاستثمارات لجدولة نتائج المراقبة وفحصها، على أن تكون منظمة وفق التاريخ ووسيلة الإعلام الإخبارية؛
- نسخات عن سائر الكتيبات، والبيانات الصحفية، والتقارير وغيرها من المواد التي أصدرها المشروع؛
- سجلات عن التغطيات الإعلامية كافة (قصاصات من الصحف، وشرائط تسجيلية سمعية وبصرية) بالنسبة لمشروع المراقبة.

والبرمجيات ضرورية لإدخال البيانات، والتحليل، وصياغة التقارير وغيرها من الوثائق. كما يجب تأمين كومبيوتر احتياطي لحفظ الوثائق إذا أمكن.

آلات النسخ. يحتاج المشروع إلى آلات النسخ، أو إلى تأمين استخدامها بطريقة ما، وذلك لنسخ الاستثمارات والتقارير وغيرها.

ساعات التوقيت. تدعو الحاجة إلى ساعات التوقيت بكمية كبيرة، لتسجيل أوقات تقارير الأخبار.

المساطر. تدعو الحاجة إلى المساطر بكمية كبيرة لقياس حجم الخبر في الصحيفة.

الأقلام والأوراق وغيرها من المعدات الأساسية. تدعو الحاجة إلى الأقلام والأوراق ومشابك الأوراق والكبسات وغيرها من المعدات الأساسية بكمية كبيرة للقيام بالمشروع.

الرفوف والخزانات وغيرها من مواد التخزين. تعتبر الرفوف والخزانات وغيرها من مواد التخزين مهمة لحفظ الشرائط التلفزيونية والسمعية والصحف والاستثمارات والتقارير.

المربّطات. يساعد الطعام والشراب (من شاي وقهوة وماء إلخ...) على تكريس المراقبين الوقت اللازم لوظائفهم. كما تقدّم المربّطات إلى الزوار، وفقاً للعادات المحلية.

المسلاط (بروجكتور Projector) والورق الشفاف. تدعو الحاجة إلى المسلاط لعرض الجداول والرسوم البيانية في المؤتمرات الصحفية، إما عبر الكومبيوتر مباشرة، أو عبر بروجكتورات عالية تعكس «الأوراق الشفافة».

معدات الصوت. تدعو الحاجة إلى معدات الصوت، كالمايكروفونات ومكبرات الصوت، من أجل المؤتمرات الصحفية وغيرها من الأحداث العامة. في بعض الحالات، توفر المنشأة حيث يعقد المؤتمر الصحفي هذه المعدات.

هـ- الحاسبة والمالية

يجب أن تحفظ مشاريع المراقبة حسابات دقيقة عن رؤوس الأموال التي تلقتها، وسائر مدفوعاتها، سواء

د- تأمين المعدات اللازمة

إليك لائحة بالمعدات التي ستحتاج إليها لإعداد مشروع مراقبة، يشمل محطات الإذاعة والتلفزيون والصحف.

أجهزة التلفزيون والراديو. بعد تحديد موعد أحداث المراقبة، قرر عدد أجهزة التلفزيون والراديو التي تحتاج إليها. إن كانت البرامج تُبث في الوقت عينه على قنوات مختلفة، لن يكفي جهاز واحد طبعاً. بالإضافة إلى ذلك، قد يحتاج المراقبون إلى أجهزة لمشاهدة الشرائط المسجلة، فيما الأجهزة الأخرى منهمة بتسجيل البرامج. كل هذا يضمن تغطية أحداث المراقبة كلها.

الصحف. ينبغي الاشتراك في الصحف الخاضعة للمراقبة كافة، أو اعتماد نظام لشرائحها يومياً.

الفيديو وأجهزة تسجيل البرامج السمعية. تعتبر هذه الآلات ضرورية لتسجيل الأحداث. وقد تدعو الحاجة إلى مسجلات إضافية لمشاهدة الشرائط أو الإصغاء إليها، فيما بقية الآلات تسجل البرامج. ينبغي أن تتمتع المسجلات بساعة مؤقتة لتسجيل البرامج تلقائياً. فإن لم يكن من سبيل إلى ذلك، يتطلّب الأمر طاقم عمل موثوقاً به، لتشغيل الآلات المسجلة في الأوقات المناسبة.

الشرائط المغنطيسية. إحسب عدد الشرائط المغنطيسية السمعية والبصرية (audio & video tapes) التي تحتاج إليها خلال مدة البرنامج، واشترها كلها مسبقاً. إحرص على أن تكون الشرائط المشتراة من النوعية الجيدة.

سماعات الأذن. يحتاج المراقبون إلى سماعات كي يعملوا من دون إزعاج غيرهم في المكتب، وفقاً لشروط غرفة المراقبة ومساحتها.

آلة تصوير فيديو. يمكن استخدام هذه الآلة لتسجيل تجارب المؤتمرات الصحفية، وغيرها من الأحداث، وبالتالي مساعدة أولئك الذين سيخاطبون العلن أو الصحافة.

جهاز (أجهزة) الكومبيوتر والآلة (الآلات) الطابعة والبرمجيات. تعتبر أجهزة الكومبيوتر والآلات الطابعة

يعبر كافة الموظفين عن أنفسهم بثقة، ويدافعوا عن منهجية المشروع.

على كل موظفي المشروع أن يتمرنوا على تقنيات المراقبة، وتحليل البيانات، وتحضير التقارير، والعروضات الرسمية، خلال فترة تجريبية قبل البدء بالمراقبة الفعلية.

ادرس إمكانية استشارة الخبراء الخارجيين، كجزء من التمارين. فيساعد ذلك لا في إنشاء المنهجيات الماهرة وحسب، بل في إضافة المزيد من المصداقية على المشروع. فالمنظمات الدولية التي تعاملت مع المعايير الإعلامية، أو أجرت مشاريع في مراقبة الإعلام، عديدة، ولعلها لن تمنع زيارة مكتبك، أو حضور مؤتمر صحفي تجريبي، أو تقديم الاستشارات عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني أو غيره من الوسائل. كما يمكن لقطاعات الصحافة في منظمات المراقبة العالمية والسفارات الدولية أن تقدم النصائح المفيدة أيضاً. (العودة إلى الملحق الأول للاطلاع على لائحة المنظمات التي يمكن الاتصال بها.)

للرواتب، أو شراء المعدات، أو أجهزة الاتصالات عن بعد، أو تقارير التوزيع والضمان والإيجار وغيرها من المسائل. ولعله من الضروريّ توظيف شخصٍ محدد كمدير مكتبٍ مثلاً، أو ضمّ هذه المسؤوليات إلى مهمات شخصٍ آخر. كما أنه من الحكمة الاستفادة من خدمات محاسب عام مجاز، لينظم إجراءات المحاسبة ويراجعها دورياً.

التخطيط والتمرين

تتطلب منهجيات الحيادية والدقة والمصداقية، المستخدمة في المشروع، ثقةً بالنفس يوليها إياها المشاركون، لا سيما أولئك الذين يتحدثون رسمياً إلى العلن، معتمدين على هذه المعلومات كي يحموا المشروع من الانتقادات والشكوك. انطلاقاً من ذلك، يجب التدريب على تحليل نتائج البحث وإصدارها قبل الظهور أمام الجمهور. على كل موظفي المشروع أن يتمرنوا على تقنيات المراقبة، وتحليل البيانات، وتحضير التقارير، والعروضات الرسمية، خلال فترة تجريبية قبل البدء بالمراقبة الفعلية. حاول توقع الأسئلة التي ستطرح، وتمرن على الأجوبة، بانتظار أن

الفصل الرابع أسس المراقبة:

المقاييس الكمية، والتقييمات النوعية، وجمع البيانات وتحليلها

CHAPTER FOUR

The Basics of Monitoring:

Quantitative Measurements, Qualitative Assessments, Data Collection & Data Analysis

بالراحة حيال تعاملهم مع المشروع. وبعد أن يصغوا إلى الحدث الإخباري ككل مرة، أو يشاهدوه، أو يطالعوه، عليهم مناقشة البرنامج كفريق، قبل مراجعة كل تحقيق وتقييمه على حدة. فمن الأرجح أن تتبدل الانطباعات بعد الفحص الدقيق. في هذا السياق، يناقش الفصل الخامس من هذا الكتيب تصميم الاستمارات، لتسجيل الملاحظات واقتراح الأجوبة عن بعض الأسئلة التي تطرح عادةً.

المقاييس الكمية

إنّ من أسهل ما يمكن فهمه من البيانات المجموعة، ومن أكثرها وضوحاً، هي المقاييس الكمية البسيطة لحجم تغطية الإعلام للموضوعات السياسية. بالنسبة للإعلام الإذاعي، يفرض ذلك قياس الوقت المخصّص للتحقيقات عن كل حزب سياسي، أو مرشح، بواسطة ساعة توقيت، والمقارنة بينها. من شأن ذلك أن يجيب عن عدة أسئلة، ومنها: ما هو موضوع التحقيق؟ كم مدته؟ فهذه مجرد بيانات بسيطة تماماً، يسجلها المراقبون في الاستمارات. فضلاً عن ذلك، تحوّل هذه البيانات إلى جداول بيانية أو غيرها من الرسوم التي تحوّل المستهدف فهمها خير فهم. فتثبت هذه الرسوم البيانية مقدار التغطية بالأعداد، ونسبة تغطية مرشح سياسي معين بالمقارنة مع غيره.

ما إن تحدّد الوسائل الإعلامية والبرامج والموضوعات التي يجب التركيز عليها، يجب اعتماد منهجية لقياس نسبة التغطية قياساً لا يشوبه عيب. تعتمد المنهجيات التي يتبعها المشروع، إلى حد كبير، على نوع المنافذ الإعلامية الخاضعة للمراقبة. وتجدر الإشارة إلى أن مراقبة التلفزيون والإذاعة والصحف تتطلب مقاربات مختلفة. من هنا، يعنى هذا الفصل بالاعتبارات المنهجية المطبقة على هذه الوسائل الإعلامية.

يمكن مراقبة العديد من مظاهر الأداء الإعلامي، كمقدار الوقت أو المساحة المخصصة لكل مرشح، أو حزب، أو نشاط حكومي، ونسبة دقة التصاريح الإعلامية بشأن حزب أو مرشح، ومدى مصداقية مصدر الخبر. تتطلب هذه المسائل، بصورة عامة، أحد أنواع التحليلات الثلاثة: التحليل الكمي، أو النوعي (المتعلق بالمحتويات)، أو مزيج من الاثنين.

تستخدم الأشرطة الإخبارية السمعية والبصرية، والنسخات عن الصحف قيد المراقبة، لأهداف تدريجية. فعلى المراقبين أن يراجعوا تحقيقاً إخبارياً نموذجياً غير مرة، ويفحصوا أنواعاً مختلفة من التقارير، حتى يتتابه شعور

ملاحظة عن دولة:

توغو - صحافيون بلا حدود
تحليل كمي

أشرفت منظمة «صحافيون بلا حدود» على مراقبة الإعلام في توغو، عام ١٩٩٨، مما أدى إلى اكتشاف مفاجيء، تدعمه الرسوم البيانية. فقد ظهر أن الإعلام متحيزٌ لصالح رئيس الجمهورية آنذاك، «الجزال غناسنغي إيادوما». وأظهر المشروع، في تقاريره العامة الأسبوعية، أن محطة التلفزيون قد كرّست ٩٩,٨٪ من تغطيتها للحكومة والأحزاب المتحالفة الحاكمة، فيما لم يتم ذكر شخصيات المعارضة إلا بنسبة ضئيلة تبلغ ٠,٢٪. بالنتيجة، نهت هذه البيانات الشعب إلى وجود مشكلة كبيرة، وتسيبت بنقاش أدى في نهاية المطاف إلى تغطية أكثر توازناً بقليل، مع اقتراب موعد الانتخابات.

مع دنوّ الانتخابات، يتّضح أنّ المقترعين يتلقون معلومات مختلفة، اعتماداً على الوسيلة الإعلامية التي يتابعون أخبارها. فإن استمرت الاختلافات في تحيزها لمتنافس سياسي واحد، في إطار وسيلة إعلامية معينة، سرعان ما سينجلي هذا التحيز، تثبته المراقبة المصوّرة الحذرة والدقيقة.

غير أنّ البيانات الكمية لا تنبئ إلا عن جزء من التحقيق. قد تجيز الوسائل الإعلامية لنفسها تغطية بعض المرشحين على حساب آخرين، فيما تخفي التغطية المتساوية لعبه المعاملة المتباينة.

غير أنّ البيانات الكمية لا تنبئ إلا عن جزء من التحقيق. صحيح أنّ الاختلاف الجوهري في مقدار الوقت المخصّص للموضوعات السياسية المتنوعة (بما في ذلك الاختلاف في مقدار الوقت والصورة والصوت إلخ...) قد يعزّز من التركيز على هذه المشكلة الحقيقية، إلا أنّ نسبة التغطية لا

إلى جانب قياس مقدار الوقت المخصّص لموضوعات سياسية تلفزيونية معينة، وتسجيله (الأحزاب السياسية، والمرشحين، والموظفين الحكوميين العالبي الشأن)، بإمكان المراقبين أن يقيسوا أيضاً العوامل التي تسلّط الضوء على مشاكل أكثر حدة، كطريقة تصوير الموضوعات السياسية المختلفة. على سبيل المثال، قد يتسنى لبعض مرشحي الأحزاب أو الممثلين عنها فرصة الظهور الدائم على الهواء، والتحدث بلسانهم الخاص، فيما يقتبس مديع تصاريح الآخرين، أو يعيد صياغتها، أو يلخصها. فبالنسبة لبرامج البث الإخبارية، يمكن تقسيم مقاييس الوقت إلى الأجزاء التالية:

- المدة الإجمالية، المقدرة بالثواني، للتحقيق حول كل موضوعٍ سياسيٍ متّصل بالمشروع (كما هو مذكور سالفاً)؛

- المدة الإجمالية، المقدرة بالثواني، لظهور المرشح، أو ممثل الحزب، وتحديثه على الشاشة؛

- مقدار الثواني التي يظهر فيها المرشح، أو ممثل الحزب، دون أن يتكلّم (مثلاً، قد تظهر شخصية سياسية على الشاشة، حتى وإن لم يكن يعرض أفكاره وآراءه)؛

- مقدار الثواني التي يُسمع خلالها صوت المرشح أو ممثل الحزب (حتى لو لم يكن من شريطٍ مصوّر أو صورة فوتوغرافية)؛

- ترتيب المواد الإخبارية عند البث (أولاً، ثانياً، إلخ...)

تكشف النتائج عن بيانات كمية تظهر الفروقات في النسب عند المقارنة، بالإضافة إلى عدة أوجه من نوعية التغطية لموضوعات معينة في مختلف الوسائل الإعلامية. فإن اتّخذت كلّ الوسائل الإعلامية الإخبارية القرارات نفسها بشأن الأهمية الإخبارية للأحداث السياسية المتنوعة، يصبح مقدار تغطية هذه الموضوعات السياسية متشابهاً. أما ظهور الاختلافات في الإعلام فقد يشير إلى بعض التحيزات، لذا يجدر التدقيق في هذا الاحتمال مع مرور الوقت، على ضوء المخطّط الذي ينبثق عن التغطية. فإذا ما فتت هذه الاختلافات تظهر بلا هوادة

(٢) أهمية التعليقات الإضافية حول تحليل المحتويات، لتسليط الضوء على التوازن والعدل والدقة من جهة، أو محاولات التلاعب من جهة أخرى: يصعب عرض هذه البيانات عبر الجداول والرسوم البيانية، لكنها تزدان بتبصرٍ يفوق ذلك الذي تؤمنه المقاييس الإيجابية والسلبية البسيطة. عند استخلاص الاستنتاجات من هذه العوامل، يتم شرحها في إطار تقارير رسمية. وهكذا، حين تُعرض وتُصور بوضوح وانتظام، تقدم أدلةً دامغة عن أداء الإعلام.

أ- التصنيفات الإيجابية والسلبية والحيادية

لا بدّ من الانتباه إلى أن المراقبين يقيسون سلوك المنافذ الإعلامية، لا الموضوعات السياسية. لذا، ينبغي أن يبحث المراقبون عن أمثلة تبيّن كيف تميل بعض المنافذ.

معلومات مفيدة:

التصنيفات الإيجابية والسلبية والحيادية

إليك مثال عن استنتاج استخلص من تصنيفات إيجابية وسلبية وحيادية:

لا ينفك تلفزيون الدولة يث تحقيقات إيجابية لصالح حزب مزارعي الذرة الوطني. فمن أصل سبعة وخمسين تحقيقاً عن حزب التحالف الحاكم هذا، أجريت في الأسبوع الممتد من الرابع عشر من تموز/يوليو، أطرت اثنان وخمسون منها على ماثره، وشك تحقيقات فقط في طابعه، فيما بقيت ثلاثة منها حيادية.

خلال الأسبوع عينه، عرضت القناة الثالثة المستقلة وجهة نظرٍ مختلفة. فأجرت اثنين وثلاثين تحقيقاً ذكرت فيها هذا الحزب: اثنان وعشرون منها سلبية، وسبعة إيجابية، وثلاثة اقتصرت على إعلانات بشأن مؤتمر الحزب القادم، وصنفت كحيادية. لكن حتى ولو لم تدع الحاجة إلى تحليل إضافي حول التحيزات، فإن هذا الاختلاف يشير إلى ضرورة انتباه المشاهدين للاستنتاجات التي يستخلصونها بشأن خياراتهم السياسية، المستندة إلى أحد هذه المصدرين وحسب.

تجعل المراقب يتأكد كل التأكيد من عدالتها. فمن ناحية، قد تجيز محطة تلفزيونية أو إذاعية، أو صحيفة ما، لنفسها التركيز على تغطية بعض المرشحين، بموجب عرقهم، أو قوة أفكارهم، أو قدرتهم على الفوز بمقاعد أم لا. أما من ناحية أخرى، يحتمل أن تغطي محطة تلفزيونية الأحزاب كافة بالتساوي فعلاً، لكنها لا تنفك تظهر المعارضة بصورة سلبية، فيما تطري بإسراف على صفات الآخرين الإيجابية. ولا يخفى على أحد أن التقارير الإخبارية قد تحفل بالكاذب أو التحريفات، فيما تعجز المقاييس الكمية عن كشف ذلك. فخذ المحيط بعين الاعتبار، واستعد للإفصاح عن الحقيقة حول مجريات الأحداث الفعلية، على ضوء السياق السياسي حيث يغطي الإعلام الأخبار.

يمكن للسياق السياسي أن يظهر عبر:

- مقارنة تغطية الأخبار في الوسائل الإعلامية المختلفة؛
- مقارنة تغطية الأخبار على مدى فترة زمنية معينة؛
- تحليل مقدار الوقت المخصص لتغطية موضوعات معينة، على ضوء أهمية الأحداث الراهنة.

التقييمات النوعية

تفضي النتائج الكمية عن معلومات أكثر، حين تدعمها البيانات المتعلقة بأسلوب تصوير المنافذ الإخبارية للموضوعات السياسية. غير أن إعداد تقييم نوعي خطوة تنطوي على قدر أكبر من الذاتية وتطرح، بالتالي، المزيد من الأسئلة حول المنهجيات. من هنا، ينبغي إيلاء تطوير هذه المنهجيات الحذر الشديد، كما يتم تدريب المراقبين الذين سيستخدمونها بعناية واهتمام.

تُقسّم المقاييس النوعية إلى جزئين كبيرين، ستم مناقشتهما بصفة مستقلة أدناه.

- (١) أسلوب التغطية (إيجابي، أو سلبي، أو حيادي): يتم تسجيل هذه البيانات بالنسبة للتحقيقات جميعها، وعرضها تصويرياً لإظهار الفروقات بين المنافذ الإعلامية، واختلافات الوقت.

غير عادلة، لن يصعب على فرق المراقبين المدربين أن يعتمدوا هذه الأحكام. ولعلّ جهدهم سيزدان بمصدقية أكبر، إن حافظوا على الشرائط المسجلة، وأتاحوا للشعب مشاهدتها، مضاعفين بذلك من تحديات خصائص المشروع. ولا يمكن تحقيق عاملي النوعية والانسجام، أثناء تطوّر المشروع، إلا عبر تشجيع المراقبين خلال التدريبات، ودفعهم إلى الاجتماع بعضهم ببعض، ومناقشة القرارات بشأن خصائص المشروع الصعبة أو الفائقة الذاتية. كما ينبغي دعوة المسؤولين عن الفرق ومدير المشروع لمراجعة التقارير الإخبارية المثيرة للجدل، وتلك التي يختلف المراقبون حولها أشد الاختلاف.

تستند التصنيفات الإيجابية والسلبية إلى الانطباع الإيجابي أو السلبي الذي يتلقاه المشاهد عن الموضوع، بغض النظر عن الحقيقة أو التوازن اللذين يقاسان على حدة.

حين يتمّ جمع البيانات الكمية والنوعية حول طريقة تصوير كل وسيلة إعلامية لكل موضوع سياسي، تُحوّل هذه المعطيات إلى رسوم بيانية تظهر مدى تغطية كل موضوع سياسي، وخطوط بيانية تعكس عدد التحقيقات «الإيجابية والسلبية والحيادية» التي تناول الموضوعات. تساعد هذه التصورات في عرض تحقيق شامل حول التغطية التي تقوم بها وسيلة إعلامية معينة. (العودة إلى

الإعلامية إلى تصوير الموضوعات المختلفة. فإن اختلفت البيانات اختلافاً جذرياً بين الوسائل الإعلامية المتنوعة، سيظهر مع الوقت أنها لا تتّبع جميعها المعايير الصحفية نفسها، و/أو أنها تعبر عن تحيزات سياسية مختلفة.

في بعض الأحيان، يمكن أن ينشأ ارتباك، نظراً إلى أن تحقيقاً قد يبرز سلبيات شخصية فعلاً، لكنّه يؤدي ذلك بتوازن وعدل. ولما كان من الصعب تحديد إنصاف تحقيق أو صدقه، تستند التصنيفات الإيجابية والسلبية إلى الانطباع الإيجابي أو السلبي الذي يتلقاه المشاهد عن الموضوع، بغض النظر عن الحقيقة أو التوازن اللذين يقاسان على حدة.

غير أنّ هذه المنهجية لا تؤدي إلى الجزم بأن مفهومي «الحقيقة والتوازن» غير مهمين، أو أنّ المراقب يستطيع التغاضي عنهما. فبفضل فصل عناصر التحقيقات، تلوح فرصة فصل عناصر التغطية ثمّ المقارنة بينها. لكن من واجب المراقبين أيضاً أن يبلّغوا عن الأكاذيب، أو التشويهات، أو التغطية غير المتوازنة، أو الظلم، أو كلّ ما يقع في نطاق عرض المعلومات للمقرّعين؛ على أن ترد هذه البيانات في تقارير منفصلة، تتضمنها فقرة التعليقات والاستنتاجات في تقارير المشروع.

صحيح أنّ هذه الأحكام ذاتية بطبيعتها، لكن إن سبق للمراقبين أن خضعوا للتدريب، تصبح الأجوبة أكثر وضوحاً مما تبدو عليه بدايةً. فإن كانت التغطية الإخبارية

معلومات مفيدة:

تقييم الوقع الإيجابي أو السلبي لتحقيق إخباري

ينبغي أن يصبّ المراقبون اهتمامهم على معرفة إن كان التحقيق الإخباري يؤثّر على رأي المشاهد. وفقاً لهذه المنهجية، يعتبر التحقيق الذي يتناول قضية اتهام مرشّح بخطف منافسه السياسي وتعذيبه سلبياً. رغم ذلك لا يجوز أن يحكم هذا التقييم على دقة المزاعم، أو على عرض محطة تلفزيونية الآراء المعارضة. أما إن جرّ التحقيق المقرّعين إلى الاستنتاج أنّ المرشّح غير مؤهل للمنصب، يُصنّف عندئذٍ كتّحقيقٍ سلبيّ، حتى لو سمح للمرشّح المتهم بعرض رأيه. على صعيد آخر، إن طعن المرشّح المتّهم في التهمة، وعرضت المحطة الإعلامية الاتهام كهجوم لا مبرّر له ضدّ «المرشّح المتصدّر»، قد يخلف التحقيق انطباعاً إيجابياً في نفس المشاهد، ويصنّف في كلتا الحالتين كتّحقيقٍ إيجابيّ. كلّ هذا يعكس الحاجة إلى التدريب الشامل، ومراجعة عدة مراقبين إعلاميين كلّ تحقيق، مع تحليل تقرير استمارات المراقبة بعناية.

ب- التصنيفات الإيجابية والسلبية والحيادية بالنسبة للصور الفوتوغرافية

إنَّ طريقة تصنيف الصور الفوتوغرافية وفق مقياسٍ إيجابيٍّ أو سلبيٍّ قد يؤدي إلى الارتباك. فكيف لصورة فوتوغرافية أن تنبئ عن شيءٍ آخر غير الحقيقة الموضوعية؟ في الواقع، باستطاعة الصحف والمخاطبات التلفزيونية التي تبث الصور أن تختار تلك التي تنقل رسالةً قوية. صحيح أن الذاتية قد تكتنف التقييم الإجمالي للانطباع الإيجابي أو السلبي أو الحيادي الذي تنقله الصورة الفوتوغرافية، لكن على المراقبين التوصل إلى هذا التقييم، عن طريق درس قدر المستطاع من المعايير الموضوعية. مثلاً، قد توحى صورة مرشح المعارضة، وهو يتعد عن المصور أو يحجب وجهه بيده، أنه يخفي شيئاً. أما اللقطة الخاطفة لعضو برلماني نائم فوق مكتبه، فقد توحى أنه يفتقر إلى الجهود الكافية لتأدية وظيفته. كما ينبغي أخذ أسئلة أخرى بعين الاعتبار، مثل: هل التقطت صورة زعيم ما منذ سنوات عديدة، حين كان أصغر سناً وأكثر جاذبية؟ هل تظهر الصورة المرشح وتقطيبه أو تكشفه عن غريبة تعلق وجهه؟ هل صورة أحد المرشحين واضحة، فيما صورة الآخر مشوشة غامضة؟ هل تعتبر صورة أحد المرشحين أكبر بكثير من غيرها، أم هل احتلت مساحةً أكثر بروزاً؟ ينبغي أن يأخذ مشروع المراقبة علماً بميول بعض محطات التلفزيون والصحف إلى نشر صور تعرض بعض الموضوعات للشبهات، فيما تطري على البعض الآخر.

القسم التالي وعنوانه «عرض النتائج»، لمزيد من النقاش وعيناتٍ عن الجداول.

يجب تفادي استخلاص النتائج التي لا تدعمها البيانات. فلا يمكن استنتاج نزاهة الصحفيين، والمنتجين، والمحررين، وأصحاب المؤسسات مثلاً، استناداً إلى رسمين بيانيين فقط. فالبيانات تقدم، بكل بساطة، آراءً مقارنة بين طرائق تصوير الوسائل الإعلامية المختلفة للموضوعات السياسية. قد تثبت الاختلافات نقصاً في المنهجيات الإخبارية، أو توحى بتحيز بعض المنافذ الإخبارية. كما تكشف تفاصيل أخرى المزيد من عيوبها، كتلك المناقشة أدناه والمتطرفة إلى عدل الوسائل الإعلامية وتوازنها واحترافيتها.

لا تنسَ أن تصوير بعض الموضوعات بصورة سلبية قد يكون مناسباً. على سبيل المثال، إن كان حزبٌ معينٌ يدافع عن آراءٍ مضادة للديمقراطية، فإن تحقيق الصحفي الدؤوب الذي ينقل الحقيقة قد يخلف انطباعاً سلبياً على الأرجح. لكن حين تصور عدّة وسائل إعلامية الموضوع نفسه بطريقة مختلفة، قد تقع مشكلة. ففي بعض البلدان حيث تسيطر الدولة على سائر المحطات التلفزيونية، وربما الإذاعية، من غير المرجح أن تثمر المقارنة التحليلية بين وسائل البث الإعلامية عن نتائج مفيدة. في مثل هذه الظروف، ينبغي المقارنة في إطار الإعلام المكتوب، والقيام بتحليلاتٍ أخرى.

ملاحظة عن دولة:

بنغلادش - «فيما»

مراقبة عملية التلاعب بالعناوين والصور الفوتوغرافية

استعداداً للانتخابات البرلمانية في بنغلادش عام ٢٠٠١، رعى حلف مراقبة الانتخابات العادلة (فيما) مشروع مراقبة للإعلام الإلكتروني والمكتوب. فركز «فيما»، إبان تحليله الصحف، على العوامل النوعية خاصة، لا سيما موقع المقالات، ونوعية الصور الفوتوغرافية وعددها، واستخدام الصور الملونة، واختيار العناوين لصالح شخصية أو حزبٍ سياسيٍّ معين. وخلال مدة المشروع التي دامت ستة أسابيع، وجّه «فيما» التهئة للصحف التي حافظت على التوازن في مثل هذه العوامل النوعية، وانتقدت تلك التي طبعت الصور ذات النوعية الرديئة، أو كشفت عن تحيزاتٍ معينة.

النتائج الأخرى المستندة إلى المحتويات

لا ينبغي تسجيل بعض النتائج بالأرقام، بل على المراقبين أن يدونوها في قسم «التعليقات» ضمن استماراتهم. ومن الضروري أن يجمعوا هذه التعليقات، ويحللوها، ويدرجوها في تقارير رسمية، لإلقاء الضوء على حسن أداء وسائل إعلامية محددة، أو افتقارها إلى المعلومات الوافية. في هذا السياق، تتم مناقشة بعض الأمثلة عن النتائج الأخرى المستندة إلى المحتويات أدناه.

أ- التوازن

من أهم مسؤوليات الصحفيِّ الدؤوب هي عرض أكثر من رأي في تحقيقه، عند اللزوم، وهذا ما ينبغي أن يركز عليه أي مشروع مراقبة. فحين يقيم المراقبون عنصر التوازن، عليهم أن يتحققوا إن كانت كل الأطراف قد تلقت فرصة لعرض آرائها.

لا يتطلب التوازن منح الأطراف كلها مدةً زمنيةً متساوية بالضبط، لكنه يمنع المغالاة في تغطية طرف معين، و/أو إهمال آخر. من الطبيعي إذاً أن تتضح المسائل المتعلقة بالتوازن، إن تم إنشاء مخططات عن المعالجة المتفاوتة للموضوعات السياسية، مع مرور الوقت. فعلى المراقبين أن يسألوا أنفسهم مثلاً: إن وجه ممثل حزب سياسي اتهامات إلى مرشح حزب آخر علانيةً، فهل يملك ذلك المرشح فرصة للرد على هذه المزاعم؟ كما يجب أن يأخذ المراقبون بعين الاعتبار رفض طرف ما إبداء التعاون. فعلى الصحفيِّ ألا ينفك يحاول تبيان الآراء المعارضة؛ فإن جوبه بالرفض، عليه الإبلاغ عن هذه المحاولات. كما ينبغي أن يستفيد المراقبون من درايتهم بأحوال دولتهم، وصيت المخططة الإعلامية الخاضعة للمراقبة، واستعمال المنطق للتوصل إلى أحكامهم.

لا يتطلب التوازن منح الأطراف كلها مدةً زمنيةً متساوية بالضبط، لكنه يمنع المغالاة في تغطية طرفٍ معين، و/أو إهمال آخر.

ب- التلاعب في عرض الأفلام أو الصور أو الأصوات

يستخدم البعض آلة التصوير بطريقة تظهر تمهيداً للحشود حول أحزاب أو مرشحين معينين تمهيداً فوق الواقع، أو تبين استخفافاً بعدد المجتمعين الضئيل على ما يبدو. وهذا مثال آخر على النتائج المستندة إلى المحتويات. أما الأمثلة الأخرى، فتتضمن: بث شريط مصور لا يتناسب مع الأحداث المنقولة بهدف دعم بعض المرشحين أو الأحزاب؛ استخدام الموسيقى الخلفية أو المؤثرات البصرية التي تضفي على جو التحقيق وقعاً مشؤوماً، أو ساخرًا، أو وطنياً، أو سعيداً؛ أو اعتماد مذيعي الأخبار ذوي نبرات الأصوات التلاعبية أو الساخرة.

قد يكتنف الخبث والحدة بعض التلاعبات مثل: تصوير أحد المرشحين من الجانب فيما الآخر يصور دائماً من الأمام؛ تصوير أحد المرشحين عن بعد فيما الآخر يظهر في زاوية تصوير قريبة؛ تصوير أحد المرشحين من الأعلى دائماً للإيحاء بزعامة؛ أو إظهار المرشح متقدماً نحو معجبيه، فيما يظهر الآخرون ساكنين. من هذا المنطلق، يجب تسجيل كل ذلك وتحليله، لا سيما وأن التحيزات تلقي بثقلها على الشعب مع مرور الوقت.

ج- استطلاعات الرأي

يمكن أن تؤثر استطلاعات الرأي حول المنافسة السياسية على المقترعين العتيدين تأثيراً شديداً. لذا، على مراقبي الإعلام أن يفحصوا طريقة عرض الإعلام لهذه الاستطلاعات، فيطرحوا على أنفسهم أسئلة كالتالي ذكرها:

- هل تسلط استطلاعات الرأي الضوء لصالح مرشحٍ أو حزبٍ دون آخر؟
- هل مصدر الاستطلاعات موثوقٌ به؟
- هل كشف التقرير عن اللجنة التي تولت إجراء الاستطلاع؟

والصحف، وانطلاقاً من اطلاعهم على نتائج أبحاث بقية الفرق المراقبة. كما يجدر بالمراقبين أن يسجلوا النواقص في التغطية الإخبارية التي تحدّد خيارات المقترعين السياسية (مثلاً، التحقيقات التي تؤثر على الآراء بشأن المرشحين أو الأحزاب، إما سلبياً أو إيجابياً). وتتضمن الأمثلة: نظم حزب معارض مهم اجتماعاً حاشداً، لكن محطات التلفزيون والإذاعة الرسمية أغفلت ذكر ذلك؛ أو أنها لم تغطّ فضيحة تدور حول التلاعب بالموارد الحكومية.

يجدر بالمراقبين أن يسجلوا النواقص في التغطية الإخبارية التي تحدّد خيارات المقترعين السياسية.

هـ- الأخبار الواهية

يصعب على المراقبين تحديد قوة بعض التحقيقات أو ضعفها بشكل مناسب. رغم ذلك، على المراقبين المتمرسين

• هل كشف البث الإعلامي عن مصدر الاستطلاع، إلى جانب غيره من المسائل القرينية كهامش الخطأ، وتاريخ إجراء الاستطلاع، وحجم العينة، وموقعها، بالإضافة إلى الأسئلة الفعلية؟

• هل تمّ الكشف عن الثغرات بين المتنافسين السياسيين، إن وجدت ضمن هامش الخطأ؟

• هل تضمن التقرير نتائج بقية الاستطلاعات الموثوق بها، حول الموضوع نفسه، في التاريخ نفسه تقريباً؟

• هل تضمن التقرير ميول الاستطلاعات بمرور الوقت؟

د- المعلومات الناقصة

يصبح المراقبون والمسؤولون عن الفرق، وغيرهم من العاملين في المشروع، أكثر وعياً للمعلومات المتعلقة بالأحداث الراهنة. فييدي المراقبون حكمهم حول دقة التحقيقات التي يراجعونها عبر مراقبة التلفزيون والإذاعة

معلومات مفيدة:

تشمل مظاهر الأداء الإعلامي الواجب مراقبته:

- مقدار الوقت أو المساحة المخصصة لكل مرشح أو حزب (التحليل الكمي لكل عنصر، والمقارنة التحليلية بين كل عنصرين، وبين العناصر كافة)، وللأنشطة الحكومية (مما يمنح الأفضلية لمرشح أو حزب معين)؛
- طريقة عرض المرشحين والأحزاب (التصنيف الإيجابي أو السلبي أو الحيادي)؛
- ترتيب تغطية حزب أو مرشح معين في برنامج إخباري (أهو صاحب التحقيق الأول دائماً في الأخبار؟)؛
- استخدام الأصوات والأشرطة التسجيلية في تحقيق، أضف إلى مقارنة تحليلية للتحقق من وجود مخطط معين يدعم بعض الأحزاب أو المرشحين (مثلاً، أيسمح لبعض الأحزاب أو المرشحين عرض وجهة نظرهم، بكلماتهم الخاصة، على الدوام، فيما يفسر مذييع الأخبار على هواه كلام البقية؟ أظري طريقة التصوير على بعض الأحزاب أو المرشحين أو تهيئهم، أو تشتت الحشود في الاجتماعات والخطابات؟)؛
- سواء كانت التصاريح التي يوردها الصحفي، عن حزب أو مرشح، مستندة إلى مصادر موثوق بها، أم أنها غير حقيقية (كنقل الشائعة بصفحتها حقيقة)؛
- سواء كان النقل الحي للأحداث الراهنة يتم لصالح بعض الأحزاب أو المرشحين أم لا، فيما تستخدم مواد الأرشيف لتغطية البقية؛
- سواء كان مذييع أو رئيس جلسة ييدي تحيّزات واضحة أم لا؛
- طريقة بث نتائج استطلاعات الرأي (مثلاً هل البيانات القرينية واضحة، مثل هوية الوكالة القائمة بالاستطلاع، راعي الاستطلاع، حجم العينة، التاريخ، الأسئلة المطروحة، هامش الخطأ، ميول الاستطلاع، إلخ...)
- إمكانية حذف الوسائل الإعلامية الإخبارية لتحقيقات عن بعض الأحزاب أو المرشحين؛
- سواء كانت التحقيقات الإخبارية مهمة أم لا، وعرض الآراء في الأخبار.

المحتملة، وقد تعامل معها مباشرة كجزء مكمل للمنهجية. من شأن هذا أن يقنع المشككين بمصداقية المشروع تماماً. في المقابل، لا تعتبر الاختلافات العرضية في الرأي مهمة عادةً، لا سيما حين تكون التحيزات مدعومة بأدلة دامغة، على امتداد زمن مشروع المراقبة. لكن إن اختلف المراقبون مراراً وتكراراً، فلا بد للمسؤولين عن الفرق من أن يناقشوا القضية معهم، ويحددوا المصدر. فلعلهم بحاجة إلى المزيد من التدريب. لا بل من المحتمل اكتشاف تحيز معين بين المراقبين، ينبغي معالجته.

عرض النتائج

تسمح جداول البرمجيات الحاسوبية بتصنيف البيانات سريعاً وبشكل فعال، وإحالتها إلى تصورات بيانية تسهل قراءتها. فتمتلك معظم برامج (وورد Word Processing) إمكانيات عرض المعلومات بالجدول والرسوم البيانية، مما يسمح بإعداد رسوم وخطوط بيانية بسيطة.

أ- الرسوم البيانية الدائرية Pie Chart

ينبغي أن يظهر كل رسم بياني الوقت النسبي المخصص لكل موضوع سياسي، كنسبة إجمالي التغطية الإخبارية المناسبة في وسيلة إعلامية محددة. ومع اقتراب موسم الانتخابات، يمكن للمراقبين اقتفاء أثر الزيادة أو النقصان في تغطية كل موضوع على كل شاشة إعلامية. فإن اختلفت هذه النسب جذرياً، يصدر بياناً بالتحيز في واحدة أو أكثر من المنافذ الإعلامية. (العودة إلى الرسم ٤-١ المبين أدناه).

تُدرج البيانات المتعلقة بالوقت، والمساحة، والتصنيفات الإيجابية والسياسية فيما المراقبون يسلّمون استماراتهم، أو بالتوافق مع جدول أعمال منتظم يضمن تجهيز البيانات كلها قبل صياغة التقارير. أما بالنسبة للمعلومات التي ستحوّل إلى رسوم بيانية، فينبغي جمع المعلومات التالية وإدراجها في قاعدة البيانات:

- الموضوعات السياسية التي ستركز عليها عملية المراقبة (كالمرشحين والأحزاب والموظفين الحكوميين).

أن يطرحوا على أنفسهم أسئلة حول كل تحقيق، مثل: هل يؤكّد التحقيق على واقعية حدث لا يدعمه أي دليل؟ فإن كان الجواب نعم، على المراقبين أن يعرفوا إن كان غياب الأدلة مهم، أم أن الحقيقة قائمة على أسس وطيدة يعرفها الجميع. كما ينبغي أن يتأكدوا من أهمية التحرير في نقل الأخبار. مثلاً، أينقل صحفي أو مذيع الأخبار بناءً على رأيه الخاص، أم رأي مصالح حزبية خاصة؟ هل يستخدم صحفي أو مذيع إخباري تعابير أو تعليقات أو تحديدات توحى بالظلم أو السخرية أو الضعف، أو الإهانة، أو قلة الاحتراف؟

جمع البيانات

بعد تقرير الموضوعات والتغطيات التي ينبغي مراقبتها، وطريقة تقييم تصوير هذه الموضوعات، يجب تصميم نظام لتسجيل هذه البيانات. تختلف الاستثمارات وفق نوع المنفذ الإعلامي المراقب. فيتضمن الفصل الخامس (تعليمات المراقبة)، بالتفصيل، اقتراحات للاستثمارات المصممة من أجل محطات التلفزيون والإذاعة والصحف. لكن ينبغي تعديل هذه الاستثمارات وفقاً للبيانات التي ستجمع لاحقاً. ويشدد المسؤولون عن الفرق، في كل مشروع مراقبة، على أهمية عوامل الدقة والتماسك والوضوح في جمع البيانات.

تحليل البيانات

بعد جمع كل الاستثمارات لمدة مراقبة معينة (يوماً مثلاً)، على المسؤولين عن الفرق جمع البيانات ومراجعتها. كما ينبغي التوفيق بين التناقضات التي تشوب تقييم مراقبين راجعا التحقيق نفسه. فإن كان الاختلاف مستمداً من المقاييس الكمية، يفضل العودة إلى الصحيفة أو الشريط التسجيلي الأصلي، لتحديد الأرقام الصحيحة. أما إن نجم الاختلاف عن تقييم نوعي، يراجع المراقبون التحقيق مع المسؤول عن فريقهم، كما يناقشون التقييمات إلى أن يتم التوصل إلى قرار.

لا مجال لتفادي بعض التباينات في النتائج. فإن تم التشكيك في منهجيات المشروع، لا بد من التأكيد، بمزيج من الثقة والاعتراف، على أن المشروع مدرك لهذه التباينات

الأشكال البيانية التي تعكس مقدار الوقت المكرّس لكلّ موضوع على الشاشة، مستخدمين أصواتهم الخاصة، أو بطريقة أخرى. كما يعرض المشروع البيانات بطريقة تبيّن المشاكل التي يكشفها التحليل، وفق عدد الوسائل الإعلامية الخاضعة للمراقبة، وعدد العوامل التي يتناولها القياس. لكن يجب أن تحافظ رسالة المشروع على بساطتها. فقد تتمتع بعض الجداول والرسوم البيانية السهلة الفهم بهالة لا تحيط بمجموعة هائلة من البيانات المربكة. ولا يخفى على أحد أنّ تقديم البيانات بالطريقة عينها، في ملاحق تالية، سيحافظ على تماسك الرسالة ووضوحها وصلتها الوثيقة بالموضوع. (العودة إلى الملحق الثامن للاطلاع على عينة عن تقارير مراقبة الإعلام.)

أما في ما يتعلّق بمراقبة الصحف، فالخيارات المتاحة أمام الرسوم البيانية متعدّدة. قد يبيّن الرسم، مثلاً، مقدار تغطية موضوع سياسي معيّن في الصفحة الأولى و/أو في الصفحة

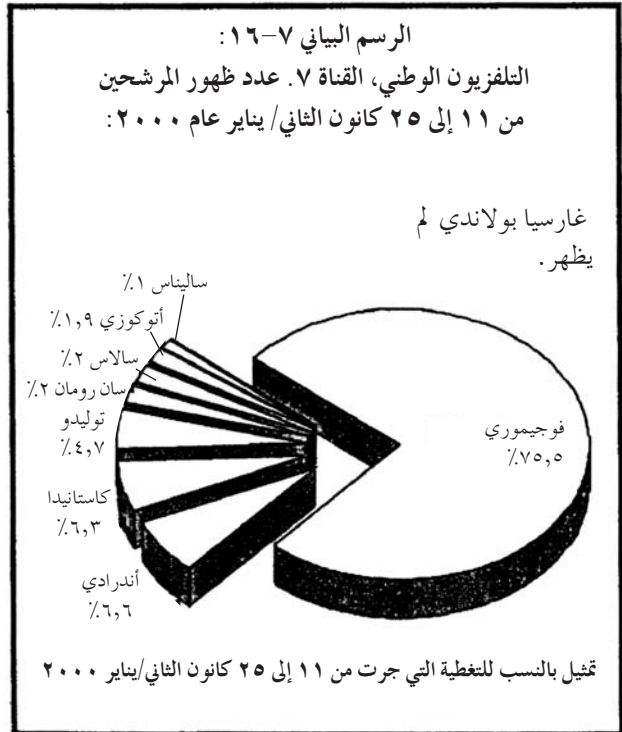
• مجموع الوقت أو المساحة اللذين يخصصهما كلّ منفذ إعلامي للموضوع السياسي خلال فترة المراقبة.

• عدد عمليات التصوير الإيجابية والسلبية والحيادية لذلك الموضوع السياسي، خلال فترة المراقبة، في كلّ منفذ إعلامي.

يتم تحويل هذه الأرقام إلى رسوم بيانية مستقلة لكلّ وسيلة إعلامية. كما يمكن تحويل التصنيفات الإيجابية والسلبية والحيادية إلى خطوط بيانية منفصلة، لكلّ وسيلة إعلامية. إحرص على مراجعة تعليمات البرمجيات، وحضّر عدّة تقارير تجريبية قبل التقرير الرسمي الأول، للتأكد من سهولة الأمر وتفاذي الأزمات التي تقع في اللحظة الأخيرة عند تحضير التقارير الرسمية.

أما بالنسبة لمراقبة المحطات التلفزيونية، فبإمكان المراقبين تصوير البيانات بطريقة مختلفة. فهم يدرجونها ثمّ يصممون

الرسم ٤-١: رسمان بيانيان يعرضهما مشروع مراقبة الإعلام الذي ترعاه منظمة «شفافية» (ترانسبارينسيا)، لتسليط الضوء على تغطية أخبار المرشحين الرئاسيين على شاشة القناة ٧ الوطنية التي تسيطر عليها الدولة.



ب- الخطوط البيانية المستطيلة Bar Graphs

بفضل الخطوط البيانية التي تبين عدد التصويرات الإيجابية والسلبية لكل موضوع سياسي، في كل وسيلة إعلامية، يمكن اقتفاء أثر التحيزات في بعض المنافذ الإخبارية، بشكل أفضل من الرسوم البيانية. ففي حالة الخطوط البيانية، يتم تحديد التصنيفات المحايدة، بالأرقام، تحت الشكل البياني مباشرة. كما أنه من المحتمل تمثيل المراجع الإيجابية أو السلبية من خلال الوقت الإجمالي لهذا التجسيد، إلى جانب نشر عدده، أو عوضاً عنه.

ينبغي أن يصنّف كل شكل بياني وفق الوسيلة الإعلامية ومدة المراقبة (مثلاً، التلفزيون الرسمي، القناة ١، الأخبار المسائية، الأسبوع من ١ إلى ٧ حزيران/يونيو). من الأفضل إعداد نسخة بالألوان، وأخرى بالأسود والأبيض، عن كل خط بياني. فتستخدم الخطوط البيانية الملونة خلال مؤتمر صحفي، أو تعرض على موقع المشروع الإلكتروني. أما الخطوط السوداء والبيضاء، فيسهل تصويرها ويمكن طبعتها مع التقارير التي توزع إلى الصحافة وغيرها.

ج- التحليلات غير البيانية

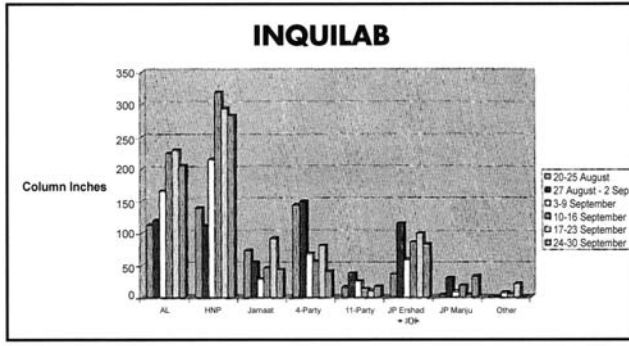
رغم أنّ الخطوط والرسوم البيانية مغرية، لكنّها قد تضلّل الإنسان إن لم يرافقها الشرح والتحليل للبيانات الأخرى التي لا تسعها الجداول والرسوم. ولا تنسَ أنّ المراقبين يسجّلون الملاحظات في استماراتهم، في ما يتعلّق بالتغطية الإخبارية غير العادلة أو المتوازنة. لذا ينبغي تحليل هذه المسائل، وعرض الاستنتاجات في التقارير حين تصبح النتائج مهمة. في تلك الحالة، يدرج المراقبون نتائج بحثهم في تقارير ضمن لوائح أو غيرها من الأشكال. في نهاية الأمر، قد يتضح أنّ هذه البيانات تعود بالفائدة على الاستنتاجات المذكورة في التقارير، أكثر من غيرها.

بأكملها. كما يبيّن عدد مراجع موضوع سياسي في الصفحة الأولى وبقية الصفحات. وبإمكان الرسوم البيانية أن تعكس مدى المساحة المخصصة للصور الفوتوغرافية أو العناوين الرئيسية في الصفحة الأولى وبقية الصفحات، في ما يخصّ كل موضوع سياسي. فضلاً عن ذلك، ينصّ أحد الاحتمالات على الجمع بين جداول العناوين الرئيسية والمقالات وحجم الصور، لتقديم رسم واحد حول مساحة التغطية الإجمالية لكل موضوع. فإن كشف الوقت عن محاولة متعمدة للتلاعب في استخدام العناوين الرئيسية و/أو الصور الفوتوغرافية، يمكن للجداول والرسوم البيانية أن تظهر في هذه البيانات.

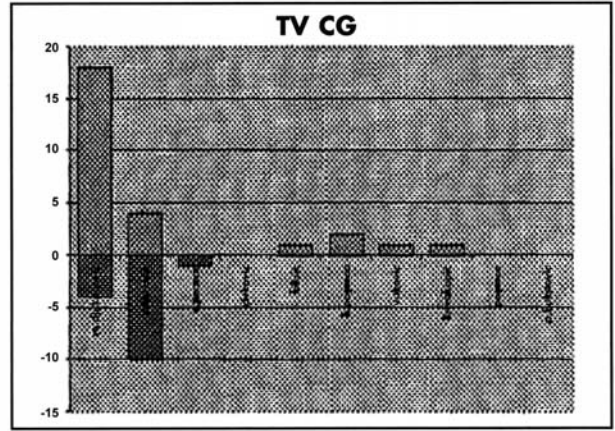
ملاحظة عن دولة:

سلوفاكيا - مقياس بخمس درجات

في سلوفاكيا، استخدمت «ميمو ٩٨» مقياساً بخمس درجات لتقييم الموضوعات. تعني الدرجة ١ أو ٢ أنّ الموضوع قد عُرض إيجابياً (الدرجة الأولى تعني إيجابياً جداً، والدرجة الثانية إيجابياً قليلاً). وتشير الدرجة ٣ إلى علامة حيادية، مما يعني أنّه من غير المرجح أن تؤثر التغطية على رأي المقترح العتيد، سلبياً أم إيجابياً. أما الدرجتان ٤ و ٥، فتؤكّدان على أنّه قد تمّ عرض الكيان السياسي بصورة سلبية (الدرجة الخامسة تعني سلبياً جداً، والدرجة الرابعة سلبياً قليلاً). بفضل مقياس الخمس درجات هذا، تُتاح للمراقبين فرصة أكبر للاختيار بين علامات سلبية أو إيجابية، مما يقلص من عدد الصفات المحايدة التي تنتج عن مقياس الدرجات الثلاث. غير أنّ هذه القيم الخمس سرعان ما أُحيلت إلى ثلاث درجات فقط، لدواعٍ تقريرية. وقد نشر عدد الدرجات الإيجابية والسلبية والمحايدة التي تلقاها كل موضوع عبر الخطوط البيانية، ضمن التقارير.



الرسم ٤-٣: خطوط بيانية أعدتها منظمة «فيما» في بنغلادش لوصف تغطية الصحف للأحزاب السياسية خلال فترة ستة أسابيع قبل انتخابات عام ٢٠٠١.



الرسم ٤-٢: خطوط بيانية أعدتها جمعية الصحفيين الشباب في الجبل الأسود لوصف التغطية الإيجابية والسلبية حول رجال السياسة الأكثر ظهوراً على شاشة سي. جي.

التقارير النهائية حول تغطية الانتخابات

من أهم عوامل تعزيز الانتخابات الديمقراطية هي التقارير الدورية والمنتظمة حول تغطية الإعلام لأخبار المرشحين السياسيين، وغيرها من الموضوعات التي تمتّ بصلة إلى فترة ما قبل الانتخابات. فتؤدي هذه التقارير والتوصيات المرفقة بها إلى تحسينات فورية في المحيط السياسي، كما تساهم خير مساهمة في مراقبة العملية الانتخابية ككل.

كما يقدم مشروع مراقبة الإعلام تحليله للإطار القانوني المحيط بالنشاط الإعلامي، بما في ذلك مواطن القوة والضعف في الأحكام والقوانين، وتطبيقها. فيظهر هذا التحليل، إلى جانب تحليل عوامل أخرى، كتاريخ حرية الصحافة أو الرقابة وتهديد الصحفيين، منفصلاً عن تقارير المراقبة الدورية. وما إن يتم جمع هذه المسائل، حتى يطور مشروع مراقبة الإعلام معلومات متعمقة حول الظروف التي تؤثر على التغطية الإعلامية للعمليات السياسية.

لا تكاد العملية الانتخابية تكتمل، حتى يحضّر مشروع المراقبة تقريراً شاملاً عن الإعلام وتغطيته العمليات السياسية. يلخص هذا التقرير نتائج المراقبة والتحليلات القرينية المناسبة. كما يقدم توصيات لتحسين الإطار

رغم أنّ الخطوط والرسوم البيانية مغرية، لكنّها قد تضللّ الإنسان إن لم يرافقها الشرح والتحليل للبيانات الأخرى التي لا تسعها الجداول والرسوم.

تذكّر أنّ التقارير يجب أن تورد محتوى الاستنتاجات، وتكشف الميول مع مرور الوقت وتطور المشروع. رغم ذلك، على التقارير أن تكون موجزة، والعرض واضحاً. ومن الأفضل ربّما تحضير بيان صحفي من صفحة واحدة، مع التقارير.

حين تكشف النتائج والاستنتاجات عن مشاكل عصبية في الأداء الإعلامي، يحرّر مشروع المراقبة التوصيات المناسبة ليقدمها إلى المنافذ الإعلامية والسلطات الحكومية والمتنافسين السياسيين. فتؤدي هذه التوصيات إلى تحسينات فورية، تعود بالفائدة على العملية الانتخابية والسياسية الأشمل.

من أهم عوامل تعزيز الانتخابات الديمقراطية هي التقارير الدورية والمنتظمة حول تغطية الإعلام لأخبار المرشحين السياسيين، وغيرها من الموضوعات التي تمتّ بصلة إلى فترة ما قبل الانتخابات.

ملاحظة عن دولة:

المراقبون الإعلاميون ومحاولات المدافعة

كمبوديا

أجرت «كومفريل» وغيرها من منظمات مراقبة الانتخابات حملة دفاع بخصوص انتخابات عام ٢٠٠٢ المحلية، لتعديل الأحكام التي تفرض موافقة لجنة الانتخابات على كل مواد وبرامج تثقيف المقترع. فأسفرت المحاولة عن نجاح جزئي مهم. وتم تعديل الأحكام لمراجعة سائر المواد بطريقة طوعية محضة، لكن المنظمات ما لبثت أن اكتشفت أن الموظفين المحليين، في مقاطعات عديدة، ما زالوا يطلبون خضوع كل المواد للموافقة.

المكسيك

نتيجة مشروع مراقبة الإعلام العالي الشأن الذي نظّمته أكاديمية المكسيك لحقوق الإنسان عام ١٩٩٤، بالتعاون مع الحلف المدني (وهو تحالف لمراقبة الانتخابات مؤلف من أربع مائة منظمة مدنية)، أنشأ المعهد الانتخابي الفدرالي في المكسيك لجنة لفحص السلوك الإعلامي. فأدت نتائج بحث الأكاديمية ولجنة المعهد الفدرالي إلى مناشدة هذا الأخير الإعلام لاحترام حق الشعب في المعرفة، والتصرف بطريقة صادقة وموضوعية ومتوازنة وعادلة. بعد الانتخابات، قدم الحلف المدني نتائج مراقبة الإعلام إلى الرئيس ساليناس الذي سرعان ما دعا إلى تطبيق الاجراءات الهادفة إلى تغطية إعلامية عادلة وموضوعية. فاستجابت محطتنا التلفزيون الأساسية بمنح سائر الأحزاب السياسية والمرشحين وقتاً غير متناه لنقل الرسائل الخاصة عبر الإعلام.

سلوفاكيا

بعد الانتخابات، أجرت «ميمو ٩٨» وغيرها من المنظمات المدنية السلوفاكية حملة دفاع كللت بالنجاح، لتطبيق قانون حرية المعلومات، وتأمين اطلاع الإعلام والمواطنين على المعلومات التي تحتجزها الحكومة. فضلاً عن ذلك، طلب البرلمان السلوفاكي من منظمة «ميمو ٩٨» تقديم اقتراحات لكتاب أبيض (تقرير تصدره الحكومة للإعلان عن شيء ما) متعلق بإصلاح قوانين البث الحكومي.

القانوني والتنظيمي. ومن واجبه أيضاً أن يقدم توصيات، على نطاق أوسع، للحكومة كي تبادر إلى حماية حرية الصحافة وتنميتها، شأنها شأن حرية تعبير المرشحين السياسيين، وحق الشعب في التزود بالمعلومات اللازمة للمشاركة بفعالية في الشؤون العامة.

يوفر التقرير الشامل (ويدعى أحياناً «التقرير النهائي حول الإعلام أثناء الانتخابات») أساساً للدعوة إلى المناقشات العامة، وتنظيم حوارات الطاولة المستديرة، والدفاع عن متابعة مراقبة التغطية الإعلامية للعمليات الحكومية والسياسية.

الفصل الخامس

تعليمات المراقبة:

الأخبار التلفزيونية والإذاعية وأخبار الصحف وبرامج التدخل المباشر

CHAPTER FIVE

Monitoring Instructions:

Monitoring Television News, Radio News, Newspapers & Direct Access Programming

الأخبار التلفزيونية

يقدم الرسم التوضيحي #١ (صفحة ٣٩) عينة عن الصفحة الأولى من استمارة مراقبة شاشة تلفزيونية. فينبغي أن يملك المراقبون مخزوناً واسعاً منها، بالإضافة إلى غيرها من الاستمارات، حيثما كانوا يراجعون الأخبار.

ينبغي أن يشدد التدريب على الدقة والحيادية أثناء المراقبة، والتحليل، وعرض نتائج البحث.

تفتتح المحطة النموذجية، تلفزيونية كانت أم إذاعية، أخبارها بعرض قصير للعناوين الرئيسية، مما يعطي نظرة تمهيدية للتحقيقات الرئيسية، وفرصة لرؤية الموضوعات السياسية المناسبة المعروضة. حين تعرض هذه الفقرة الاستهلاكية على المحطة التلفزيونية، من الأرجح أن ترافقها صوراً فوتوغرافية وشرائط مسجلة، وربما أجزاء صوتية قصيرة من الفاعلين السياسيين. فيسجل المراقبون في الاستمارات: العناوين الرئيسية حرفياً، وبحسب ترتيب ظهورها؛ وموضوع التحقيقات الرئيسية؛ وانطباع المراقبين حول طريقة تصوير الموضوعات السياسية (الأحزاب

يكن سرّ نجاح المراقبة الإعلامية في التدريب الفعال للمراقبين، ولغيرهم من الموظفين. فينبغي أن يشدد التدريب على الدقة والحيادية أثناء المراقبة، والتحليل، وعرض نتائج البحث. (العودة إلى ملحق ٥-أ و ٥-ب للاطلاع على عينة عن استمارة ضمان مراقبة الإعلام، وقانون العمل). أما الخطوة الأساسية في التدريب ومتابعة عمليات المراقبة، فهي تطوير الاستمارات السهلة الاستعمال التي تجذب الانتباه إلى البيانات الهامة، بطريقة تحاكي المنهجيات التي سيطبقها المشروع. ولا تقل أهمية تأمين التعليمات الواضحة حول الاستخدام الصحيح للاستمارات عن هذا. يعنى هذا الفصل بطريقة استخدام استمارات المراقبة في وسائل الإعلام المختلفة، مع التمييز بين مراقبة العناوين الرئيسية ومحتويات التحقيق، ومراقبة أنواع البرامج المختلفة. تجدر الإشارة إلى أن الاستمارات المبنية في النص، وغيرها من سلسلة الاستمارات الأكثر شمولية، والمعروضة في الملحق السادس، ليست حاسمة أو نهائية. فطرق تصميم الاستمارات عديدة، ولا بد من تكييفها دائماً مع الظروف المعينة في بلد ما. من هنا، يقدم هذا الفصل مقاربات منبثقة عن تجربة في المقارنة.

تفيدة الاختلافات الجذرية بين المحطات، أو اختلافات الوقت.

ج- المعلومات الخاصة بالتغطية الإخبارية

معلومات التحقيق الرئيسي. تتوافر سلسلة من الأسطر المرقمة لسرد العناوين الرئيسية للتحقيقات المعلن عنها عند بداية البرنامج، وفق الترتيب الذي ظهرت به. على المراقب أن يسجل هذه العناوين حرفياً، مما يسهل عليه تفقد الشريط والتأكد على نتائج المراقبة لاحقاً. كما يجدر به إدراج العناوين الرئيسية للتحقيقات كافة في هذه الاستمارة، لا تلك التي تعتبر مناسبة لتغطية الانتخابات وحسب، لا سيما وأنه سيتمكن من إصدار حكمه لاحقاً بخصوص ترتيب التحقيقات السياسية المناسبة، بالمقارنة مع بقية أخبار اليوم. على سبيل المثال، إن كان حزب معين لا ينفك يحتل صدارة الأخبار يومياً، فيما ترد تحقيقات الأحزاب الأخرى في النهاية دائماً، - أي بعد نشرة الأحوال الجوية والأخبار الرياضية أحياناً- فلا بد من التعليق على التحيز الواضح وتحليله.

بعد ذلك، يسجل المراقب موضوع العناوين الرئيسية (مثلاً، الأخبار الاقتصادية، أو حريق محلي أو كارثة طبيعية، أو تغطية سياسية، أو حدث حكومي). ثم يدرج المدة ونوع الصورة أو الرسم المرافق للعنوان الرئيسي، إن توفّر (مثلاً، صورة ثابتة لمرشح سياسي أو موظف حكومي، أو شعار أو رمز حزب سياسي، أو رسم حريق، إلخ...). بعدئذ، يسجل كل مراقب انطباعه حول الموضوع سواء كان إيجابياً، أو سلبياً، أو حيادياً.

د- تعليمات حول ملخص تحقيق البرنامج الإخباري

يبين الرسم التوضيحي #٢ عينة عن الصفحة الثانية من استمارة مراقبة الأخبار التلفزيونية. يدون المراقب في هذه الصفحة معلومات عن كامل التحقيقات المنقولة في نشرة الأخبار، والمحددة في الصفحة الأولى، بالإضافة إلى التحقيقات المنقولة التي لم تُدرج بين العناوين الرئيسية. فيتطلب كل تحقيق استمارة مستقلة، يمكن ملؤها كما هو مبين أدناه.

السياسية، والمرشحين، والموظفين الحكوميين العالين الشأن، إلخ...). وطول كل عنوان رئيسي؛ نوع الصورة أو الرسم المرافق للعنوان الرئيسي، إن توفّر؛ وترتيب التحقيقات حسبما وردت في الفقرة الاستهلاكية. تتم تغطية هذه المعلومات في الصفحة الأولى من استمارة مراقبة التلفزيون أو الإذاعة. كما ينبغي توفّر صفحات مستقلة لتسجيل البيانات عن كل تحقيق، عند بثه بالكامل. وقد يضطر المراقب إلى مشاهدة البرنامج الإخباري عدّة مرات، على الشريط المسجل، لجمع المعلومات اللازمة للتحليل كلها.

أ- تعليمات مراقبة الفقرة الاستهلاكية

تبدأ مراقبة البرامج الإخبارية التلفزيونية بفقرة استهلاكية هي فقرة العناوين الرئيسية. تستخدم الصفحة الأولى من استمارة مراقبة التلفزيون لتسجيل المعلومات حول هذه الفقرة. تعني هذه الصفحة بالمعلومات العامة والخاصة في آن. (العودة إلى الرسم التوضيحي #١ في الصفحة ٣٩، والملحق السادس).

ب- المعلومات العامة

رقم المراقب التعريفي. ينصح بتعيين رقم لكل مراقب، يسجله على الاستمارات عوضاً عن اسمه، مما يساعد على حمايته من أي تهديد محتمل توجهه إليه السلطات الحكومية أو غيرها من المصالح التي قد توجج النتائج غضبها.

الوسيلة الإعلامية الخاضعة للمراقبة. مثلاً، التلفزيون الرسمي - القناة الثانية.

عنوان البرنامج. مثلاً، برنامج أخبار السادسة المسائية.

الوقت والتاريخ. على المراقب تسجيل تاريخ البرنامج، ووقت بدايته ونهايته. انطلاقاً من هذه المعلومات، بإمكانه تحديد البرنامج الخاضع للمراقبة بالضبط؛ وربما يقرّر لاحقاً أن يعدّ تقريراً حول المقدار الإجمالي للمعلومات السياسية المناسبة، بالمقارنة مع المدة الإجمالية للبرنامج الإخباري. فمن المحتمل أن

الرئيسي من الصفحة الأولى للاستمارة. كما يجب أن يدخل بضع كلمات للإشارة إلى عنوان التحقيق.

و- معلومات خاصة حول موضوعات التحقيق

مدة التحقيق. أدخل موعد بداية التحقيق، وموعد نهايته، بالإضافة إلى الوقت الإجمالي المنقضي من التحقيق. لاحظ حساب هذه المقاييس، يمكن اعتماد ساعة توقيت يدوية، أو العداد الموجود في جهاز الفيديو.

ز- تحديد التحقيق

على المراقبين تسجيل الجملة الافتتاحية للتحقيق حرفياً، للمساعدة في تحديد هوية أي تحقيق لاحقاً.

هـ- معلومات عامة حول تحديد التحقيق

رقم المراقب. يتم إدراج هذه المعلومة ثانيةً للتأكد من عدم ضياع الاستمارات، أو حفظها في غير موضعها.

الوسيلة الإعلامية والبرنامج الخاضعان للمراقبة. يتم إدراج اسم الوسيلة الإعلامية ثانيةً (مثلاً، «التلفزيون الرسمي» - القناة الثانية)، واسم البرنامج مجدداً (مثلاً، «الأخبار المسائية»). كما يدرج تاريخ البرنامج وموعده من جديد أيضاً. كل هذا يساعد من يجمع البيانات ويحللها على حفظ الاستمارات المناسبة معاً.

رقم التحقيق وعنوانه. إن كان التحقيق مذكوراً في فقرة البرنامج الاستهلاكية، فبإمكان المراقب إدخال الرقم

معلومات مفيدة:

عينة عن استمارات مراقبة الأخبار التلفزيونية

الرسم التوضيحي # ١: استمارة مراقبة الأخبار التلفزيونية - الفقرة الاستهلاكية؛ الرسم التوضيحي # ٢: استمارة تلخيص تحقيقات برامج الأخبار التلفزيونية؛ الرسم التوضيحي # ٣: برنامج الأخبار التلفزيونية - استمارة تعليق موجز. (الرجاء العودة إلى الملحق السادس للاطلاع على هذه الاستمارات، وغيرها من النماذج المستخدمة في تلخيص نتائج المراقبة اليومية، بالإضافة إلى السجلات الأسبوعية).

رقم المراقب	وسيلة البث الإعلامية الخاصة للمراقبة	اسم البرنامج	التاريخ	موعد البداية	موعد النهاية
١	موضوع الأخبار: نقل العناوين الرئيسية حرفياً وحسب ترتيب ظهورها	١	٢	٣	٤
٢	٥	٦	٧	٨	٩
٣	١٠	١١	١٢	١٣	١٤
٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩
٥	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤
٦	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩
٧	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤
٨	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩
٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤
١٠	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩
١١	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤
١٢	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩
١٣	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤
١٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩
١٥	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤
١٦	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩
١٧	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤
١٨	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩
١٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤
٢٠	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩
٢١	١٠٠	١٠١	١٠٢	١٠٣	١٠٤
٢٢	١٠٥	١٠٦	١٠٧	١٠٨	١٠٩
٢٣	١١٠	١١١	١١٢	١١٣	١١٤
٢٤	١١٥	١١٦	١١٧	١١٨	١١٩
٢٥	١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤
٢٦	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩
٢٧	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤
٢٨	١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩
٢٩	١٤٠	١٤١	١٤٢	١٤٣	١٤٤
٣٠	١٤٥	١٤٦	١٤٧	١٤٨	١٤٩
٣١	١٥٠	١٥١	١٥٢	١٥٣	١٥٤
٣٢	١٥٥	١٥٦	١٥٧	١٥٨	١٥٩
٣٣	١٦٠	١٦١	١٦٢	١٦٣	١٦٤
٣٤	١٦٥	١٦٦	١٦٧	١٦٨	١٦٩
٣٥	١٧٠	١٧١	١٧٢	١٧٣	١٧٤
٣٦	١٧٥	١٧٦	١٧٧	١٧٨	١٧٩
٣٧	١٨٠	١٨١	١٨٢	١٨٣	١٨٤
٣٨	١٨٥	١٨٦	١٨٧	١٨٨	١٨٩
٣٩	١٩٠	١٩١	١٩٢	١٩٣	١٩٤
٤٠	١٩٥	١٩٦	١٩٧	١٩٨	١٩٩
٤١	٢٠٠	٢٠١	٢٠٢	٢٠٣	٢٠٤
٤٢	٢٠٥	٢٠٦	٢٠٧	٢٠٨	٢٠٩
٤٣	٢١٠	٢١١	٢١٢	٢١٣	٢١٤
٤٤	٢١٥	٢١٦	٢١٧	٢١٨	٢١٩
٤٥	٢٢٠	٢٢١	٢٢٢	٢٢٣	٢٢٤
٤٦	٢٢٥	٢٢٦	٢٢٧	٢٢٨	٢٢٩
٤٧	٢٣٠	٢٣١	٢٣٢	٢٣٣	٢٣٤
٤٨	٢٣٥	٢٣٦	٢٣٧	٢٣٨	٢٣٩
٤٩	٢٤٠	٢٤١	٢٤٢	٢٤٣	٢٤٤
٥٠	٢٤٥	٢٤٦	٢٤٧	٢٤٨	٢٤٩
٥١	٢٥٠	٢٥١	٢٥٢	٢٥٣	٢٥٤
٥٢	٢٥٥	٢٥٦	٢٥٧	٢٥٨	٢٥٩
٥٣	٢٦٠	٢٦١	٢٦٢	٢٦٣	٢٦٤
٥٤	٢٦٥	٢٦٦	٢٦٧	٢٦٨	٢٦٩
٥٥	٢٧٠	٢٧١	٢٧٢	٢٧٣	٢٧٤
٥٦	٢٧٥	٢٧٦	٢٧٧	٢٧٨	٢٧٩
٥٧	٢٨٠	٢٨١	٢٨٢	٢٨٣	٢٨٤
٥٨	٢٨٥	٢٨٦	٢٨٧	٢٨٨	٢٨٩
٥٩	٢٩٠	٢٩١	٢٩٢	٢٩٣	٢٩٤
٦٠	٢٩٥	٢٩٦	٢٩٧	٢٩٨	٢٩٩
٦١	٣٠٠	٣٠١	٣٠٢	٣٠٣	٣٠٤
٦٢	٣٠٥	٣٠٦	٣٠٧	٣٠٨	٣٠٩
٦٣	٣١٠	٣١١	٣١٢	٣١٣	٣١٤
٦٤	٣١٥	٣١٦	٣١٧	٣١٨	٣١٩
٦٥	٣٢٠	٣٢١	٣٢٢	٣٢٣	٣٢٤
٦٦	٣٢٥	٣٢٦	٣٢٧	٣٢٨	٣٢٩
٦٧	٣٣٠	٣٣١	٣٣٢	٣٣٣	٣٣٤
٦٨	٣٣٥	٣٣٦	٣٣٧	٣٣٨	٣٣٩
٦٩	٣٤٠	٣٤١	٣٤٢	٣٤٣	٣٤٤
٧٠	٣٤٥	٣٤٦	٣٤٧	٣٤٨	٣٤٩
٧١	٣٥٠	٣٥١	٣٥٢	٣٥٣	٣٥٤
٧٢	٣٥٥	٣٥٦	٣٥٧	٣٥٨	٣٥٩
٧٣	٣٦٠	٣٦١	٣٦٢	٣٦٣	٣٦٤
٧٤	٣٦٥	٣٦٦	٣٦٧	٣٦٨	٣٦٩
٧٥	٣٧٠	٣٧١	٣٧٢	٣٧٣	٣٧٤
٧٦	٣٧٥	٣٧٦	٣٧٧	٣٧٨	٣٧٩
٧٧	٣٨٠	٣٨١	٣٨٢	٣٨٣	٣٨٤
٧٨	٣٨٥	٣٨٦	٣٨٧	٣٨٨	٣٨٩
٧٩	٣٩٠	٣٩١	٣٩٢	٣٩٣	٣٩٤
٨٠	٣٩٥	٣٩٦	٣٩٧	٣٩٨	٣٩٩
٨١	٤٠٠	٤٠١	٤٠٢	٤٠٣	٤٠٤
٨٢	٤٠٥	٤٠٦	٤٠٧	٤٠٨	٤٠٩
٨٣	٤١٠	٤١١	٤١٢	٤١٣	٤١٤
٨٤	٤١٥	٤١٦	٤١٧	٤١٨	٤١٩
٨٥	٤٢٠	٤٢١	٤٢٢	٤٢٣	٤٢٤
٨٦	٤٢٥	٤٢٦	٤٢٧	٤٢٨	٤٢٩
٨٧	٤٣٠	٤٣١	٤٣٢	٤٣٣	٤٣٤
٨٨	٤٣٥	٤٣٦	٤٣٧	٤٣٨	٤٣٩
٨٩	٤٤٠	٤٤١	٤٤٢	٤٤٣	٤٤٤
٩٠	٤٤٥	٤٤٦	٤٤٧	٤٤٨	٤٤٩
٩١	٤٥٠	٤٥١	٤٥٢	٤٥٣	٤٥٤
٩٢	٤٥٥	٤٥٦	٤٥٧	٤٥٨	٤٥٩
٩٣	٤٦٠	٤٦١	٤٦٢	٤٦٣	٤٦٤
٩٤	٤٦٥	٤٦٦	٤٦٧	٤٦٨	٤٦٩
٩٥	٤٧٠	٤٧١	٤٧٢	٤٧٣	٤٧٤
٩٦	٤٧٥	٤٧٦	٤٧٧	٤٧٨	٤٧٩
٩٧	٤٨٠	٤٨١	٤٨٢	٤٨٣	٤٨٤
٩٨	٤٨٥	٤٨٦	٤٨٧	٤٨٨	٤٨٩
٩٩	٤٩٠	٤٩١	٤٩٢	٤٩٣	٤٩٤
١٠٠	٤٩٥	٤٩٦	٤٩٧	٤٩٨	٤٩٩

يجب تسجيل كل هذه البيانات، حتى وإن لم تتضمنها التقارير. فربما يلاحظ المراقبون، بمرور الوقت، ميول محطة تلفزيونية معينة، في تلخيصها ملاحظات الشخصيات السياسية مثلاً عوض السماح لها باستخدام صوتها الخاص. قد لا تعدّ بعض الحوادث البسيطة مهمة، لكن إن شكّل تكرارها نمطاً، من الممكن الإبلاغ عنه في مؤتمرات صحفية وتقارير خطية لاحقة. أما في الحالة المغايرة، قد يكون من الأسهل أن يقدم المراقب البيانات، من خلال جمع وقت التحقيق بأكمله مع الوقت الإجمالي المخصص لشخصية معينة.

ح- تعليمات التعليق الموجز حول البرنامج الإخباري

يمثل الرسم التوضيحي #٣ والملحق السادس نموذجاً عن الصفحة الثالثة من استمارة المراقبة التلفزيونية. فعلى المراقبين أن يعيدوا إدخال كل البيانات التحديدية من الصفحتين الأوليين، لكل برنامج، للحرص على عدم ضياع الاستثمارات أو امتزاجها بعضها ببعض. في تلك الصفحة، يسجل المراقبون المعلومات التي لا تساهم بالضرورة في القياس الكمي. وما يلبثون أن يطرحوا على أنفسهم الأسئلة التالية:

- هل تمّ إغفال إيراد موضوعات إخبارية مهمة جرت أثناء ذلك النهار؟
- هل حاولت الوسيلة الإعلامية أن تؤمّن معلومات متوازنة (مثلاً، إن عرض التحقيق معلومات مثيرة للجدل عن شخصية سياسية، فهل سمح لهذه الشخصية الرد على التحقيق، أو هل سمح لمنافسيها السياسيين بعرض وجهة نظرهم)؟
- هل تعمّد المذيع أو الصحافي التلميح إلى آرائه الشخصية في التحقيق؟
- هل تمّ التصوير من زاوية غريبة أو مضللة لتجسيد شخص سلبياً أم إيجابياً؟
- هل عكست الصور المستخدمة موضوع التحقيق بدقة؟

تلخيص التحقيق. ينبغي أن يدرج المراقبون تلخيصاً وجيزاً حول موضوع التحقيق الأساسي.

يمكن استغلال سلسلة من الأسطر لإدخال البيانات الأساسية اللازمة لتحليل هذا التحقيق. لكل سطرٍ عمودٌ من أجل:

- اسم كلٍّ من الشخصيات السياسية الواردة في التحقيق؛
- تحديد إن كانت الشخصية قد ظهرت على الشاشة، مرفقةً بصورتها فقط، أو بصوتها وحسب، أو بكلا صورتها وصوتها؛
- يمكن تسجيل وقت ظهور الشخصية على الشاشة في عمودٍ مختلف؛
- أخيراً، على المراقب أن يقيم إن كانت الطريقة التي صوّرت بها الشخصية إيجابية أم سلبية إجمالاً، مستخدماً مقياساً عددياً (مثلاً، الدرجة ١ تعني إيجابي جداً، الدرجة ٢ إيجابي نوعاً ما، الدرجة ٣ حيادي، الدرجة ٤ سلبى نوعاً ما، والدرجة ٥ سلبى تماماً). (العودة إلى صفحة ٥٥، فقرة ملاحظة عن دولة: سلوفاكيا - مقياس بخمس درجات، للاطلاع على شرح مقياس الدرجات الخمس.)

يمكن تخصيص مساحة منفصلة لتسجيل المعلومات حول الشخصيات المقتبس عنها، أو المذكورة في التحقيق، لكن من دون أن تصوّر لها عدسة الكاميرا.

- تسجيل اسم الشخصية والوقت المكرّس لها وحصيلة للانطباعات السلبية والإيجابية.
- تسجيل اسم الشخصية المذكورة أو المقتبس عنها وحسب، دون الحاجة إلى تسجيل الوقت، لا سيّما وإن تمّ ذكرها عرضاً. ثمّ يتم تصنيف هذه الملاحظات وفق المقياس الإيجابي أو السلبي، لتكشف عن تحيزات الوسيلة الإعلامية في تصويرها للشخصيات أحياناً، حتى وإن لم تمنحها وقتاً قابلاً للقياس.

النص، يمكن العودة إلى الملحق السادس للاطلاع على استمارات تلخيص للتحقيقات الرئيسية اليومية والسجلات الأسبوعية، بالنسبة للتلفزيون والإذاعة والإعلام المكتوب).

الأخبار الإذاعية

يمكن مراقبة البرامج الإخبارية الإذاعية، استناداً إلى الأساليب الأساسية نفسها المستخدمة في التلفزيون، مع استثناء البيانات البصرية. (العودة إلى الملحق السادس للاطلاع على نموذج من استمارات مراقبة الإعلام المسموع).

تعتبر الإذاعة الوسيلة الأساسية التي تبث المعلومات لشعوب العديد من البلدان، بخصوص المتنافسين السياسيين، وغيرهم من الشخصيات الانتخابية. من هذا المنظور، تلعب الإذاعة دوراً أساسياً أيضاً في البلدان حيث الإعلام المرئي والمكتوب مهمان. ولما كانت الإذاعة تتركز

- هل استخدمت رسومٌ أو موسيقى أو مؤثراتٌ أخرى لغير نبرة الشخصية المحسّدة؟
- هل تضمّن التحقيق أكاذيب أو تفسيرات مشوهة، أم هل استخدم الصحفي مصطلحاتٍ ازدرائية؟
- هل مُنِع مرشحٌ من الإجابة الكاملة عن سؤالٍ مطروح في مقابلةٍ مباشرة؟
- هل حذفت مشاهد من شريطٍ تسجيليٍ بشكلٍ جائر؟
- هل بدأ الشريط التسجيلي والأصوات معاصرة للأحداث الواردة في التحقيق؟

لا سبيل لتوقع الأساليب المتنوعة التي قد تلجأ إليها وسيلة إعلامية للتلاعب بتحقيق، لكن على المراقب أن يصف أية ممارسة جديرة بالذكر برأيه. ومع تقدّم المشروع بمرور الوقت، ستظهر الميول، مساهمةً في تحليل المشروع الإجمالي. (فضلاً عن استمارات مراقبة الإعلام الواردة في

ملاحظة عن دولة:

كينيا - لجنة كينيا لحقوق الإنسان و«البند ١٩»

مراقبة الأخبار الإذاعية

قبل أشهر من انتخابات كينيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، قامت لجنة كينيا لحقوق الإنسان، بالتعاون مع «البند ١٩» (آرتيكل ١٩)، الحملة الشاملة من أجل حرية التعبير (لندن)، بمراقبة نشرة أخبار شركة البث الكينية (كاي.بي.سي) الرسمية، وخدمة إذاعة «كاي.بي.سي» الوطنية (العاملة باللغة الكيسواحيلية)، وإذاعة «كاي.بي.سي» الناطقة بالانكليزية أيضاً. فضلاً عن ذلك، تمت مراقبة محطات «كاي.بي.سي» المركزية، والغربية، والشرقية. كما تمت مراجعة شبكة التلفزيون الكينية الخاصة، والعديد من وسائل الإعلام المكتوب الوطنية، للمقارنة بينها.

شخص المشروع مشاكل عديدة في تغطية «كاي.بي.سي» للأخبار السياسية، بما فيها: تغطية غير متكافئة بتاتاً بين الرئيس وحزبه السياسي (كانو)، وبين بقية الشخصيات السياسية؛ والعرض الدائم للأحداث الرئاسية في بداية النشرة؛ والحذف الكبير للقضايا السياسية المهمة التي قد تعكس سلبياً على الحكومة؛ وتغطية الأحداث السياسية بطريقة تختلف عن مصادر أخبار الإعلام الخاص. على سبيل المثال، اكتشف تقرير المشروع الذي تناول تغطية الأخبار في شهر تشرين الأول/أكتوبر أن إذاعة «كاي.بي.سي» قد خصّصت ٥٧٪ من وقت نشرتها للأحداث والنشاطات الرئاسية، و ٢٦٪ لحزب «كانو»، فيما ركّزت الثماني بالمائة المتبقية على أحزاب المعارضة، والتسع بالمائة على الأخبار المحلية والوطنية العامة. كما اكتشف المشروع أن «كاي.بي.سي» قد غطّت ١٠٠٪ من أحداث «كانو» إيجابياً، فيما كانت ٨٠٪ من تغطية المعارضة سلبية.

التحقيقات الرئيسية في الصفحة الأولى قد تبلغ المقترعين الذين لا يطالعون الصحف حتى. فحين يستقل شخص الحافلة مثلاً، لا سبيل له إلا أن يلمح عنواناً رئيسياً أو صورة فوتوغرافية، تغير من وجهة نظره حول موضوعٍ سياسي. كما أن الكثيرين يلقون نظرةً على الصفحة الرئيسية، من دون متابعة التحقيق في الداخل، أو أنهم قد يطالعون المقطع الرئيسي ثم ينتقلون إلى تحقيقٍ آخر. من هنا، تعتبر العناوين الرئيسية، والصور الفوتوغرافية، وموقع التحقيقات، والفقرات الرئيسية، وأجزاء التحقيق المحتلة الصفحة الأولى أكثر أهميةً، بالنسبة للكثيرين، من أجزاء التحقيق التي تتواصل في الصفحات الداخلية.

من شأن هذه الاعتبارات المفصلة أن تصعب من عمل المراقب. فلا يخفى على أحد أن مراقبة الصحف تتطلب جمع بيانات أكثر من الإعلام المرئي والمسموع، مما يؤدي إلى إنفاق وقتٍ طويل في تحليل البيانات.

يفضّل حينذاك تحرير بيانات أخبار الصفحة الأمامية، وصورها الفوتوغرافية، وعناوينها الرئيسية، بمعزل عن بيانات الصفحات الداخلية، رغم أن هذا يزيد من أعباء المراقبين قليلاً. مع ذلك، قد ينتهي بهم الأمر مع كمية هائلة

أحياناً في وسيلة إعلامية واحدة أو اثنتين، تسيطر عليهما الدولة، تسيطر المراقبة حينذاك وتكون أكثر وأهميةً كذلك. أما في الدول التي تضم محطات إذاعية خاصة، وتسمح بالتعددية، فلعله من الضروري تنظيم المراقبة في مواقع تتعدى مدينة الدولة المركزية. في خضم تلك الظروف، تتمثل التحديات الخاصة بتدريب المراقبين، وإدارة عمليات المراقبة المتعددة، وتوحيد التقارير وفق موعد زمني معين.

أخبار الصحف

تتطلب قراءة الصحيفة دوراً أكثر فعالية من مشاهدة التلفاز أو الإصغاء إلى الإذاعة. فحين يشاهد المرء الإعلام المرئي، أو ينصت إلى المسموع، لا تتاح أمامه خيارات واسعة حول ما يراه أو يسمعه. لكن تلك ليست حالة الصحف، حيث يقرر القراء ما يريدون مطالعته بشكل أكثر فعالية. رغم ذلك، يمكن إصدار بعض التعميمات. مثلاً، يبلغ عنوان رئيسي في الصفحة الأولى جمهوراً أوسع على الأرجح، كما يملك تأثيراً أكبر من مناقشة تفصيلية لقضايا الصفحة الخامسة. وعلى غرار ذلك، تجذب الصورة الفوتوغرافية الانتباه، مخلفةً انطباعاً معيناً، حتى وإن أغفل القارئ الشرح التفصيلي المدون في التحقيق. لا بل إن

معلومات مفيدة:

الصحف: يمكن مراقبة عوامل متنوعة:

- قد تخضع التحقيقات في الصفحة الأولى لمراقبة مستقلة، بما أنها أكثر أهمية وتبلغ قدراً أكبر من القراء نسبياً. فإن كانت أخبار حزب تحتل الصفحة الأولى دائماً، فيما تتضمن الصفحة العاشرة أخبار بقية الأحزاب، ينبغي الإبلاغ عن هذا التحيز.
- قد تختلف المساحة الإجمالية المخصصة للشخصيات السياسية (الأحزاب، المرشحين، إلخ...) بين الصفحة الأولى والصحيفة بأكملها، مما يضطر المسؤولين إلى مراقبة التحقيقات الداخلية على حدة، حتى وإن كانت تنتمي للتحقيقات التي بدأت في الصفحة الأولى.
- قد يقاس حجم العناوين الرئيسية على حدة، لكشف الميل إلى تركيز انتباه القراء على شخصية سياسية أكثر من غيرها. فيتم قياس العناوين الرئيسية في الصفحة الأولى بمعزل عن عناوين الصفحات الداخلية.
- قد تقاس الصور الفوتوغرافية بشكل مستقل، للكشف عن محاولات مماثلة لجذب انتباه القراء. فيتم قياس الصور في الصفحة الأولى بمعزل عن الصور في الصفحات الداخلية.
- قد يغطي تحقيق واحد أنواعاً متعددة من القضايا والشخصيات السياسية، رغم أن بعض الشخصيات قد لا تُذكر إلا في نهاية التحقيق، بإيجاز شديد أو ضمن الصحيفة، مما يصعب عملية تقييم المساحة المخصصة لكل شخصية.

الشخصيات السياسية المذكورة مع تقييم تصويرها إيجابياً أم سلبياً؛ لكن إن ذكر البعض بطريقة سطحية وحسب، قد يقرّر المشروع ألا يسجّل مقدار المساحة المخصصة لهذه الشخصيات في ذلك التحقيق.

ب- حجم التحقيق

يمكن تصنيف العناوين الرئيسية وفق الموضوع السياسي، ثمّ قياسها (بواسطة مسطرة، بالسنتيمتر المربع)؛ كما تُلَقَى الصور الفوتوغرافية وحجم التحقيق المعاملة نفسها. أما بيانات الصفحة الأولى، فتُسجّل على حدة.

من البيانات التي يصعب تحليلها وعرضها. انطلاقاً من ذلك، يعتبر تقديم نتائج البحث بأسلوب واضح ووجيز عنصراً مهماً جداً في مراقبة الصحف.

أ- موضوع التحقيق

يمكن تبسيط مشروع مراقبة الإعلام، مع الحفاظ على مصداقيته، من خلال الاعتماد على العنوان والفقرة الرئيسيين لاكتشاف موضوع التحقيق السياسي الأساسي. وما إن يتمّ تحديد الموضوع الأساسي، يجب درس حجم التحقيق المنسوب إلى هذا الموضوع. يمكن تسجيل كلّ

معلومات مفيدة:

عينة عن استمارات مراقبة أخبار الإعلام المكتوب

الرسم التوضيحي #4: استمارة مراقبة الإعلام المكتوب - تغطية الصفحة الأولى؛ الرسم التوضيحي #5: استمارة مراقبة الإعلام المكتوب - تغطية الصفحات الداخلية؛ الرسم التوضيحي #6: استمارة مراقبة الإعلام المكتوب - مراجع الصفحة الأولى؛ الرسم التوضيحي #7: استمارة مراقبة الإعلام المكتوب - المراجع الداخلية؛ الرسم التوضيحي #8: استمارة تعليق موجز عن تغطية الإعلام المكتوب. (الرجاء العودة إلى الملحق السادس للاطلاع على هذه الاستمارات وغيرها من العينات المستخدمة لتلخيص نتائج المراقبة اليومية والسجلات الأسبوعية).

4 استمارة مراقبة الإعلام المكتوب- تغطية الصفحة الأولى (صفحة 1 من 1)
الرجاء الكتابة بوضوح شديد!!!

رقم الزايف: _____
الصفحة الخاصة للترقية: _____
التاريخ: _____

تحقيقات الأخبار: قفل العناوين الرئيسية حرفياً حسب ترتيب حجمها في الصفحة الأ...

1. _____
2. _____
3. _____
4. _____
5. _____

مقالات الصفحة الأولى الإخبارية

التوضيح: _____
سومرغ أسبوعياً: _____
إجمالي أسبوعياً: 1-3

1. _____
2. _____
3. _____
4. _____
5. _____

5 استمارة مراقبة الإعلام المكتوب- تغطية الصفحات الداخلية (صفحة 1 من 1)
الرجاء الكتابة بوضوح شديد!!!

رقم الزايف: _____
الصفحة الخاصة للترقية: _____
التاريخ: _____

العناوين الرئيسية غير المتصدرة (الصفحة الأولى حرفياً)

الترتيب	الصفحة	سومرغ أسبوعياً	إجمالي أسبوعياً
1.			
2.			
3.			
4.			
5.			

6 استمارة مراقبة الإعلام المكتوب- مراجع الصفحة الأولى (صفحة 2 من 1)
الرجاء الكتابة بوضوح شديد!!!

رقم الزايف: _____
الصفحة الخاصة للترقية: _____
التاريخ: _____

عدد المراجع الإحصائية حول شخصية سياسية أو حزب سياسي في صفحة هذه الجريدة الأولى، بالتوليب التالي:

رقم المراجع	الاسم
1.	
2.	
3.	
4.	
5.	
6.	
7.	
8.	
9.	
10.	

7 استمارة مراقبة الإعلام المكتوب- المراجع الداخلية (صفحة 1 من 1)
الرجاء الكتابة بوضوح شديد!!!

رقم الزايف: _____
الصفحة الخاصة للترقية: _____
التاريخ: _____

عدد المراجع الإحصائية حول شخصية سياسية أو حزب سياسي في صفحة هذه الجريدة الأولى، بالتوليب التالي:

رقم المراجع	الاسم
1.	
2.	
3.	
4.	
5.	
6.	
7.	
8.	
9.	
10.	
11.	
12.	
13.	
14.	
15.	
16.	
17.	
18.	
19.	
20.	
21.	
22.	
23.	
24.	
25.	

8 استمارة تعليق موجز عن تغطية الصحف

رقم الزايف: _____
الصفحة: _____
التاريخ: _____

1- هل أظنّت نظرة الأخبار على أيّ تحقيق مهم جرى أثناء النهار؟
(إن ورد التحقيق في وسيلة إعلامية أخرى، الرجاء تحديد اسمها هنا)

2- هل لاحظت أيّ تناقضات إعلامية قد تشير إلى تحيّز أو تحريف؟
(الرجاء ذكر التحقيق والوقت، ووسله وصفاً كالتالي)

3- الرجاء تسجيل أيّ تصريحات أو تقارير، شعرت أنها كانت مرفقة أو كاذبة أو مضلّة بحق بعض الأفراد أو الجماعات.
(الرجاء ذكر التحقيق والوقت، وقياسه حرفياً)

4- هل تمّ استخدام أيّ وصف أو لغة منحرفة أو كاذبة براهنة؟ الرجاء التحلي بالكثر قدر من التحديد.
(الرجاء ذكر التحقيق والوقت، وقياسه حرفياً).

لا تُردّد في الكتابة خلف هذه الصفحة لأيّ تعليقات إضافية.
الرجاء الحرص على ذكر تاريخ أيّ برنامج للذكر، وموعد عرضه، واسمه.
الرجاء التحلي بالكثر قدر ممكن من التحديد في تعليقاتك. شكراً!

والتحقيقات المهمة التي لم توردها الصحيفة المعنية، أو استخدام الصحفيين للكلمات المتحيزة والمتلاعبة، أو المصطلحات المهينة أو الملهبة، أو الصور الفوتوغرافية أو الكاريكاتورية أو غيرها من العوامل التي تسترعي انتباه المراقب من نواحٍ أخرى. أما الأساليب الأخرى لمراقبة الصحف، فهي:

- احتساب عدد الكلمات عوض قياس المساحة المخصصة، لأنّ الصحف لا تستخدم جميعها الحروف المطبوعة ذاتها. لكنّ قياس المساحة هو الطريقة الأفضل، لأنّ الأحرف الكبيرة تعكس وقفاً أعظم، حتى ولو كانت الكلمات قليلة.
- قياس إنشآت الأعمدة المخصصة لكلّ شخصية سياسية، عوض مساحة التحقيق.

التدخل المباشر وبرامج الشؤون العامة

يستطيع المرشحون، و/أو الأحزاب، عرض آرائهم على المقترعين بأساليب عديدة، من دون تأثير الوسائل الإعلامية الخطي. لذا تتطلّب مراقبة وسائل مماثلة مقارنةً مختلفةً عن مراقبة التغطية الإخبارية. ولعلّ أكثرها شيوعاً هو تدخل الأحزاب والمرشحين الحرّ والشرعيّ، للإتاحة للمتنافسين السياسيين بلوغ جمهور الناخبين من خلال حملاتهم. أما الوسيلة الأكثر شيوعاً بعد تلك، هي التدخل المباشر عبر الإعلانات السياسية المدفوعة. في كلتا الحالتين، على المنافسين السياسيين أنفسهم أن يطوروا رسائلهم بكامل حريتهم. لذلك، قد يسمح القانون بمثل هذه الرسائل خلال فترة حملة الانتخابات الرسمية وحسب.

على مشروع المراقبة فحص الظواهر القرينية لتلك الرسائل، كي يحدّد إن كانت تتطوّر وتُعرض على الجمهور بمعزل عن الرقابة الحكومية أو الأعباء غير المناسبة، وإن كانت تخلو من التمييز السياسي على يد أصحاب الوسائل الإعلامية أو المسيطرين عليها.

في تلك الحالات، لا يقع على المراقبين مسؤولية الحكم على المحتويات، أو تأمين دقة كلّ رسالة أو إعلانٍ سياسي

ومن الممكن أيضاً تسجيل المساحة كمجموع مساحة التحقيق والعنوان الرئيسي والصور الفوتوغرافية، بالسنتيمتر المربع. ورغم أنّ العناوين الرئيسية تنقل معلومات أساسية أقل من التحقيقات نفسها، وإن كانت مطبوعة بأحرف كبيرة، إلا أنّ الانطباع الإجمالي الذي تعطيه للقارئ (سواء كان يتصفح الجريدة أو يطالعها بتمعن) يعني أنها تستحقّ أهمية أكبر نسبياً. ونسجاً على هذا المنوال، ينطبق الكلام نفسه على الصور الفوتوغرافية التي قد لا تنقل معلومات مهمة، لكنها تخلف انطباعاً قوياً.

إن قاس المراقب البيانات وسجّلها طبقاً لهذه العوامل، بطريقة مستقلة، وما لبث أن جمعها ليبيّن المساحة الإجمالية المخصصة لكلّ شخصية سياسية، فستتوفّر البيانات الإضافية لكلّ من يطلبها، أو يبلغ عن هذه البيانات لاحقاً إن لزم الأمر ذلك.

يمثل الرسم التوضيحي #٤ الصفحة الأولى من عينة عن استمارة مراقبة الصحف. (العودة إلى صفحة ٤٣ والملحق السادس للاطلاع على استمارات مراقبة الإعلام المكتوب). في هذا المثال، يتم تسجيل كلّ البيانات المتعلقة بالصفحة الأمامية. ويمكن أن يتخذ التحليل الجرى الذي تمّ اقتراحه أعلاه.

يمثل الرسم التوضيحي #٥ عينة عن الصفحة الثانية المقترحة من استمارة مراقبة صحيفة. تسجّل هذه الصفحة معلومات عن الصفحات الداخلية. وباستثناء هذا التفصيل، تعتبر مماثلة للصفحة الأولى.

أما الرسمان التوضيحيان #٦ و#٧، فهما عيّنتان عن وسائل أخرى لقياس مقدار تغطية الشخصيات السياسية في الصحيفة. وفق هذه المنهجية، يدرج اسم كلّ الشخصيات المذكورة في الصحيفة (سواءً في الصفحة الأولى أم الصفحات الداخلية)، كما يسجّل عدد المرات التي ذكرت فيها.

يعكس الرسم التوضيحي #٨ عينة عن صفحة إضافية من استمارة مراقبة الصحف، يسجّل فيها المراقب غيرها من العوامل المستندة إلى المحتويات. فيدرج المراقب، من ناحية،

يركز مشروع المراقبة على بعض العوامل مثل:

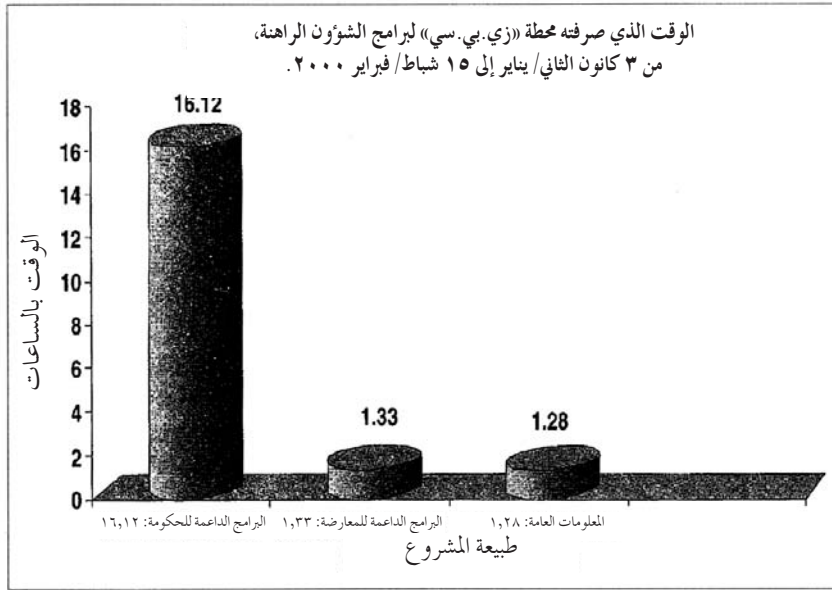
- تطبيق معايير الأهلية للتدخل الإعلامي، بموضوعية وعدل؛
- ملاءمة مقدار الوقت المعروض على الأحزاب لتقديم وجهة نظرها إلى المقترعين، كي يعوا الخيار السياسي الذي سيقدمون عليه يوم الانتخابات؛
- بث الرسائل أو الإعلانات السياسية في أوقات مناسبة للمقترعين؛
- ظهور المرشحين عشوائياً أو تعاقبياً؛
- السماح للأحزاب والمرشحين بعرض المواد الخاصة دون أن تراجعها الحكومة، أو المسؤولون عن البث، أو تحذف منها؛

وتوازنه. عوضاً عن ذلك، يركز المراقبون في هذه الحالة على سلوك الوسائل الإعلامية، لا الأحزاب. وهكذا، يصبح حصول الأحزاب على الوقت، أو شراؤها مدةً زمنيةً لعرض رسائلها مباشرةً، علامةً إيجابية تدلّ على أن الإعلاميين يحاولون تزويد المقترعين بالمعلومات، ومنح المتنافسين المرشحين فرصةً لعرض آرائهم أمام الجمهور. رغم ذلك، قد يعاين المراقبون هذه الرسائل للتحقق إن كانت تحرض على الحقد أو العنف، وتلتزم بقانون إجراء الحملات الانتخابية أم لا. (العودة إلى الملحق ٧-أ و٧-ب للاطلاع على عينة عن القانون الإعلامي الاختياري، والاجراءات الإلزامية.)

أ- بث البرامج الحرة

حين يتناول المراقب حالة البث الشرعي الحرة للبرامج، قد

ملاحظة عن دولة:



زيمبابوي - (م.م.ب.ز./ MMPZ)

مراقبة الشؤون العامة

عند اقتراب موعد الاستفتاء الدستوري عام ٢٠٠٠، قام مشروع مراقبة الإعلام في زيمبابوي (م.م.ب.ز.) بالإشراف على التغطية الإعلامية للاستفتاء، مع التركيز على برامج الشؤون الراهنة. إبان هذا المشروع، اكتشف المسؤولون أنّ محطات التلفزيون والإذاعة تمزج بين برامج الشؤون الراهنة والتدخل المباشر أو الإعلانات السياسية، عبر بث ما يشبه البرامج الوثائقية حول الاستفتاء، لكنها تشجع بوضوح إما

الموقف الحكومي الداعم للاقتراع، وإما موقف المعارضة الراض له. فضلاً عن أنّ شاشة «زي.بي.سي» الرسمية دعمت البرامج المؤيدة للحكومة كل الدعم، ولم تعرض أية معلومات غير متحيّزة تقريباً حول مسألة التغييرات الدستورية المقترحة المعقدة. زهاء فترة أسابيع المشروع الستة، السابقة للاستفتاء، بثت «بي.بي.سي» ١٦,١٢ ساعة من برامج الشؤون الراهنة الداعمة للموقف الحكومي (الداعمة لـ«س.س.س.»)، و١,٣٣ ساعة من البرامج الداعمة للمعارضة (الداعمة لـ«ن.س.أ.»)، و١,٢٨ ساعة فقط من المعلومات العامة غير المتحيّزة حول الاستفتاء.

الإعلانات؟

– هل يضرّ الظلم في استخدام الإعلانات السياسية المدفوعة مرشحين لا يتمتعون بثروات مالية وفيرة كغيرهم؟ كم يبلغ حجم هذا التفاوت وتأثيره؟ (مثلاً، هل تملك الأحزاب ذات المصالح المختلفة القدرة على شراء الإعلانات السياسية؟)

يمكن الإجابة عن الأسئلة أعلاه، من خلال مقابلة الأحزاب والمرشحين وأصحاب المحطات والسلطات الحكومية. بعدئذٍ، تعرض هذه الإجابات في تقارير المشروع.

ج- برامج الشؤون العامة

قد تبث محطات الإذاعة والتلفزيون برامج الحوار السياسي العادية؛ والبرامج الخاصة بالتغطية الانتخابية؛ وبرامج تغطية النقاشات؛ و«اجتماعات البلدة» المزعومة؛ اجتماعات الأحزاب أو تجمعاتها؛ ونقاشات الطاولة المستديرة؛ وبرامج الحوار المعتدل؛ وبرامج تعليق المدعويين. فإن أشارت الأبحاث إلى أنها مصادر معلومات مهمة بالنسبة للمقترعين، يجب مراقبتها.

تهدف مراقبة برامج الشؤون العامة إلى تحديد إن كانت سائر الأحزاب (أو المرشحين) تتمتع بفرصٍ متساوية، وتتلقي معاملةً عادلة.

تهدف مراقبة برامج الشؤون العامة إلى تحديد إن كانت سائر الأحزاب (أو المرشحين) تتمتع بفرصٍ متساوية، وتتلقي معاملةً عادلة. أما في البرامج حيث يتمكن المرشحون من الظهور شخصياً، يجب درس الاعتبارات التالية:

- هل تمّ السماح لكلّ الشخصيات السياسية المعنية بالظهور في البرنامج بشكلٍ متساوٍ، والتحدث باسمهم خلال البرنامج؛
- هل يعامل المذيعون والمنتجون والمدراء والمعلقون الأحزاب والمرشحين بشكلٍ متساوٍ؛

• منح الأحزاب والمرشحين فرصةً متساوية لاستخدام المنشآت التي تسيطر عليها الحكومة لعرض الرسائل الخاصة، حين لا تكون المنشآت الأخرى متوافرة بعد.

ما إن يتم تحليل هذه العوامل القرينية والإبلاغ عنها، يركّز المراقب على التحقق من تطبيق متطلبات البث الحرّ والشرعيّ، كما يجب. كما يقتفي أثر بعض الأحداث، كالمشاكل التقنية التي يصادفها البث، وفترة انقطاع الطاقة الكهربائية، وغيرها من المصاعب، بحثاً عن نموذج للتمييز السياسي.

ما إن يتم تحليل هذه العوامل القرينية والإبلاغ عنها، يركّز المراقب على التحقق من تطبيق متطلبات البث الحرّ والشرعيّ، كما يجب.

ب- الإعلانات السياسية المدفوعة

صحيحٌ أنّ العديد من البلدان تمنع الإعلانات السياسية المدفوعة، لكنّ تلك ليست الحالة السائدة دائماً. لذا، حين يشرف مشروع مراقبة الإعلام على الإعلانات المماثلة، عليه درس العوامل نفسها أعلاه، بالنسبة للرسائل السياسية الحرة.

في مثل هذه الحالات، يقيس المراقب الوقت الذي يستهلكه كلّ حزبٍ أو مرشّح ومواقع الإعلانات، للتأكد من العدل. فيتم عرض هذه البيانات بطريقة تحاكي عرض بيانات البرامج الإخبارية، لكن لا حاجة ملحة لتحليل المحتويات، لا سيّما وأنّ المرشحين السياسيين يعرضون رسائلهم الخاصة. غير أنّ مراقبة المحتويات تستحيل مهمة، حين توافق الأحزاب والمرشحون مثلاً على قانون عملٍ أو سلوك. كما تخضع الرسائل للمراقبة لتحديد إن كانت تحرّض على الحقد والعنف أم لا.

لكن ينبغي أخذ عوامل إضافية بعين الاعتبار، عند مراقبة الإعلانات السياسية المدفوعة، وهي:

– هل تعرض المحطة البنية الحرة نفسها للمرشحين السياسيين كافةً، أم أنها تمنح الأحزاب المفضّلة حسومات خاصة؟ هل تمنح المحطة الأحزاب كلها فرصةً متساوية لشراء

د- برامج التثقيف المدني

تتألف الخطوات التي لا غنى عنها في أية انتخابات ديمقراطية، داخل كل دولة، من معرفة كيفية التسجيل للاقتراع، والمكان والزمان، وكيفية التحقق من دقة تسجيل المقترح، بالإضافة إلى كيفية الاقتراع نفسه، ومكانه وزمانه. كما أن مساعدة المقترعين في فهم أهمية الاقتراع خطوة ضرورية جداً لضمان الانتخابات النزهاء. وتجدر الإشارة إلى صحة ما تقدم، لا سيما حين تتغير القوانين والاجراءات الانتخابية.

من المحتمل ألا تتلقى بعض شرائح المجتمع فرصة المشاركة المتساوية في العملية السياسية، مما يضطر البعض إلى تجنيد جهود إعلامية خاصة لتشجيعها على المشاركة السياسية الكاملة. قد تمثل هذه الشرائح بجماعة الأقليات التي لا تمثل بما فيه الكفاية في الحكومة، أو تلك التي تعتمد أسلوباً مغايراً عن المحطات التلفزيونية والإذاعية والصحف. كما يحتمل أن تتألف من النساء في مجتمع يسيطر عليه القادة السياسيون الذكور، أو من الشباب والمقترعين للمرة الأولى، أولئك الذين أبعدها في مجتمعات ما بعد الحروب وغيرها.

أيّاً كان السبب، فمن الضروري أن تنشأ بعض المحاولات في العديد من الدول، لشرح المعلومات الأساسية الضرورية كي يقدم المقترعون على الاختيار. من هنا، لا تقل أهمية مراقبة كم برامج تثقيف المدنيين والمقترعين، ونوعيتها.

• هل تتشابه طريقة التصوير والعرض على الشاشة بالنسبة لكل الشخصيات السياسية.

بالإضافة إلى ذلك، من الضروري مراقبة الوقت الموزع على الشخصيات المختلفة، والإبلاغ عنه بالطريقة نفسها التي تستخدم في برامج البث الإخبارية. وعلى غرار ذلك، تتم مراقبة عنصر العدل، فيبلغ المراقبون عنه عبر وصف أمثلة محددة عن التحيز والتحرّيف وغيرها من العوامل المستندة إلى المحتويات.

قد لا يدعي برنامجٌ مماثل أنه يقدم الأخبار، فيتضح أنه يعرض تعليقات، أو نقاشات، أو فرصة كي تعلن المصالح المتنافسة عن آرائها مباشرة. في هذه الحالة، تفوق أهمية الفرصة المتاحة للشخصيات المختلفة، لعرض آرائها، عنصر دقة المعلومات المبنية وتوازنها.

على المراقبين تسجيل سلوك المذيع وآرائه السياسية. ولا تقل أهمية حدة الأسئلة، وهوية الشخص الذي تُطرح عليه، وعنصر العدل الإجمالي الذي تتم معاملة الضيوف طبقاً له. من هنا، على المراقبين أن يقتفوا أثر تحيزات المحاور، والوقت العادل والوافي المعطى للأحزاب والمرشحين، ووقت إعداد البرنامج، وزوايا تنقل الكاميرا، والإضاءة، ومكان المشاركين. فيتم تلخيص كل هذه العوامل ضمن تحليل نصي، يعرض في تقارير مراقبة الإعلام. كما ينبغي مراقبة برامج الشؤون العامة، اكتشافاً لأي تحريض على الحقد والعنف، ومدى الالتزام بقواعد الحملات الجارية.

ملاحظة عن دولة:

كمبوديا - «كومفريل» COMFREL

مراقبة برامج التثقيف المدني

خلال انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٢، أجرت لجنة الانتخابات الحرة والعادلة في كمبوديا (كومفريل) برنامجاً شاملاً لمراقبة الإعلام. فراقبت «كومفريل»، كجزء من هذا المشروع، تثقيف المدنيين والمقترعين على محطات الإذاعة والتلفزيون الرسمية والخاصة. سجّل المراقبون المدة الإجمالية لبرامج تثقيف المدنيين والمقترعين التي أنتجتها لجنة الانتخابات الوطنية والمنظمات المدنية. بما فيها «كومفريل». كما سجّلوا أي خرق لقوانين الانتخابات. فأتضح أن تشديد «كومفريل» على تثقيف المقترح - بصفتها هيئة مراقبة ومصدر لمعلومات المقترح أيضاً - ينبثق عن حرصها على تلقي المقترعين المعلومات العادلة وغير المتحيزة، مع إبطال وقع بعض وسائل الإعلام المتحيزة التي تعمل ضمن محيط إعلامي غير مستقل.

يشاهد المراقبون هذه البرامج، مقارنة بين محتوياتها وقوانين كيفية التسجيل والاقتراع، ومكانهما وزمانهما. كما يحدد المراقبون إن كانت طريقة عرض الرسائل تميز بين بعض السكان على نحو غير لائق، أو تفضل بعض المصالح السياسية على غيرها. وما تلبث هذه البيانات كلها أن تُجمع في تقرير لتحليل دقة هذه البرامج.

هـ- برامج التسلية والرياضة

يمكن الاعتماد على برامج التسلية والرياضة للتأثير على المشاهدين أثناء عملية انتخابية. فقد يظهر موظفو الحكومة أو المرشحون في برامج الحوار الصباحية، أو في مباريات كرة القدم، أو كضيوف شرف في برامج الألعاب، أو حتى في البرامج الدرامية أو الكوميديّة الشعبية. فقد توصل شخصيات برامج التسلية الشعبية الرسالة السياسية المناسبة بطرائق صريحة أو بارعة فعلاً، مما يجعل مراقبتها خطوة مهمة؛ رغم أن المراقبة الشاملة للبرامج كلها تتطلب نسبة كبيرة من الموارد البشرية والمالية. زد على أنه قد يصعب تفسير هذه البيانات، أكثر من غيرها. مع ذلك، يجب أن يلقي المراقبون وغيرهم تشجيعاً للانتباه إلى هذه التأثيرات، والإبلاغ عنها، عندما يشاهدون البرامج التلفزيونية، ويصغون إلى الإذاعة بصفة عادية. لذا، يعتبر البحث في استخدام هذه البرامج غير الإخبارية لأهداف سياسية مهماً، وقد يتطلب تعليماً تدلي به منظمة المراقبة حتى ولو كانت عملية المراقبة الكاملة مستحيلة.

و- آليات شكاوى مراقبة الإعلام

حين يحلّل مشروع المراقبة الإطار القانوني المحيط بالأداء الإعلامي، فإنه يحدد فعالية آليات الشكاوى هذه، في استجابتها للمتنافسين السياسيين، أو المواطنين، أو الصحفيين الذين يلوذون إليها لتقويم انتهاكات الحقوق السياسية، على يد الإعلام، والتدخلات الحكومية غير الملائمة، أو العجز الحكومي عن حماية حريات الصحافة. لذا، على مراقبي الإعلام الإبلاغ عن سير آليات الشكاوى الإعلامية، حيثما وجدت (سواء قانوناً، أو من خلال الجمعيات الإعلامية الطوعية). فتشكّل هذه القضية القرينية علامة مهمة على السلوك الإعلامي. (العودة إلى الملحق ٧-أ وب، للاطلاع على أمثلة عن القانون الإعلامي الطوعي والاجراءات الإلزامية).

ولعله من المهم أيضاً تسجيل مصدر هذه المرسلات لتحديد الفرصة المتاحة أمام منظمات المجتمع المدني، كي تشجع مشاركة المدنيين في العملية الانتخابية.

ينبغي إنشاء المنهجيات لتقييم دقة المعلومات التي تبلغ أذهان المقترعين، من ناحية الوقت الذي تخصصه لهم وسائل الإعلام، واللغات التي تبث بها برامجها، وموعد بثها، والمحطة الإعلامية التي تعرضها، ودقة المعلومات التي تنطوي عليها. كما يجب مراقبة هذه الرسائل أو البرامج، لاكتشاف التحيزات السياسية.

غير أن مراقبة برامج مماثلة تختلف عن مراقبة التغطية الإعلامية. فينبغي إنشاء المنهجيات لتقييم دقة المعلومات التي تبلغ أذهان المقترعين، من ناحية الوقت الذي تخصصه لهم وسائل الإعلام، واللغات التي تبث بها برامجها، وموعد بثها، والمحطة الإعلامية التي تعرضها، ودقة المعلومات التي تنطوي عليها. كما يجب مراقبة هذه الرسائل أو البرامج، لاكتشاف التحيزات السياسية.

الرسم البياني ٧-١٨: تغطية حملة المرشحين في التلفزيون الوطني، القناة ٧



الرسم ١٥-١: تغطية التلفزيون الرسمي لحملة الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٠، مع المرشحين الأربعة الرئيسيين. فتمت تغطية فوجيموري ١٨ دقيقة و ٢٨ ثانية، وأندرادي ٥٥ ثانية، أما توليدو وكاستانيدا، فصفر.

الفصل السادس

عرض النتائج:

إصدار التقارير والعلاقات مع الصحافة

CHAPTER SIX

Reporting Your Results:

Releasing Reports & Press Relations

للاطلاع على عينة عن تقارير مراقبة الإعلام من بلغاريا والبيرو وسلوفاكيا وتوغو. فضلاً عن التقرير، ينبغي تحضير بيان صحفي لتقديم رسالة المشروع الأساسية التي تعكسها نتائج بحث المراقبين. إنما لا تزيد البيانات الصحفية عن صفحة واحدة، أو صفحة ونصف وحسب.

يتضمن التقرير عدة أنواع من المعلومات التي تفيد المهتمين بالمشروع. ومن بينها:

- وصف وجيز للمنظمة (أو المنظمات) الراعية، إن توافرت، و لمشروع مراقبة الإعلام نفسه؛
- تلخيص عن مهمة مشروع مراقبة الإعلام، في ما يتعلق بهدف المشروع، وسبب أهمية مراقبة الإعلام، وسبب إجراء المشروع؛
- تلخيص عن أبرز نتائج البحث واستنتاجاته على مدى الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير؛
- تسمية الوسائل الإعلامية الخاضعة للمراقبة، وسبب اختيارها بالذات؛
- وصف منهجية المراقبة؛
- نقاش منطقي ومفصل لنتائج البحث خلال فترة المراقبة؛
- وضع الجداول والرسوم البيانية لإظهار مقدار التغطية

الأسئلة الثلاثة الأساسية التي ينبغي أن يجب عنها مشروع المراقبة الإعلامية هي: «هل يملك المقترعون معلومات دقيقة ومحيدة لازمة لاتخاذ خيار سياسي واع؟»، «هل يتمتع المتنافسون السياسيون بفرص عادلة لنقل رسائلهم حملاتهم إلى الجمهور الانتخابي؟»، «هل الإعلام حر في تأدية واجبه بصفته «الكلب الحارس» لمصلحة الشعب في السياق الانتخابي؟». من خلال الإجابة عن هذه الأسئلة بحيادية ودقة، وفق طريقة قياسية وبيانية، يعد مشروع مراقبة الإعلام الأجواء للدفاع عن سلوك إعلامي مناسب. ذلك هو سبب صدور التقارير، ومن هنا، لا تخفى هذه الأسئلة على المراقبين عند تقديم نتائج المشروع.

تعدّ نبرة تقارير المراقبة ولغتها مهمّتين إلى أقصى حدّ، إذا كانتا تهدفان إلى إحداث تأثيرٍ فعلى التقارير أن تتسم بالحيادية، وتُصاغ بعناية، مع توفير النتائج الحقيقية، ثم تُقدّم بشكلٍ احترافي.

يجب أن تكون تقارير مراقبة الإعلام شاملة وسهلة القراءة في آن، كي تستخلص الصحافة، وغيرها، النتائج والبيانات المقارنة منها بسرعة. (العودة إلى الملحق الثامن

الطوارئ، و/أو النكبات الطبيعية. وما إن تبلغ العملية الانتخابية حدّها، حتى يصدر تقرير «نهائي» شامل عن سلوك الإعلام. (العودة إلى الفصل الرابع: أسس المراقبة، عنوان الفقرة «التقارير النهائية حول تغطية الانتخابات»، صفحة ٥٩).

اللغات

يتمّ التساؤل أحياناً إن كان يجدر ترجمة التقارير إلى لغات أخرى. في الواقع، تلعب الترجمة دوراً أساسياً في المشروع، إن كان هذا الأخير يرمي إلى نقل رسالة للمجتمع الدولي، أو للأقليات في دولة ما، غير أنها تزيد من الوقت المخصّص لإعداد التقرير زيادةً ملحوظة. من هنا، في حال كان عاملاً الوقت والموارد محدودين، في حين تعتبر اللغات الأخرى مهمة، يجب أن يدرس المشروع فكرة إصدار ملخصّ عن نتائج البحث بتلك اللغات.

الانترنت

على المشروع إنشاء موقع إلكتروني خاص به، إن استطاع إلى ذلك سبيلاً، يورد فيه التقارير والرسوم البيانية كلها، إثر المؤتمرات الصحفية مباشرةً. فضلاً عن عرض تقارير المشروع واحداً واحداً، على الموقع أن يقدم معلومات أخرى في تصميم يفتقر إلى الرتابة. ويمكن نشر عنوان المشروع على الانترنت على نطاق واسع من الدولة المعنية، وفي سائر أنحاء العالم، فربطه بمواقع المنظمات المشاركة أيضاً. إذاً، يمكن لمرئاد الانترنت أن ينتقل من موقعك الإلكتروني إلى المواقع المخصصة للمنظمات الأخرى. (العودة إلى الملحق الأول، للاطلاع على المواقع الإلكترونية لمشاريع مراقبة الإعلام المعروفة؛ والفصل الثاني، عنوان الفقرة «مراقبة التغطية السياسية على الانترنت».)

كما يتمّ تجهيز عناوين البريد الإلكتروني عند توزيع الإشعارات في المؤتمرات الصحفية، والتقارير الطارئة، والبيانات الصحفية، والتقارير الدورية التابعة للمؤتمرات الصحفية. تتضمن هذه المعلومات أيضاً عناوين المكاتب الرئيسية للإعلام الدولي الرئيسي، خارج البلاد، بالإضافة إلى المنظمات الدولية غير الحكومية وما بين الحكومية الرئيسية.

والتقييمات الإيجابية والسلبية في تصوير كلّ من الوسائل الإعلامية المراقبة الموضوعات السياسية؛

- إسداء التوصيات المناسبة لتحسين الأداء الإعلامي و/أو سلوك الحكومة تجاه الإعلام؛
- شكر المتطوعين في المشروع، والعاملين، والممولين، والشركاء.

تتضمن التقارير الجداول والرسوم البيانية، مع شرح منفصل لها. كما يتم استخلاص الاستنتاجات من العوامل الأساسية كالتدخل الإعلامي، والحيادية مقابل التحيز، وكفاية التغطية ودقتها.

تعدّ نبرة تقارير المراقبة ولغتها مهمتين إلى أقصى حدّ، إذا كانتا تهدفان إلى إحداث تأثير. فعلى التقارير أن تتسم بالحيادية، وتُصاغ بعناية، مع توفير النتائج الحقيقية، ثمّ تُقدّم بشكل احترافي. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون التطورات الإيجابية التي تطرأ على الأداء الإعلامي موضع فخر، كما لا يتردّد المسؤولون في تسليط الضوء على مواطن الضعف والفشل في أداء الإعلام السليم. ولا تقتصر التقارير على ذلك، بل تهتم أيضاً بكيفية تعامل الحكومة مع الإعلام، ومسؤولية السلطات الانتخابية في تثقيف المقترع كما يجب.

فضلاً عن التقارير الدورية التي تعنى بنتائج أنشطة المراقبة المتنامية، على المشروع أن يكون مستعداً لإصدار تقارير طارئة إن فرضت الأحداث ذلك.

فضلاً عن التقارير الدورية التي تعنى بنتائج أنشطة المراقبة المتنامية، على المشروع أن يكون مستعداً لإصدار تقارير طارئة إن فرضت الأحداث ذلك. فيتم إصدار تصاريح خاصة، إن واجه الإعلام هجمات انتقادية، أو رقابية.

بمعزل عن تقارير المراقبة الدورية، تصدر تقارير عن خلفية الإطار القانوني للأداء الإعلامي وغيرها من القضايا القرينية، كتاريخ الرقابة خلال النزاعات، أو إعلان حالات

من بين العوامل الإضافية الأساسية التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند تنظيم مؤتمر صحفي هي النقاط التالية:

أ- التوقيت

أدرس بعناية اليوم والوقت الأمثل لإقامة مؤتمر الصحفي. ولا شك في أن تعيين مكان وزمان محددين للإعلان عن مذكراتك الصحفية المعتادة سيزيد من فعالية النتيجة. عندما تختار الوقت، إ طرح على نفسك الأسئلة التالية: متى يحين آخر موعد يسلم فيه الصحفيون أبحاثهم؟ هل تنظم أحداث مهمة أخرى في أيام محددة، لا يرغب المشروع في منافستها (مثل مؤتمر صحفي أسبوعي يعقده رئيس الوزراء، أو مؤتمر إصدار البيانات الاقتصادية الدورية)؟

ب- المشاركون

أدرس مسبقاً لائحة المدعوين إلى المؤتمرات الصحفية، من وسائل إعلامية وصحافيين وغيرهم من ممثلي المجتمعات الدولية والمحلية، وجهاز أرقامهم للاتصال بهم سريعاً، أو إعلامهم بسير الأمور. أرسل إشعاراً صحفياً قبل عدة أيام من الحدث، وأجر اتصالات متابعة قبل يوم واحد، لتذكير المشاركين المحتملين بمكان المؤتمر الصحفي وزمانه.

ج- المكان والتصميم:

ينبغي أن يكون موقع المؤتمر الصحفي معروفاً ومناسباً في الأوساط الصحفية. ومن الضروري عقد المؤتمرات الصحفية التابعة لمشروع مراقبة الإعلام كلها في المكان نفسه، وفي اليوم والموعده نفسيهما من كل أسبوع أو أسبوعين أو أية مدة زمنية منتظمة أخرى. على القاعة أن تكون بالحجم المناسب لاستقبال جمهور معقول، من دون أن تفيض مساحتها عن العادة. فالقاعة التي تضم حشداً صغيراً تخلق جواً من الاهتمام، لا ينبعث عن تلك التي توحى مساحتها الشاسعة «بفراغها». على صعيد آخر، يجب تصميم القاعة بطريقة تسمح بعرض نتائج البحث عبر المسلاط/البروجكتور، مع تجهيزها بميكروفون ونظام صوتي، وطاولة في المقدمة من أجل المتحدثين، ومنصة

المؤتمرات الصحفية

تعتبر طريقة إصدار التقارير حاسمة جداً. ففي معظم الأحيان، لا سبيل لجذب الانتباه الكافي للمشروع، وتأمين وقع تقارير المراقبة، إلا من خلال إقامة المؤتمرات الصحفية التي تتمتع بقدر عالٍ من التنظيم. لكن ينبغي أخذ الكثير من العوامل بعين الاعتبار حين يتعلّق الأمر بالمؤتمرات الصحفية. فمن الضروري أن يحضر أمين سرّ الصحافة والعلاقات العامة ملفات بالأسماء، والعناوين، والبريد الإلكتروني، وأرقام الهاتف والفاكس، وأرقام الاتصال بالمحطات التلفزيونية والإذاعية، بالإضافة إلى موعد النشرات الإخبارية، وآخر موعد لتسليم المعلومات عن سائر الوسائل الإعلامية العالمية والمحلية المتعلقة بالموضوع. وتتضمن هذه الملفات، التي يجدر حفظها في مفكرات أو تخزينها إلكترونياً، أسماء الناشرين، وأعضاء المجلس التحريري، والمحررين والصحافيين الذين يرجح أن يغطوا مشروع مراقبة الإعلام.

تعتبر هذه المواد ثمينة جداً لتنظيم المؤتمرات الصحفية. كما تفيد في تعيين الاجتماعات مع المجالس التحريرية، ودعوة الصحافة للتعرف إلى عمليات المشروع. كما يتم جمع معلومات مماثلة عن الجمعيات الصحفية، وحقوق الإنسان، وغيرها من المنظمات المدنية المهمة، وهيئات تنظيم الإعلام والإشراف عليه (بما فيها اللجان البرلمانية والوزارية)، والسلطات الانتخابية، والسفارات، والمنظمات العالمية ووكالات التمويل المناسبة، وهي تشكل جميعها جزءاً من استراتيجية تقريرية وإعلامية.

يجب أن يتعامل أمين سرّ الصحافة والعلاقات العامة باحترافية مع المحررين والصحافيين المعنيين بتغطية عمل مشروع مراقبة الإعلام، مع المراعاة أن هذه العلاقات بحت مهنية لا اجتماعية. فلا ينفك أمين سرّ الصحافة يتكلم كمثل عن المشروع، من غير الإيحاء أن المشروع يفضل صحافيين محددين. وما تلبث هذه العلاقات أن تكتسب أهمية مع مرور الوقت، لا سيما بالنسبة لتغطية نتائج المشروع، ومتابعة عمل الوسائل الإعلامية، في سبيل تأمين تغطية دقيقة لسير المشروع.

بعناية، لإرساء مصداقية المشروع والحفاظة عليها (كما هو مذكور في الفصل الثالث). ينبغي أن يجيد هذا الشخص بطلاقة فن التحدث أمام العن، ويتمكن من عرض نتائج المشروع بإيجاز ووضوح أثناء المؤتمرات الصحفية، بما في ذلك تقديم الجداول والرسوم البيانية. كما عليه أن يتحلى بالخبرة في الإجابة عن أسئلة الإعلام.

عدا ذلك، يتطلّب عرض تقارير مراقبة الإعلام عنصر الانضباط. فمن الضروري أن يدرك الناطق باسم المشروع رسالته الأساسية خير إدراك، فيعرضها بلا هوادة في الجلسات الافتتاحية، وإبان الإجابة عن أسئلة الصحافة. بعبارة أخرى، على هذا الناطق أن «يقي يقظاً» ومستعداً من أجل رسالة المشروع. فمن الأرجح أن يبدي الصحفيون اهتماماً بالغاً بنتائج البحث، لا سيما وأنها تركّز على وسائلهم الإعلامية وتلك التي تنافسهم. من هذا المنطلق، على الناطق باسم المشروع أن يجيد التعاطي مع الأسئلة الميدانية والتحديات، لا بل الاتهامات التي توجهها الصحافة. ومن الضروري أن يشعر بالراحة عند الدفاع عن التقارير ومنهجية المشروع، استناداً إلى الوقائع وحسب، ومن دون اعتماد الأسلوب الدفاعي أو الجدلي.

يدعو كلّ هذا إلى التركيز الشديد، وإنجاز الواجبات قبل المؤتمرات الصحفية، والتدريب. فمن المستحسن أن يتلقى الناطق باسم المشروع تقرير مراقبة الإعلام، والبيان الصحفي المناسب مع هذا التقرير، قبل انعقاد المؤتمر الصحفي بوقت طويل، كي يتمكن من درسهما وإعداد ملاحظاته. كما يضافر جهوده والعمال التقنيين قبل المؤتمر، كي يتأكد من سهولة عرض الرسوم البيانية عبر المسلاط، وبترتيب العرض المناسب. ويفضّل أيضاً أن ينخرط مدير المشروع والمسؤولون عن الفرق في تحضير المؤتمر الصحفي، فيجلس المدير إلى الطاولة خلال المؤتمر، ليساعد في الإجابة عن الأسئلة إن دعت الحاجة إلى ذلك. أما إن كان مدير المشروع هو نفسه الناطق الرسمي، فيتم استدعاء شخصية مهمة أخرى إلى الطاولة، على أن تكون متألّفة كلّ التألّف مع عمليات المشروع ونتائج التقرير، ومتميّزة بأسلوب المخاطبة الواضح والمهذب. ويستحسن دائماً تأمين ناظرٍ

للمقدّم والمعلن عن التقرير، إذا أمكن، وفقاً لعدد المتحدثين وأسلوب كلامهم. فليكن اسم مشروع مراقبة الإعلام وشعاره منقوشين على يافطة في خلفية المسرح، لا سيما وأنهما سيظهرا (الاسم والشعار) في الأشرطة المسجلة وصور المؤتمر. وعلى المعدّين أن يتنبهوا لموقع هذه الصورة حين يحدّدون مكان المتكلّمين إلى الطاولة.

جهز طاولةً خارج مدخل القاعة، أو داخلها إن لم تتمكن من ذلك؛ ثم أعد ورقة كي يوقّع الصحفيون وغيرهم من المشاركين أسماءهم، بالإضافة إلى رزمة للإصدارات الصحفية (المفصّلة أدناه). لما كانت هذه الرزمة تتضمن التقارير نفسها، يحتمل أن يأخذها الصحفيون من دون البقاء لحضور الجلسة. فإن سلّم الصحفيون تقاريرهم قبل عقد المؤتمر الصحفي، يمكن توزيع نسخ عن تقارير المشروع في نهاية المؤتمر، أو بعد عرض النتائج. فضلاً عن ذلك، ينبغي تجهيز طاولة بالمواد اللازمة (بيان مهمة المشروع، وتقاريره السابقة)، هذا إلى طاولة حافلة بالمرطّبات، من شأنها أن تلقى ترحيباً واسعاً من المشاركين.

من الضروري أن يدرك الناطق باسم المشروع رسالته الأساسية خير إدراك، فيعرضها بلا هوادة.

د- الرزمات الصحفية

يجب تحضير الرزمات الصحفية مسبقاً لتوزيعها في المؤتمرات الصحفية. كما أنها مفيدة في حالات أخرى، عند إعطائها إلى الصحفيين وغيرهم من المهتمين بمشروع مراقبة الإعلام. وتتضمن الرزمات الصحفية: بيان مهمة المشروع؛ ووصف للمنظمات الراعية للمشروع، إن توفرت، ومجلس مدرائه أو مستشاريه، إن توفر؛ وشرح لمنهجية المشروع؛ وبيان صحفي يتعلق بتقرير مراقبة الإعلام الذي سيوزع في المؤتمر الصحفي.

هـ- الناطق (الناطقون) باسم المشروع وعرض المؤتمر الصحفي

يتم اختيار الناطق الرسمي باسم مشروع مراقبة الإعلام

التوقيع، لتحديد غياب أو حضور أي ممثل إعلامي مهم، أو ممثلين عن قطاعات أخرى. حينذاك، تسلّم نسخ عن التقرير والبيان الصحفي المقابل لأولئك الأشخاص تواءماً سواءً يداً بيد، أم عبر الفاكس أو البريد الإلكتروني.

كما ينبغي أن يتأكد أمين سرّ الصحافة والعلاقات العامة من مراقبة الإعلام، بهدف التحقق من تغطية مشروع مراقبة الإعلام نفسه. فتملاً لفرق المراقبة الاستثمارات الخاصة بها، لتسجيل أية تغطية للمشروع. (ملحق ٦، عيّات عن الاستثمارات.) انطلاقاً من هذه التغطية، ينشأ تحليل مستقل، يسلم إلى مدير المشروع وأمين سرّ الصحافة والعلاقات العامة. فيحلل المشروع هذه البيانات لأهداف داخلية، تتعلق بتحديد تأثيرها، وردّة فعل الوسائل الإعلامية تجاه المشروع. غير أن هذه التغطية لا تشكل جزءاً من تقارير المشروع الدورية. رغم ذلك، لا يمكن تقييم تأثير المشروع بمرور الوقت إلا عن طريقها، وبفضل التطورات في تغطية المنافسين السياسيين، والتحرك الإيجابي في ميدان القوانين والأحكام وتنظيم الإعلام الذاتي وغيرها من العوامل.

احتياطيّ وشخص إضافيّ حول الطاولة، للتأكد من عدم إغفال أية فكرة مهمة، أو تفسيرها بطريقة مغلوطه.

و- المؤتمرات الصحفية التجريبية

لعله من الحكمة إجراء مؤتمرات صحفية تجريبية، قبل أن يوشك مشروع مراقبة الإعلام على إصدار تقريره الأول. فليست هذه التجربة ممتعة وحسب، بل إنها قيّمة بالنسبة لكلّ المشاركين، لا سيّما للناطقين باسم المشروع. حتى لو لم يتخذ المشروع صيغته النهائية بعد، يجب تنظيم جلسات تدريبية قبل كل مؤتمّر صحفي لمراجعة القضايا التقنية، كما هو مذكور سابقاً، بينما يتظاهر البعض بطرح الأسئلة الصحفية على الناطق باسم المشروع، في ما يخصّ التقرير القادم.

ز- المتابعة

لا تخلو جعبة المشروع من أنشطة متابعة كثيرة، يتم تنظيمها بعد المؤتمرات الصحفية. لذا يجب فحص ورقة

معلومات مفيدة:

تهدف تقارير المشروع، إن أدت مهمتها بنجاح، إلى:

- زيادة ثقة السكان بالإعلام إلى الدرجة المضمونة، وطمأنة المنافسين السياسيين إلى عدالة الأداء الإعلامي.
- تنبيه المقترعين إلى أية مشاكل، وإلى ضرورة التشكيك بالمعلومات المتحيّزة التي يتلقونها، والسعي، ربما، إلى معلومات إضافية من مصادر أخرى.
- تنبيه الصحفيين والمحررين وأصحاب الوسائل الإعلامية إلى مواطن ضعفهم أو فشلهم، وحثهم على اتخاذ الإجراءات الإصلاحية اللازمة.
- تنبيه الهيئات التنظيمية الحكومية إلى المشاكل القابلة للإصلاح عبر آليات التعزيز الحالية، أو دفعها إلى تحليل فشلها بهذا الخصوص.
- تنبيه السلطات الحكومية إلى الحاجة لوضع إصلاحات لتصحيح المشاكل.
- تنبيه المنافسين السياسيين إلى المضاعف التي قد يصلحونها من خلال نشاطاتهم الخاصة.
- تنبيه الجمعيات أو الأوساط الصحفية إلى مشاكل تمكن معالجتها من خلال قوانين الانتساب والعضوية أو قواعد السلوك/قوانين العمل.
- تنبيه المجتمع الدولي إلى مشاكل في مجال ما قبل الانتخابات الذي تساهم في تقييمهم طبيعة العملية الانتخابية؛ أو طلب مساعدتهم في حلّ المشاكل التي تعنى بها الاتفاقيات الدولية الحالية.
- تنبيه المنظمات المدنية الأخرى إلى المعلومات التي تحتاج إليها في إدارة برامجها المدنية المتعلقة بالانتخابات أو حقوق الإنسان.

CHAPTER SEVEN

Conclusion

الفصل السابع
الخاتمة

الاثنين. انطلاقاً من ذلك، تعتبر مراقبة الإعلام في سبيل تعزيز الانتخابات الديمقراطية خطوة مهمة بالنسبة لحقوق الإنسان وأنصار الديمقراطية في أية دولة.

إن الأسباب الداعية إلى مراقبة الإعلام قبل الانتخابات وبعدها عديدة. فمن المحتمل أن تتعرض أمة ديمقراطية قوية للخطر، أو يصادف التطور الديمقراطي عقبة في منطقة أخرى، بفعل التهديد الذي تشكله المصاعب المنبثقة عن تلاعب مصالح عامة أو خاصة بالإعلام. فتركز معظم المنظمات المدنية في الديمقراطيات الناشئة انتباهها، في المقام الأول، على سلوك الإعلام في السياق الانتخابي، وكذلك الحال بالنسبة للبلدان حيث يتعرض التطور الانتخابي للإعاقة أو للتهديد. لكن هذه الجماعات غالباً ما توسع من مراقبتها الإعلامية في أوقات أخرى، فتراقب بالتالي التغطية الإعلامية للعمليات السياسية والشؤون الحكومية بصفة دائمة.

إن تسليط المواطنين الناشطين الضوء على الأعمال التي تفسد دور الإعلام، وعلى عرض الاعلام للمعلومات المتحيزة، أو الناقصة، أو الكاذبة، يساعد كل من يسعى إلى حل هذه المشاكل المهمة. ويستطيع مراقبو الإعلام أن يلعبوا دوراً فعالاً في الدفاع عن تحسين القوانين والأحكام الإعلامية، وتفعيل الحركة الحكومية لتشجيع حريات الصحافة وحمايتها، وتعزيز حق المتنافسين السياسيين في مناشدة الدعم العام من خلال الإعلام، وحق الشعب في تلقي تغطية دقيقة ومتوازنة وكاملة للعمليات السياسية والشؤون الحكومية. وقد يشجع المراقبون الإعلاميون أيضاً الإعلام والجمعيات الصحافية لتحسين تنظيمها الذاتي، من خلال تعزيز التزامها بالمعايير الاحترافية. وهكذا، يحرصون على أن يتلقى جميع المواطنين المعلومات الكافية لاتخاذ القرارات المهمة التي تطالب بها الديمقراطية. من هنا، فإن هذا الكتيّب حافلٌ بأمل المساهمة في جهودٍ مماثلة.

مراقبة الإعلام تمريناً يتطلّب براعةً فائقة ووقتاً حساساً. يفترض استخدام مراقبين لا يدخرون جهداً ولا يقعدون عن السعي، وقادة فرق لا يترددون عن التحاليل الحذرة، ومسؤولين يعدون تقارير المراقبة ويعرضونها، مع إبداء تقييمات تنم عن الذكاء. فحين تثبت نتائج البحث أن الإعلام يساهم في بناء انتخابات نزيهة وديمقراطية، تقدم مراقبة الإعلام على تطوير ثقة الشعب بالوسائل الإعلامية، وبقدرة الحكومة على حماية حرية التعبير والعملية الانتخابية نفسها. وتجدر الإشارة إلى أن لمراقبة الإعلام وقعاً ملحوظاً على تطوير المحيط حيث يعمل الصحفيون، في سبيل تطوير سلوك الإعلام تجاه المتنافسين السياسيين، وتأمين المعلومات الدقيقة والمتوازنة التي تفيد الشعب في اتخاذ الخيار السياسي الحر والواعي.

تُعد مراقبة الإعلام، بطبيعتها، بالمسائل المعقدة نسبياً. فلا تقتصر عملية المراقبة الإعلامية الموثوق بها على منهجية واحدة، بل ينبغي على منظمي مشروع مراقبة الإعلام أن يتكيفون والمنهجيات المختلفة، عند مواجهة ظروف دولتهم الخاصة.

يولي هذا الكتيّب أشد الاهتمام لقضايا التغطية الإعلامية في السياق الانتخابي. فبفضل الانتخابات، تسنح فرصة مهمة جداً لفحص الأداء الإعلامي، تماماً كفرصة التدقيق بأنواع واسعة من المؤسسات والعمليات المحيطة بالانتخابات. لعلّ مردّ هذا أن الانتخابات النزيهة الديمقراطية لا سبيل إلى تطبيقها إلا إن مارس الناس بقية حقوقهم المدنية والسياسية بحرية، في وقت تعتبر فيه الانتخابات النزيهة حقاً إنسانياً أساسياً، يساعد، إن طُبّق فعلاً، في تعزيز أنظمة تحمي بقية الحقوق الأساسية وتعززها. من هنا، تشكل حرية التعبير، ودور الإعلام في تأمينها، جزءاً أساسياً من هذه الديناميكية الداعمة المشتركة بين

تعتبر

الملاحق

APPENDICES

لائحة بالمنظمات التي تراقب أداء الإعلام في الانتخابات، أو تساعد غيرها من المنظمات في مراقبة الإعلام

أ- المنظمات الوطنية

(SHKD)	جمعية/رابطة الثقافة الديمقراطية	ألبانيا
(FEMA)	حلف مراقبة الانتخابات العادلة	بنغلادش
(BAFECE)	الجمعية البلغارية للانتخابات العادلة والحقوق المدنية www.bia-bg.com/Business/directory/bschigp_english.htm	بلغاريا
(COMFREL)	لجنة الانتخابات الحرة والعادلة في كمبوديا www.bigpond.com/kh/users/comfrel/	كمبوديا
(KHRC)	اللجنة الكينية لحقوق الإنسان www.hri.ca/partners/khrc	كينيا
(KACI)	حركة كوسوفو للمبادرات المدنية www.kaci-kosova.org	كوسوفو
(AMDH)	الأكاديمية المكسيكية لحقوق الإنسان والحلف المدني www.unam.mx/amdh http://www.laneta.apc.org/alianza/	المكسيك
(AMN)	جمعية صحافيي في الجبل الأسود الشباب www.amncg.com/amn	الجبل الأسود
(شفافية)	ترانسبارينسيا www.transparencia.org.pe	البيرو
(APD)	الجمعية الداعمة للديمقراطية www.apd.ro	رومانيا
MEMO' 98	ميمو ٩٨ www.memo98.sk	سلوفاكيا
(MMP)	مشروع مراقبة الإعلام www.sn.apc.org/mmp/index.html	جنوب أفريقيا
(INFORM)	مركز سياسة الخيارات والإعلام www.cpalanka.org	سريلانكا
(CVU)	لجنة مقترعي أوكرانيا www.cvu.kiev.ua	أوكرانيا
(MMPZ)	مشروع مراقبة الإعلام في زمبابوي mmpz.icon.co.zw	زمبابوي

ب- المنظمات الدولية

	البند ١٩، الحملة الشاملة للتعبير الحر www.article19.org
(ERIS)	خدمة الإصلاح الانتخابي العالمي www.eris.org.uk/
(EIM)	المعهد الأوروبي للإعلام www.eim.de
(EU)	الاتحاد الأوروبي europa.eu.int/comm/development/index_en.htm
(NDI)	المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية www.ndi.org
	معهد بافيا www.osservatorio.it/
(OSCE/ODIHR)	منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان www.osce.org/odihhr
(RSF)	صحافيون بلا حدود www.rsf.org
(TAF)	مؤسسة آسيا الوقفية www.asiafoundation.org
(UNDP)	برنامج الأمم المتحدة للتنمية www.undp.org

تقييم الإطار القانوني المتعلق بالإعلام والانتخابات

أ- الإطار القانوني

- ما هي الشروط القانونية والدستورية المتعلقة بالموضوع؟ راجعها وادرس الحقوق والواجبات المرتبطة بحرية التعبير، بما فيها حرية الصحافة وحق السعي إلى المعلومات وتلقيها ونقلها. هل من قرارات أصدرتها المحكمة قد تساعد في تفسير هذه الحقوق والواجبات؟ هل لقيت آراء المحاكم صدى احترام والتزام؟
- ما هي قوانين الطعن والافتراء في بلدك، وما هو تاريخ تنفيذها؟ هل ترتبط هذه القوانين بخطابات الحق؟ هل يحق لأي طرف مظلوم أن يرد على خطابات القذح والذم؟ هل استخدم موظفون حكوميون أو أفراد معينون هذه القوانين للضغط على الصحفيين أو أصحاب الوسائل الإعلامية، أو التدخل بمواقفها الحرجة؟
- هل من مراجع في قانون الانتخاب إلى حقوق الإعلام وواجباته إبان الانتخابات؟ هل من شروط تفترض تغطية إخبارية دقيقة ومتوازنة للمتنافسين السياسيين، حائلة دون التحيزات السياسية؟ هل من شروط تسمح للأحزاب والمرشحين بالظهور الحر والمباشر في البرامج خلال الانتخابات؟ كيف توزع الأوقات؟ هل يتم السماح بالإعلانات السياسية المدفوعة؟ هل من متطلبات في ما يخص نشر وسائل تثقيف المقترع؟ هل من موانع على الأخبار الإذاعية أو المنشورة، أو أية معلومات أخرى في الفترة المؤدية إلى الانتخابات، أو خلالها؟ هل من آلية للتوصل إلى حل إن كان الإعلام قد انتهك حقوق المتنافسين السياسيين؟ هل يمنح القانون لجنة الانتخابات أية سلطة على الإعلام خلال الفترة الانتخابية؟
- هل وقعت دولتك أية معاهدات دولية، أو غيرها من الالتزامات التي تجبرها على حماية الحق في انتخابات نزيهة وديمقراطية، وحرية التعبير، وحرية الصحافة، والحق في المعرفة؟
- هل من قوانين للإعلام المرئي، والمسموع، و/أو المكتوب، والملكية الإعلامية، والترخيص، وغيرها من القضايا المناسبة كاستيراد المعدات والحاجيات اللازمة؟

ب- الترخيص

- كيف يحصل أصحاب وسائل البث على تراخيص في دولتك؟ راجع هذه المتطلبات، وتاريخ اكتساب أصحاب الرخصة الحاليين محطاتهم الإعلامية، وحق البث فيها. متى تنقضي صلاحية الرخص، وما هي شروط التجديد؟ كيف تبطل الرخص ومن يبطلها؟ هل يبدو هذا الإجراء عادلاً؟
- هل يجب الحصول على رخصة من أجل الإعلام المكتوب، أو لاستيراد صحيفة أو امتلاكها أو طبعها؟ هل من قوانين تتعلق باستيراد صحيفة مكتوبة أو تسعيرها، أو توزيع مواد الطبع؟
- هل من هيئة تنظيمية تتحمل مسؤولية الإعلام الرسمي و/أو الخاص؟ ما مدى سلطتها وتاريخها؟ راجع ما حرر من قوانين، واتخذ من قرارات، وفرض من ضرائب.

ج- الرقابة

- هل عرفت دولتك تاريخاً من الرقابة الحكومية الرسمية على الإعلام (مثلاً، تلك المرتبطة بالنزاع الأهلي أو غيرها)؟
فإن صحّ ذلك، هل خلف آثاراً على حرية الإعلام؟
- هل عرفت دولتك تاريخاً من الاعتداءات الجسدية ضدّ الصحفيين أو المحرّرين أو أصحاب الوسائل الإعلامية؟ هل قبضت الحكومة على مرتكبي هذه الأفعال؟ هل أدت هذه الاعتداءات أو التهديدات إلى التأثير على التغطية الإعلامية؟
- هل أدى أيُّ من العوامل المذكورة سابقاً، أو غيرها من العوامل، إلى رقابة ذاتية في الإعلام أو تقارير جديرة بالثقة؟
فإن صحّ ذلك، ما هو التأثير المحتمل لهذا على التغطية المرتبطة بالانتخابات؟

د- الملكية والتأثير

- هل تملك الحكومة أيّاً من الوسائل الإعلامية أو تسيطر عليها؟ اعرف من يسيطر على هذه المحطات. هل من مجالس مستقلة لهذه الوسائل الإعلامية؟ فإن صحّ ذلك، من يشترك فيها وكيف تمّ تعيينها؟
- من يملك وسائل الإعلام الخاصة أو يسيطر عليها في بلدك؟ هل يمكن ربطها ببعض الأفراد المتحيزين أو المنظمات ذات السلطة؟
- ما هي مصادر الدخل الحكومي والخاص لهذه الوسائل الإعلامية؟ راجع الإعانات الحكومية ومصادر دخل الإعلانات. إلى أيّ مدى تعتمد وسائل الإعلام المختلفة على الإعلانات أو الإعانات الحكومية لتمويل صالحها أو استمراريتها؟

هـ- التنظيم الذاتي

- هل من جمعية لأصحاب الوسائل الإعلامية أو الناشرين؟ ما هي معايير العضوية؟ هل تتقيّد مجموعة قوانين للأخلاقيات أو ما شابه؟ هل من مجلس أو لجنة تدرس انتهاكات القوانين؟ هل تتمتع بالقدرة على انتقاد العضوية، أو تعليقها، أو إبطالها؟ هل يستطيع غير الأعضاء تقديم شكوى إلى المجلس؟ هل يتمتع المجلس حينذاك بسلطة لتقويم الخلل، أو منح حق الرد، أو أيّ حلّ مشابه؟
- هل من مجلس صحفيّ وطني، أو جمعية للصحفيين؟ هل تتقيّد مجموعة قوانين للمسؤولية الاحترافية، أو قانون عمل، أو ما شابه؟ هل يفترض من الأعضاء الالتزام بالقوانين ضمناً، أم أنهم يتعهدون بذلك؟ هل من لجنة أو مكتب صحفيّ يحقق في الشكاوى، أو أيّ مكانٍ مشابه يقصده المواطنون للإدلاء بالشكاوى ضدّ أداء الصحفيين؟ هل تتمتع لجنة الشكاوى بالقدرة على تعنيف صحفيّ رسمياً، أو تعليق عمله، أو طرده من المجلس أو الجمعية؟

شروط حقوق الإنسان الدولية في الانتخابات الديمقراطية وحرية التعبير

أ- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

المادة ٢

يحقّ لأيّ كان التمتعّ بالحقوق والواجبات المبينة في هذا الإعلان، دون تمييز بين الأعراق، والألوان، والأجناس، واللغات، والأديان، والآراء السياسية، والآراء الأخرى، والأصول الوطنية أو الاجتماعية، والملكية، والولادة، وغيرها من الأوضاع.

المادة ١٩

يحقّ لأيّ كان التمتعّ بحرية الرأي والتعبير؛ بما في ذلك حرية الاحتفاظ بالآراء الشخصية دون تدخّل، والسعي إلى المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها، من خلال الإعلام، بغضّ النظر عن الحدود.

المادة ٢١

- ١- يحقّ لأيّ كان المشاركة في حكومة بلده، مباشرةً أو من خلال الممثلين المختارين بحرية.
- ٢- يحقّ لأيّ كان التدخل المتساوي بالخدمة العامة في بلده.
- ٣- تعتبر إرادة الشعب أساس السلطة الحكومية؛ وينعكس ذلك في الانتخابات الدورية والنزيهة وفقاً للتصويت الشامل والمتساوي، إما عبر الاقتراع السري، وإما من خلال ما يعادله من اجراءات الاقتراع الحر.

ب- الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية

المادة ٢

- ١- يتعهد كلّ طرفٍ رسمي في هذه الاتفاقية باحترام كافة الأفراد الموجودين على أرضه والخاضعين لسلطانه القضائي، وتأمين الحقوق المعترف بها لهم في هذه الاتفاقية، دون تمييز بين الأعراق، والألوان، والأجناس، واللغات، والأديان، والآراء السياسية، والآراء الأخرى، والأصول الوطنية أو الاجتماعية، والملكية، والولادة، وغيرها من الأوضاع.
- ٢- حيث لا تطبّق التدابير التشريعية الحالية أو غيرها، يتعهد كلّ طرفٍ رسمي في هذه الاتفاقية باتّخاذ الخطوات اللازمة، وفقاً لاجراءاته الدستورية وشروط الاتفاقية، لاعتماد مثل هذه التدابير التشريعية أو غيرها، بما فيه الكفاية لسريان مفعول الحقوق المعترف بها في الاتفاقية.

٣- يتعهد كلّ طرفٍ رسمي في هذه الاتفاقية بالتأكد من:

- أ- استرداد كلّ شخصٍ، تتعرّض حقوقه وحرياته المعترف بها في هذه الوثيقة للانتهاك، حقّه بشكلٍ فعال، بغض النظر إن كان مرتكب الانتهاك ينتمون إلى جهاتٍ رسمية؛

- ب- مثول أي شخص، يزعم أنه تعرّض لظلامه، أمام سلطات قضائية أو إدارية أو تشريعية مختصة لاسترداد حقه، أو أي سلطة مختصة أخرى تابعة لنظام الدولة القانوني، ومحاولة تطوير الوسيلة القضائية لاسترداد الحقوق؛
ج- تطبيق السلطات المختصة هذه الوسائل القانونية ما إن يسري مفعولها.

المادة ١٩

- ١- يحق لأي كان الاحتفاظ بآرائه دون تدخل.
٢- يحق لأي كان بحرية التعبير؛ بما في ذلك حرية السعي إلى المعلومات والأفكار من أي نوع وتلقيها ونقلها، بغض النظر عن الحدود، شفهيًا كان أم كتابيًا، طباعياً أم فنياً، أو من خلال أية وسيلة إعلامية أخرى يختارها بنفسه.
٣- إن ممارسة الحقوق المبينة في الفقرة الثانية من هذه المادة تفرّض واجبات ومسؤوليات خاصة. لذا، قد تتعرض لبعض الموانع، لكنها موانع ينصّ عليها القانون وحسب، وهي ضرورية بهدف:
أ- احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم؛
ب- حماية الأمن الوطني أو النظام العام، أو الصحة والأخلاق العامة.

المادة ٢٥

- مع استثناء التمييزات المذكورة في المادة ٢، وبغض النظر عن أية موانع غير عقلانية، يملك كل مواطن الحق والفرصة في:
أ- المشاركة في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرةً وإما من خلال الممثلين المختارين بحرية؛
ب- الاقتراع والفوز في الانتخابات الدورية النزيهة وفقاً للتصويت الشامل والمتساوي، وعبر الاقتراع السري، مما يضمن حرية تعبير المقترعين وإرادتهم؛
ج- المشاركة، على قدم المساواة، في خدمات دولته العامة.

ج- الاتفاقية الدولية لإزالة كل أشكال التمييز العرقي

المادة ٥

- بالتوافق مع الواجبات الأساسية المبينة في المادة ٢ من هذه الاتفاقية، يتعهد الأطراف الرسميون بمنع التمييز العرقي بأشكاله كافة، والعمل على إزالته، وضمان حق الجميع دون تمييز بين العرق، أو اللون، أو الأصل الوطني أو الإثني، ومساواة الجميع أمام القانون، لا سيما عند ممارسة الحقوق التالية:

...

ج- الحقوق السياسية، لا سيما حق المشاركة في الانتخابات - سواء كمقترح أو كمرشح- وفقاً للتصويت الشامل والمتساوي، والمشاركة في الحكومة وإدارة الشؤون العامة على أي مستوى، بالإضافة إلى المشاركة في الخدمات العامة؛

د- الحقوق المدنية الأخرى، لا سيما ... الحق في حرية الرأي والتعبير

د- الاتفاقية الدولية لإزالة كل أشكال التمييز ضد النساء

المادة ٧

يتخذ الأطراف الرسميون التدابير المناسبة كافة لإزالة التمييز ضد النساء، في ميادين الدولة السياسية والعامة، كما يؤمنون للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، الحقوق التالية:

أ- حق الاقتراع في كل الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية للانتخاب في سائر الهيئات التي ينتخب أعضاؤها شعبياً؛

ب- حق المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتطبيقها، وتولي المناصب العامة، وتأدية الوظائف العامة جميعها على المستويات الحكومية كافة؛

ج- حق المشاركة في المنظمات غير الحكومية والجمعيات المهتمة بالحياة العامة والسياسية في الدولة.

المادة ٨

يتخذ الأطراف الرسميون التدابير المناسبة كافة ليسنحوا أمام المرأة، على قدم المساواة مع الرجل ودون أي تمييز، الفرصة لتمثيل حكوماتها على الصعيد العالمي، والمشاركة في عمل المنظمات الدولية.

هـ- اتفاقية حقوق النساء السياسية

المادة الأولى

يحق للنساء الاقتراع في العمليات الانتخابية كافة، على قدم المساواة مع الرجال ودون أي تمييز.

المادة ٢

تعتبر النساء مؤهلات للانتخاب في سائر الهيئات التي ينتخب أعضاؤها شعبياً، ويرسي القانون الوطني قواعدها، على قدم المساواة مع الرجال ودون أي تمييز.

المادة ٣

يحق للنساء تولي المناصب العامة، وممارسة كل الوظائف العامة التي يرسي القانون الوطني قواعدها، على قدم المساواة مع الرجال ودون أي تمييز.

و- الشريعة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

المادة ٩

- ١- يحق لكل فرد تلقي المعلومات.
- ٢- يحق لكل فرد التعبير عن رأيه ونشره ضمن حدود القانون.

المادة ١٣

- ١- يحق لكل مواطن المشاركة بحرية في حكومة بلده، إما مباشرة وإما من خلال الممثلين الذين اختيروا بحرية، بالتوافق مع شروط القانون.

ز- الاتفاقية الأميركية لحقوق الإنسان

المادة ١٣: حرية التفكير والتعبير

- ١- يحق لكل فرد أن يعبر عن أفكاره بحرية. يتضمن هذا الحق حرية السعي إلى المعلومات والأفكار من الأنواع كافة وتلقيها ونقلها، بغض النظر عن الحدود، أشفهية كانت أم خطية، أم مطبوعة أم بصيغة فنية، أو من خلال أية وسيلة إعلامية أخرى يختارها المرء بنفسه.
- ٢- لا تتعرض ممارسة الحق، المبين في الفقرة السابقة، إلى أية رقابة مسبقة، بل إلى المسؤولية القانونية اللاحقة التي يرسبها القانون علانية إلى الدرجة المطلوبة، لتأمين:
 - أ- احترام حقوق الآخرين سمعتهم؛ أو
 - ب- حماية الأمن الوطني، أو النظام العام، أو الصحة العامة أو الأخلاقيات.

المادة ٢٣: حق المشاركة في الحكومة

- ١- يحق لكل مواطن التمتع بالحقوق والفرص التالية:
 - أ- المشاركة في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة وإما من خلال الممثلين الذين اختيروا بحرية؛
 - ب- المشاركة في الانتخابات الديمقراطية النزيهة كمقترح أو كمرشح، وفقاً للتصويت الشامل والمتساوي، عبر الاقتراع السري الضامن لحرية تعبير المقترعين وإرادتهم؛
 - ج- التدخل في خدمات دولته العامة، بموجب شروط المساواة العامة.
- ٢- قد ينظم القانون ممارسة الحقوق والفرص المبينة في الفقرة السابقة، استناداً إلى السن، والجنسية، ومحل الإقامة، واللغة، والتربية، والقدرة الذهنية والمدنية فقط، أو وفق حكم محكمة مختصة بالتدابير الإجرامية.

ح- الإعلان الأميركي عن حقوق الإنسان وواجباته

المادة ٤

- لكل شخص الحق في حرية البحث، والرأي، والتعبير، ونشر الأفكار، بواسطة أية وسيلة كانت.

المادة ٢٠

يحق لكل شخص يتمتع بالقدرة القانونية أن يشارك في حكومة دولته، إما مباشرة وإما من خلال ممثليه، كما يشارك في الانتخابات الشعبية، على أن تكون نزيهة ودورية وحرّة، عبر الاقتراع السري.

ط- الشريعة الديمقراطية ما بين الدول الأميركية

المادة الأولى

يحق لشعوب الأميركيتين التمتع بالديمقراطية، ومن واجب حكوماتهم تعزيزها والدفاع عنها.

...

المادة ٣

تتضمن العناصر الأساسية لديمقراطية تمثيلية: احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وممارسة السلطة والتدخل فيها وفقاً لحكم القانون، وإقامة الانتخابات الدورية والحرّة والنزيهة عبر الاقتراع السري والتصويت العام كتعبير عن سيادة الشعب، والنظام التعددي للأحزاب والمنظمات السياسية، وفصل السلطات واستقلالية فروع الحكومة.

ي- الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية

المادة ١٠

١- لكل شخص الحق في حرية التعبير. يتضمن هذا الحق حرية الاحتفاظ بالآراء، وتلقي المعلومات والأفكار ونقلها، دون تدخل أي سلطة عامة وبغض النظر عن الحدود. لا تمنع هذه المادة الدول من المطالبة بترخيص محطات البث وشركات السينما والتلفزيون.

٢- لما كانت هذه الحقوق تفرض واجبات ومسؤوليات، فإن ممارستها قد تتعرض للشكليات والشروط والموانع والغرامات التي يحرمها القانون، لكنها مهمة في أي مجتمع ديمقراطي، لضمان مصلحة الأمن القومي أو وحدة الأراضى أو الأمن العام، والوقاية من الفوضى أو الجريمة، وحماية الصحة أو الأخلاق، وحماية سمعة الآخرين وحقوقهم، ومنع كشف المعلومات السرية، والحفاظ على سلطة القضاء وحياديته.

ك- البروتوكول (رقم ١) للاتفاقية (الأوروبية) لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية

المادة ٣

تتعهد الأطراف الكبرى المتعاقدة بإقامة انتخابات حرّة، ضمن فواصل معقولة، من خلال الاقتراع السري، وفي ظلّ شروط تضمن حرية التعبير عن رأي الشعب في اختياره الهيئة التشريعية.

ل- وثيقة عن اجتماع كوبنهاغن عام ١٩٩٠ حول مؤتمر البعد الإنساني (وثيقة كوبنهاغن الصادرة عام ١٩٩٠)

...

تعترف (الدول المشاركة) أن الديمقراطية التعددية وحكم القانون عنصران مهمان لضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية كافةً، وتطوير معارف الإنسان، وتحقيق غيرها من القضايا المتعلقة بالطابع الإنساني. من هنا، فهي ترحب بالتزام الدول المشاركة كلها بمثل الديمقراطية والتعددية السياسية، وتصميمها المشترك على بناء المجتمعات الديمقراطية استناداً إلى الانتخابات الحرة وحكم القانون.

...

في سبيل تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وممارستها، وتطوير المعارف الإنسانية، وتحقيق غيرها من القضايا المتعلقة بالطابع الإنساني، توافق الدول المشاركة على التالي:

...

٣- تعيد التشديد على أن الديمقراطية عنصرٌ متأصلٌ في حكم القانون. وتعترف بأهمية التعددية في ما يتعلق بالمنظمات السياسية.

...

٥- تعلن، برزانه، أن عناصر العدالة التي يتطلبها التعبير الكلي عن الكرامة المتأصلة، وحقوق سائر البشر المتساوية وغير القابلة للتحويل [نقل ملكيتها من شخص إلى آخر]، تضم:

١-٥ الانتخابات الحرة التي تجرى ضمن فترات فاصلة معقولة، من خلال الاقتراع السري أو ما يعادله من إجراءات التصويت الحر، في ظل ظروف تضمن حرية تعبير المقترعين عن رأيهم عند اختيارهم ممثلهم؛

...

١٠-٥ يتمتع كل شخص بالوسائل الفعالة لممارسة حق تقييم وإصلاح القرارات الإدارية، وبالتالي ضمان احترام الحقوق الأساسية والاستقامة القانونية؛

٦- تعلن الدول المشاركة أن إرادة الشعب التي تعبّر عنها الانتخابات النزيهة والدورية، بحرية وعدل، هي أساس سلطة سائر الحكومات وشرعيتها. وفقاً لذلك، تحترم الدول المشاركة حق المواطنين في المشاركة في حكم بلدهم، إما مباشرة أو عبر الممثلين الذين يختارونهم بحرية، من خلال الاجراءات الانتخابية العادلة.

٧- لضمان نشوء سلطة الحكومة على أساس إرادة الشعب، تقوم الدول المشاركة:

١-٧ بإجراء انتخابات حرة، ضمن فترات فاصلة معقولة، كما يحددها القانون؛

...

٧-٥ باحترام حق المواطنين بالسعي إلى المناصب السياسية أو الرسمية، سواءً فردياً أو كممثلين عن الأحزاب أو المنظمات السياسية، دون أي تمييز؛

٦-٧ باحترام حقوق الأفراد والجماعات، لتؤسس بكامل حريتها أحزابها السياسية الخاصة، أو غيرها من المنظمات السياسية، وتجهيز هذه الأحزاب والمنظمات السياسية بالضمانات القانونية اللازمة كي تتمكن من التنافس في ما بينها، وفق المعاملة المتساوية أمام القانون والسلطات؛

...

٨-٧ بإزالة كل العوائق القانونية أو الإدارية التي تحول دون التدخل الإعلامي الحر، على أساس يفتقر إلى التمييز، بالنسبة لكل الجماعات السياسية والأفراد الراغبين في الالتحاق بالعملية السياسية؛

٨- تعتبر الدول المشاركة أن المراقبين، الأجانب منهم والمحليين، يعززون العملية الانتخابية في الدول حيث تجري الانتخابات. من هنا، فهي تدعو مراقبين من أية دول أخرى مشاركة في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، وأية منظمة أو مؤسسة خاصة، ليراقبوا مجرى الانتخابات الوطنية إن شاءوا، إلى الحد الذي يسمح به القانون. كما تسعى هذه الدول إلى تسهيل تدخل مماثل في الاجراءات الانتخابية التي لا ترتقي إلى المستوى الوطني. أما هؤلاء المراقبون، فيتعهدون بعدم التورط في الاجراءات الانتخابية.

٩- تعيد الدول المشاركة التشديد على:

٩-١ ضمان حق الجميع بحرية التعبير، بما في ذلك حق التواصل. يتضمن هذا الحق حرية الاحتفاظ بالآراء، وتلقي المعلومات والأفكار ونقلها، دون أن تتدخل أية سلطة عامة وبغض النظر عن الحدود. قد تتعرض ممارسة هذا الحق للقيود التي يحددها القانون، لكنّها متناغمة مع المعايير الوطنية. فما من حدود تقيّد، بشكل خاص، إعادة إنتاج الوثائق من أي نوع، مع احترام الحقوق المتعلقة بالملكية الفكرية، بما فيها حقوق النشر...

١٠-١ حين تشدد الدول المشاركة على التزامها بضمان حقوق الفرد بشكل فعال، ليتآلف وحقوق الإنسان والحريات الأساسية ويتصرف بموجبها، ويساهم بنشاط في تعزيزها وحمايتها، إما فردياً أو بالتعاون مع غيره، فإن هذه الدول تعبر عن التزامها بـ:

١٠-١ احترام حق كل شخص في السعي إلى الآراء والمعلومات الحرة، وتلقيها ونقلها، إما فردياً أو بالتعاون مع غيره، لا سيما الأفكار المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حقوق نشرها وطبعها؛

...

١٠-٣ ضمان حقوق الأفراد بالانخراط في الجمعيات، بما في ذلك حق تشكيل المنظمات غير الحكومية والانضمام إليها والمشاركة فيها بفعالية، وهي المنظمات التي تسعى إلى تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، بما فيها النقابات العمالية وجمعيات مراقبة الحقوق الإنسانية؛

١٠-٤ السماح لأعضاء هذه الجمعيات والمنظمات بالدخول المطلق إلى الهيئات المشابهة والتواصل معها، سواءً كانت داخل بلدهم أم خارجها، بالإضافة إلى المنظمات الدولية، والانخراط في عمليات التبادل والتواصل والتعاون مع مثل هذه المنظمات والجمعيات، واستجداء المساهمات المالية الطوعية وتلقيها واستعمالها من المصادر الوطنية والعالمية، كما ينص عليه القانون، بهدف تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها.

٤-٢ تضمن الدول المشاركة أن ممارسة كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية المذكورة أعلاه لن تواجه أية موانع، باستثناء

تلك التي ينصّ عليها القانون، كما تضمن توافقها مع الواجبات القانونية المنصوص عليها في القانون الدولي، لا سيّما في الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية، ومع الالتزامات العالمية، لا سيّما إعلان حقوق الإنسان العالمي. تتميز هذه القيود بطابع الاستثناءات. فتضمن الدول المشاركة عدم إساءة استعمالها أو تطبيقها بطريقة عشوائية، بل بأسلوب يضمن الممارسة الفعالة لهذه الحقوق.

من الضروري أن يرتبط أيّ قيد مفروض على الحقوق والحريات، في أيّ مجتمعٍ ديمقراطي، بأحد أهداف القانون القابل للتطبيق، كما يكون متناسباً وهدف ذلك القانون تناسباً كاملاً.

فضلاً عن شروط بنود حقوق الإنسان العالمية التي تفرض واجبات على الدول الأطراف فيها، تنتشر إعلانات ووثائق مهمة أخرى منبثقة عن تجمعات دولٍ وهيئاتٍ تشريعية حكومية. ومن بين تلك المرتبطة مباشرةً بالانتخابات الديمقراطية: إعلان هاراري (١٩٩١) الصادر عن دول الكومنويلث؛ ووثائق عن اجتماعات قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التابعة لوثيقة كوبنهاغن الصادرة عام ١٩٩٠؛ وقواعد ومعايير لانتخابات عام ٢٠٠١ التي اعتمدها المنتدى البرلماني لتنمية مجتمع جنوب أفريقيا؛ والإعلان الصادر عام ١٩٩٤ حول معايير الانتخابات الحرة والعدالة في اتحاد ما بين البرلمانات. كما أنّ تفسير المحاكم العالمية لشروط بنود حقوق الإنسان العالمية، وآراء القضاة الفردية وقراراتها، يؤمنّ مصادر قانونية مهمة في ما يتعلّق بالانتخابات الديمقراطية وحرية التعبير.

عيّنة عن جدول الأعمال التنظيمي لمشروع مراقبة الإعلام (تشكّل العديد من البنود المذكورة أساساً لمهامٍ متنامية وعلاقاتٍ متبادلة)

الشهر الأول – مهمات التأسيس

- تحديد الأهداف التنظيمية
- تطوير الخطة الاستراتيجية
- صياغة بيان المهمة
- تقرير اسم المشروع وشعاره
- تشكيل البنية التنظيمية
- تجنيد أعضاء مجلس الإشراف أو المجلس الاستشاري، إن دعت الحاجة إلى ذلك
- اختيار مدير المشروع
- تأمين التمويل الأوّلي

الشهر الأول – المهمات التنظيمية الأولية

- تحليل الإطار القانوني والتنظيمي
- تحديد وسائل الإعلام الواجب مراقبتها
- تحديد الموضوعات الواجب مراقبتها
- درس منهجيات المراقبة
- تطوير استراتيجية للعلاقات العامة والإعلام
- تخصيص مساحة مناسبة
- توظيف مسؤولين عن الفرق
- تأمين المساعدين الخبراء

الشهر الثاني – إعداد العمليات

- تأمين المعدات والحاجيات
- تحديد البيانات التي يجب جمعها، والمنهجيات المستخدمة، وتجهيز برامج الكمبيوتر
- صياغة استمارات المراقبة ومواد التدريب
- تطوير تقنيات التدريب
- تقرير جدول أعمال المراقبين وحاجات العاملين
- تجنيد المراقبين وتدريبهم، بالإضافة إلى غيرهم من العاملين والمتطوعين
- التمرين على استخدام برمجيات الكمبيوتر

- تحديد تصميم التقارير ولغات النشر
- اختيار الناطق (أو الناطقين) باسم المشروع و«تدريبه»
- إعداد لائحة بأسماء المعارف وأرقامهم، ومجموعات عبر البريد الإلكتروني وغيرها من وسائل الاتصال
- إنشاء موقع إلكتروني
- متابعة جهود جمع رؤوس الأموال
- تنظيم اجتماعات بين كبار الموظفين لتقييم التقدم

الشهر الثاني - بداية عمليات المراقبة

- تعيين المراقبين وغيرهم في فرق، لعمليات المراقبة والتحليل، وتحديد جدول أعمال تطوير التقارير
- إعداد تمارين تجريبية للمراقبة، وتحليل البيانات، وتطوير التقارير، والتدريب على العروض العامة
- تنظيم الاجتماعات مع الوسائل الإعلامية، والمجالس التحريرية، والمجلس الإعلامي، وجمعية الصحفيين، ومجلس الإشراف على الإعلام، والأحزاب السياسية، والمرشحين، والسلطات الانتخابية، للتعريف عن المشروع
- دعوة المذكورين سابقاً إلى زيارة المشروع، والتعرف إلى المنهجيات والعمليات
- إجراء تمرين «تجربة/بروفة نهائية (بالملابس المطلوبة)» للأسبوع بكامله، لاختبار كافة الأنظمة وعمليات التقييم
- إطلاق أول دورة في مراقبة الإعلام
- إعداد أول مؤتمر صحفي دوري، وعرض أول تقرير دوري، وأية تقارير خلفية مستقلة حول القضايا القرينية

الشهر الثاني بمنظور فترة ما بعد الانتخابات مباشرة - المراقبة والتقارير الدورية

يتألف جدول الأعمال النموذجي من:

الإثنين:

- المباشرة بالمراقبة الأسبوعية؛ يسلم المراقبون الاستمارات اليومية
- يجمع المسؤولون عن الفرق البيانات الناتجة عن مراقبة الأسبوع السابق، ويحضرون السجلات الأسبوعية والتحليلات
- المباشرة بالصياغة التمهيديّة للتقرير
- تنظيم اجتماعات مع قادة الفرق والموظفين العالين الشأن لتقييم وضع العمليات
- إرسال الإشعارات إلى الصحافة بخصوص المؤتمر الصحفي وتقرير المراقبة يوم الخميس

الثلاثاء:

- متابعة المراقبة وتسليم الاستثمارات
- إدراج البيانات من السجلات الأسبوعية في جداول برامج الكمبيوتر
- المباشرة بالتحضير التمهيدي للجداول والرسوم البيانية
- متابعة صياغة التقرير

الأربعاء:

- متابعة المراقبة وتسليم الاستثمارات
- إتمام الجداول والرسوم البيانية المتعلقة بنتائج مراقبة الأسبوع السابق
- إتمام التقارير المتعلقة بنتائج مراقبة الأسبوع السابق
- تطوير التوصيات وتضمينها في التقارير، إن دعت الحاجة إلى ذلك
- صياغة البيانات الصحفية لإيصال رسالة النتائج الأساسية
- الاجتماع بالشركاء و/أو المجلس، إن تيسر ذلك، ومراجعة التقرير والبيان الصحفي والموافقة عليهما
- ترجمة البيان الصحفي وتلخيص عن التقرير إلى لغات إضافية ضرورية للتوزيع

الخميس:

- متابعة المراقبة وتسليم الاستثمارات
- إقامة مؤتمر صحفي وإصدار تقرير
- توزيع التقرير والبيان الصحفي وإرساله إلى الفرق عبر البريد الإلكتروني ونشره على موقع الانترنت
- متابعة العمل على التقرير مع أهم الصحفيين وغيرهم

الجمعة والسبت:

- متابعة المراقبة وتسليم الاستثمارات
- إتمام نشاط المتابعة بشأن توزيع التقرير وردات الفعل حوله
- تقييم تنظيم محاولات المدافعة المناسبة بعد التقرير، والتوصيات، والتخطيط لها

الأحد:

- متابعة المراقبة وتسليم الاستثمارات
- المباشرة بمعالجة البيانات المجموعة ضمن سجلات أسبوعية
- المباشرة بالتحليل للتقرير القادم

الشهر الثاني بمنظور فترة ما بعد الانتخابات – المهام المتنامية والتخطيط المستقبلي

- تقييم وضع العمليات والخطوات لتحسينها، بما في ذلك تشجيع الموظفين والمتطوعين
- تحسين شبكات الاتصالات وتوسيعها
- تحديد الحاجة إلى الإصلاحات القانونية و/أو التنظيمية، وتحسين التنظيم الذاتي الصحفي، والتخطيط لحملة مدافعة فعّالة

- المتابعة بجمع رؤوس الأموال المناسبة للحاجات والخطط
- تحضير تقارير طارئة وأخرى متعلقة بالقضايا القرينية، وفق الحاجة
- تحضير تقرير شامل لفترة ما بعد الانتخابات، مع التوصيات، وربطه، إن أمكن، بنقاشات الطاولة المستديرة و/أو جهود المحاولة
- إدارة الدروس المستخلصة من الأنشطة، ونشرها داخلياً، وخارجياً إلى بقية منظمات المراقبة
- مراجعة الخطة الاستراتيجية على ضوء الأنشطة المحتملة الطويلة الأمد، واحتمالات مراقبة مظاهر إضافية من السلوك الإعلامي، وحرية تعبير المتنافسين السياسيين، وحق المواطنين في المعرفة

عينة عن استمارة تعهد بالمراقبة غير الحزبية

تعهد بمراقبة الإعلام

أتعهد بموجب هذه الوثيقة بأنني:

- ١) سأقدم خدماتي كمراقب غير حزبي، وإلا سأعمل مع ... (اسم المشروع أو المنظمة التي تحاول مراقبة الإعلام)؛
- ٢) لست مرشحاً أو ناشطاً من أجل أي مرشح، سواء كان حزباً سياسياً أو أية جمعية أخرى تسعى إلى منصب رسمي في الانتخابات القادمة؛
- ٣) لا أنوي أن أترشح للانتخابات القادمة، ولا أن أستخدم أية منظمة غير حزبية لمراقبة الانتخابات كأساس لدعم ترشحي في أية انتخابات قادمة؛
- ٤) سأتشدد في المحافظة على عدم حزبيتي أثناء الانتخابات، من خلال الاتزان بالحيادية في الأنشطة المتعلقة بالانتخابات كافة، مُحجماً عن التعبير علانية عن تفضيلي أو معارضي لأي مرشح، أو حزب سياسي، أو أية جمعية أخرى تسعى إلى منصب رسمي، ورافضاً سائر الخدمات أو التهديدات التي يصدرها بحقي أي من المتنافسين السياسيين أو عملائهم؛
- ٥) سأجهد بالعمل، أثناء أنشطة مراقبة الإعلام كلها، لأكون حيادياً ودقيقاً في المراقبة، والتحليل، ونقل تطورات مشروع مراقبة الإعلام إلى الآخرين وتمثيلها أمامهم، بغض النظر عن الفائز أو الخاسر في الانتخابات، متجاهلاً آرائي الخاصة حول الساعين إلى المناصب الرسمية، إلا حين أمارس حقي في الاقتراع، في ظل سرية غرفة الاقتراع؛
- ٦) سأشارك في جلسات التدريب الخاصة بمراقبة الإعلام، وأبذل في أنشطة مراقبة الإعلام كلها قصارى جهدي؛
- ٧) قرأت «قانون عمل مراقبة الإعلام للانتخابات القادمة» وفهمته، وإنني موافق على تعزيز أهدافه ومبادئه، والالتزام بمتطلباته.

الإمضاء _____ التاريخ _____

الاسم مكتوب بأحرف كبيرة _____

العنوان _____

غيرها من معلومات الاتصال _____

الاهتمامات والمهارات التي تنطبق على مراقبة الإعلام _____

عيّنة عن قانون عمل مراقبة الإعلام

قانون عمل مراقبة الإعلام في الانتخابات القادمة

نعلم، نحن الأفراد وأعضاء المنظمات المدنية الذين وافقنا على إجراء مراقبة غير حزبية لعمل الإعلام في الانتخابات القادمة، أننا:

لما كانت إرادة الشعب هي أساس سلطة أية حكومة ديمقراطية، والانتخابات الديمقراطية النزيهة حقاً من حقوق الإنسان الأساسية؛ ولما كانت إرادة الشعب التي يعبر عنها صندوق الاقتراع مستندةً إلى خيارٍ حرٍّ وواعٍ في سبيل انتخاباتٍ نزيهة؛ ولما كانت وسائل الإعلام مهمةً في توفير المعلومات الدقيقة والمناسبة للشعب كي يتخذ خياراته الانتخابية؛ ولما كان من الضروري أن يتمتع المتنافسون للمنصب السياسي بفرصٍ عادلةٍ ليقدموا رسائلهم إلى الشعب، عبر الإعلام، ويفوزوا بالتالي بالمنصب الانتخابي؛ ولما كانت وسائل الإعلام الحرة هي التي تؤدي دورها المناسب كحارسٍ للعمليات الحكومية والسياسية؛ ولما كنا ندرك أهمية دور المراقبة غير الحزبية للإعلام في ضمان انتخاباتٍ ديمقراطيةٍ ونزيهة، وحرصاً منا على صون استقامة المراقبة وحياديتها وفعاليتها، نوافق على الالتزام بقانون عمل مراقبة الإعلام هذا.

سنكون حياديين وغير حزبيين

يلتزم كلٌّ من يدير أنشطة بالتعاون مع مشروع مراقبة الإعلام، في سلوكه وكتاباتهِ وخطاباته، بعدم ممارسة إجحافٍ أو إبداء تفضيلٍ تجاه: أيّ حزبٍ سياسيٍّ أو مرشّحٍ أو جمعيةٍ تسعى إلى منصبٍ انتخابيٍّ؛ أو أية منطقةٍ في الدولة، أو أية جماعةٍ إثنيةٍ أو أفراد؛ أو أية وسيلةٍ إعلاميةٍ، وما تضمنه من ناشرين ومحررين وصحافيين ومجالس الإشراف على الإعلام وسلطاتٍ انتخابيةٍ.

سنبلغ عن أخبارنا بطريقةٍ حياديةٍ ودقيقةٍ وقابلةٍ للثبات

على المراقبين أن يبلغوا عن تغطية الأخبار كلها، بمزيجٍ من الحيادية والدقة، بالإضافة إلى الرسائل المباشرة التي يطلقها المتنافسون السياسيون (الأحزاب السياسية، أو المرشحون، أو غيرهم)، سواءً كانت إعلاناتٍ سياسيةٍ مدفوعة، أم رسائلٍ مجانية، أم برامج شؤونٍ عامة، أم رسائلٍ لتثقيف المواطن أو المقترح، أم أية برامج إذاعيةٍ أو أخبارٍ منشورةٍ أو إعلاناتٍ أخرى - أيّاً كان الموضوع. فينبغي تسجيل هذه الأحداث والقضايا والموضوعات بالشكل المناسب، وحفظ التسجيلات كي يتم إثبات النتائج كافةً.

سنحلل البيانات ونعرضها بطريقةٍ حياديةٍ ودقيقةٍ وقابلةٍ للثبات

يؤدي محلل وعارض البيانات التي جمعها المراقبون عمله بطريقةٍ حياديةٍ ودقيقة، كما يسجّل تحاليل النتائج وتقريرها المدوّنة بأسلوبٍ قابلٍ للثبات.

لن تتدخل بشؤون الإعلام الإخباري، والصحافيين، والسلطات الانتخابية، والمتنافسين السياسيين، والمقترعين لن يتدخل أيّ مشارك في مشروع مراقبة الإعلام هذا في أنشطة أيّ وسيلة إعلامية، أو ناشر، أو محرر، أو صحفي، أو مرشّح سياسي، أو سلطة انتخابية، أو مجلس الإشراف على الإعلام. كما لن يحاول أيّ مشارك في مشروع مراقبة الإعلام هذا التأثير على المقترعين بطريقة حزبية، ولا توجيه العملية الانتخابية ولا إعاقته.

سنراقب القوانين والأحكام والقواعد المناسبة كلها

على كلّ مشارك في مشروع مراقبة الإعلام هذا أن يعرف القوانين والأحكام والقواعد التي توجّه إدارة الانتخابات والإعلام، وعليه الالتزام بها أشدّ الالتزام عند أداء مهامه.

يمكن لمشروع مراقبة الإعلام والناطقين باسمه لفت نظر السلطات المناسبة والشعب إلى سلوك الإعلام غير اللائق، أو سلوك السلطات الحكومية غير الملائم تجاه الإعلام.

سنحافظ على علاقة بناءة مع الوسائل الإعلامية، وأصحابها، والناشرين، والمحررين، والصحافيين، ومجالس الإشراف على الإعلام، والمتنافسين السياسيين، والسلطات الانتخابية

على كلّ مشارك في مشروع مراقبة الإعلام هذا أن يحافظ على علاقة مبنية على المبادئ والاحترام، مع الوسائل الإعلامية، وأصحابها، والناشرين، والمحررين، والصحافيين، ومجالس الإشراف على الإعلام، والمتنافسين السياسيين، والسلطات الانتخابية.

لا ينبغي على أيّ مشارك في مشروع مراقبة الإعلام هذا أن يقبل مكافأة، أو خدمة، من شخص متعاون مع الإعلام، أو المتنافسين السياسيين، أو مجالس الإشراف على الإعلام، أو السلطات الانتخابية، أو غيرها، أو كلّ من يحاول التأثير على أنشطته المتعلقة بمشروع مراقبة الإعلام. بل على المشاركين في هذا المشروع، ممّن تلقوا عرضاً كهذا - من مكافأة أو خدمة أو تهديد - من شأنه محاولة التأثير على أنشطتهم المتعلقة بالمشروع، أن يبلّغوا قادة المشروع عن هذه المحاولات فوراً.

سنضافر جهودنا في مراقبة الانتخابات

على كلّ مشارك في مشروع مراقبة الإعلام هذا أن يسعى إلى التعاون مع المنظمات التي تدير برامج المراقبة غير الحزبية، ومع مراقبي الانتخابات العالمية، من خلال إطلاعهم على التقارير المتعلقة بنتائج مراقبة الإعلام.

استمارة مراقبة الأخبار التلفزيونية - الفقرة الاستهلاكية

الرجاء الكتابة بوضوح شديد!!!

رقم المراقب _____
 وسيلة البث الإعلامية الخاضعة للمراقبة _____
 اسم البرنامج _____
 التاريخ _____ موعداً البداية _____ موعداً النهاية _____

موضوع الأخبار: نقل العناوين الرئيسية حرفياً وحسب ترتيب ظهورها

١. _____
٢. _____
٣. _____
٤. _____
٥. _____
٦. _____
٧. _____
٨. _____

موضوع العنوان الرئيسي	مدة وقت العنوان الرئيسي	نوع الصورة أو الرسم المرفق بالعنوان الرئيسي	انطباع المراقب عن العنوان الرئيسي: إيجابي أم سلبي أم حيادي
١.	١.	١.	١.
٢.	٢.	٢.	٢.
٣.	٣.	٣.	٣.
٤.	٤.	٤.	٤.
٥.	٥.	٥.	٥.
٦.	٦.	٦.	٦.
٧.	٧.	٧.	٧.
٨.	٨.	٨.	٨.

استمارة تلخيص تحقيقات برامج الأخبار التلفزيونية

حصيلة كل تحقيق إخباري مناسب فقط.

استخدم ورقة مستقلة لكل تحقيق إخباري.

- رقم المراقب _____ الوسيلة الإعلامية _____
 اسم البرنامج _____ تاريخ البرنامج وموعده _____
 ١. رقم التحقيق/ عنوانه (من العنوان الرئيسي للبرنامج الإخباري) _____
 ٢. موعد بداية التحقيق _____ موعد نهايته _____ الوقت المنقضي _____ دقيقة _____ ثانية.
 ٣. أنقل الجملة الافتتاحية حرفياً _____

 ٤. ملخص عن موضوع التحقيق الرئيسي

٥. اسم الأفراد المصورين، وانتماءاتهم الحزبية، حسب ترتيب ظهورهم (لا تحسب الصحافي):

الإيجابي/ سلبى (١-٥)	وقت التصوير بالدقائق والثواني	الصورة/الصوت/الصوت فقط/ الصورة فقط	الاسم/الانتماء/الحكومة/ الحزب/خلافه
.١	.١	.١	.١
.٢	.٢	.٢	.٢
.٣	.٣	.٣	.٣
.٤	.٤	.٤	.٤
.٥	.٥	.٥	.٥
.٦	.٦	.٦	.٦
.٧	.٧	.٧	.٧

٦. اسم الأفراد (أو المنظمات) المذكورين لكن غير المصورين وانتماءاتهم الحزبية، حسب ترتيبهم ووقتهم:

الإيجابي/ سلبى (١-٥)	الوقت	الاسم/الانتماء
.١	.١	.١
.٢	.٢	.٢
.٣	.٣	.٣
.٤	.٤	.٤
.٥	.٥	.٥
.٦	.٦	.٦
.٧	.٧	.٧

برنامج الأخبار التلفزيونية - استمارة تعليق موجز

رقم المراقب _____ الوسيلة الإعلامية _____
اسم البرنامج _____ تاريخ البرنامج وموعده _____

١- هل أغفلت نشرة الأخبار نقل أيّ تحقيقٍ مهم جرى أثناء النهار؟
(إن ورد التحقيق في وسيلة إعلامية أخرى، الرجاء تحديد اسمها هنا)

٢- هل لاحظت أيّ «تأثيرات إعلامية» قد تشير إلى تحيزٍ أو تحريف؟
(الرجاء ذكر التحقيق والوقت، ووصفه وصفاً كاملاً)

٣- الرجاء تسجيل أيّ تصريحاتٍ أو تقارير، شعرت أنها كانت محرّفة أو كاذبة أو مجحفة بحق بعض الأفراد أو الجماعات.
(الرجاء ذكر التحقيق والوقت، واقتباسه حرفياً)

٤- هل تمّ استخدام أيّ وصفٍ أو لغةٍ متحيزةٍ أو كاذبةٍ برأيك؟ الرجاء التحلي بأكبر قدر من التحديد.
(الرجاء ذكر التحقيق والوقت، واقتباسه حرفياً).

لا تتردّد في الكتابة خلف هذه الصفحة لأيّ تعليقاتٍ إضافية.
الرجاء الحرص على ذكر تاريخ أيّ برنامجٍ تذكره، وموعد عرضه، واسمه.
الرجاء التحلي بأكبر قدرٍ ممكن من التحديد في تعليقاتك. شكراً!

التحقيقات الرئيسية اليومية في نشرة الأخبار التلفزيونية

التاريخ _____

التحقيقات التلفزيونية الخمسة الأولى

التلفزيون الرسمي رقم ١

- _____ .١
- _____ .٢
- _____ .٣
- _____ .٤
- _____ .٥

التلفزيون الرسمي رقم ٢

- _____ .١
- _____ .٢
- _____ .٣
- _____ .٤
- _____ .٥

التلفزيون الخاص رقم ١

- _____ .١
- _____ .٢
- _____ .٣
- _____ .٤
- _____ .٥

التلفزيون الخاص رقم ٢

- _____ .١
- _____ .٢
- _____ .٣
- _____ .٤
- _____ .٥

التلفزيون الخاص رقم ٣

- _____ .١
- _____ .٢
- _____ .٣
- _____ .٤
- _____ .٥

سجل التلفزيون الأسبوعي

المخططة الخاضعة للمراقبة _____
 فترة المراقبة من _____ / _____ / _____ إلى _____ / _____ / _____
 الحكومة

# حيادي	# سلمي	# إيجابي	الوقت				التاريخ
			لم يظهر على الكاميرا	الصوت	الصورة	الصورة/الصوت	

الوقت الإجمالي = [] = [] (إضافة الخواصل الأربعة)

الطرف الأول

# حيادي	# سلمي	# إيجابي	الوقت				التاريخ
			لم يظهر على الكاميرا	الصوت	الصورة	الصورة/الصوت	

الوقت الإجمالي = [] = [] (إضافة الخواصل الأربعة)

الطرف الثاني

# حيادي	# سلمي	# إيجابي	الوقت				التاريخ
			لم يظهر على الكاميرا	الصوت	الصورة	الصورة/الصوت	

الوقت الإجمالي = [] = [] (إضافة الخواصل الأربعة)

مشروع مراقبة الإعلام / الأفراد

# حيادي	# سلمي	# إيجابي	الوقت				التاريخ
			لم يظهر على الكاميرا	الصوت	الصورة	الصورة/الصوت	

الوقت الإجمالي = [] = [] (إضافة الخواصل الأربعة)

استمارة مراقبة الأخبار التلفزيونية - الفقرة الاستهلاكية

الرجاء الكتابة بوضوح شديد!!!

رقم المراقب _____
 وسيلة البث الإعلامية الخاضعة للمراقبة _____
 اسم البرنامج _____
 التاريخ _____ موعد البداية _____ موعد النهاية _____

موضوع الأخبار: نقل العناوين الرئيسية حرفياً وحسب ترتيب ظهورها

١. _____
٢. _____
٣. _____
٤. _____
٥. _____
٦. _____
٧. _____
٨. _____

موضوع العنوان الرئيسي	مدة وقت العنوان الرئيسي	نوع الصورة أو الرسم المرفق بالعنوان الرئيسي	انطباع المراقب عن العنوان الرئيسي: إيجابي أم سلبي أم حيادي
١.	١.	١.	١.
٢.	٢.	٢.	٢.
٣.	٣.	٣.	٣.
٤.	٤.	٤.	٤.
٥.	٥.	٥.	٥.
٦.	٦.	٦.	٦.
٧.	٧.	٧.	٧.
٨.	٨.	٨.	٨.

٢- استمارة تلخيص تحقيقات برامج الأخبار التلفزيونية

حصيلة كل تحقيق إخباري مناسب فقط.

إستخدم ورقة مستقلة لكل تحقيق إخباري.

رقم المراقب _____ الوسيلة الإعلامية _____

اسم البرنامج _____ تاريخ البرنامج وموعده _____

١- رقم التحقيق/ عنوانه (من العنوان الرئيسي للبرنامج الإخباري) _____

٢- موعد بداية التحقيق _____ موعد نهايته _____ الوقت المنقضي _____ دقيقة _____ ثانية.

٣- أنقل الجملة الافتتاحية حرفياً _____

٤- ملخص عن موضوع التحقيق الرئيسي

٥- اسم الأفراد المصورين، وانتماءاتهم الحزبية، حسب ترتيب ظهورهم (لا تحسب الصحافي)

الاسم/الانتماء/الحكومة/ الحزب/خلافه	الصورة/الصوت/الصوت فقط/الصورة فقط	وقت التصوير بالدقائق والثواني	إيجابي/ سلبي (١-٥)
.١	.١	.١	.١
.٢	.٢	.٢	.٢
.٣	.٣	.٣	.٣
.٤	.٤	.٤	.٤
.٥	.٥	.٥	.٥
.٦	.٦	.٦	.٦
.٧	.٧	.٧	.٧

٦- اسم الأفراد (أو المنظمات) المذكورين لكن غير المصورين وانتماءاتهم الحزبية، حسب ترتيبهم ووقتهم

الاسم/الانتماء	الوقت	إيجابي/ سلبي (١-٥)
.١	.١	.١
.٢	.٢	.٢
.٣	.٣	.٣
.٤	.٤	.٤
.٥	.٥	.٥
.٦	.٦	.٦
.٧	.٧	.٧

برنامج الأخبار التلفزيونية - استمارة تعليق موجز

رقم المراقب _____ الوسيلة الإعلامية _____
اسم البرنامج _____ تاريخ البرنامج وموعده _____

١- هل أغفلت نشرة الأخبار نقل أيّ تحقيقٍ مهم جرى أثناء النهار؟
(إن ورد التحقيق في وسيلة إعلامية أخرى، الرجاء تحديد اسمها هنا)

٢- هل لاحظت أيّ «تأثيرات إعلامية» قد تشير إلى تحيّز أو تحريف؟
(الرجاء ذكر التحقيق والوقت، ووصفه وصفاً كاملاً)

٣- الرجاء تسجيل أيّ تصريحات أو تقارير، شعرت أنها كانت محرّفة أو كاذبة أو مجحفة بحق بعض الأفراد أو الجماعات.
(الرجاء ذكر التحقيق والوقت، واقتباسه حرفياً)

٤- هل تمّ استخدام أيّ وصف أو لغة متحيّزة أو كاذبة برأيك؟ الرجاء التحلي بأكبر قدر من التحديد.
(الرجاء ذكر التحقيق والوقت، واقتباسه حرفياً).

لا تتردّد في الكتابة خلف هذه الصفحة لأيّ تعليقات إضافية.
الرجاء الحرص على ذكر تاريخ أيّ برنامج تذكره، وموعد عرضه، واسمه.
الرجاء التحلي بأكبر قدرٍ ممكن من التحديد في تعليقاتك. شكراً!

التحقيقات الرئيسية اليومية في نشرة الأخبار الإذاعية

التاريخ _____

التحقيقات الإذاعية الخمسة الأولى

الإذاعة الرسمية رقم ١

- _____ .١
- _____ .٢
- _____ .٣
- _____ .٤
- _____ .٥

الإذاعة الرسمية رقم ٢

- _____ .١
- _____ .٢
- _____ .٣
- _____ .٤
- _____ .٥

الإذاعة الخاصة رقم ١

- _____ .١
- _____ .٢
- _____ .٣
- _____ .٤
- _____ .٥

الإذاعة الخاصة رقم ٢

- _____ .١
- _____ .٢
- _____ .٣
- _____ .٤
- _____ .٥

الإذاعة الخاصة رقم ٣

- _____ .١
- _____ .٢
- _____ .٣
- _____ .٤
- _____ .٥

سجل الإذاعات الأسبوعي

المخطة الخاضعة للمراقبة _____
 فترة المراقبة من _____ / _____ / _____ إلى _____ / _____ / _____
 الحكومة

# حيادي	# سلمي	# إيجابي	الوقت		التاريخ
			الصوت المسموع	الصوت غير المسموع	

الوقت الإجمالي = [] = [] (إضافة الحواصل الأربعة)

الحكومة

# حيادي	# سلمي	# إيجابي	الوقت		التاريخ
			الصوت المسموع	الصوت غير المسموع	

الوقت الإجمالي = [] = [] (إضافة الحواصل الأربعة)

الحكومة

# حيادي	# سلمي	# إيجابي	الوقت		التاريخ
			الصوت المسموع	الصوت غير المسموع	

الوقت الإجمالي = [] = [] (إضافة الحواصل الأربعة)

الحكومة

# حيادي	# سلمي	# إيجابي	الوقت		التاريخ
			الصوت المسموع	الصوت غير المسموع	

الوقت الإجمالي = [] = [] (إضافة الحواصل الأربعة)

استمارة مراقبة الإعلام المكتوب- تغطية الصفحة الأولى (صفحة ١ من ٤)

الرجاء الكتابة بوضوح شديد!!!

رقم المراقب _____
 الصحيفة الخاضعة للمراقبة _____
 التاريخ _____

تحقيقات الأخبار: نقل العناوين الرئيسية حرفياً حسب ترتيب حجمها في الصفحة الأولى

١. _____
 ٢. _____
 ٣. _____
 ٤. _____
 ٥. _____

مقالات الصفحة الأولى الإخبارية

الموضوع	سم مربع/سم ^٢	إيجابي / سلبي (١-٥)
		١.
		٢.
		٣.
		٤.
		٥.

صور الصفحة الأولى الفوتوغرافية

الموضوع	سم مربع/سم ^٢	إيجابي / سلبي (١-٥)
		١.
		٢.
		٣.
		٤.
		٥.

استمارة مراقبة الإعلام المكتوب- تغطية الصفحات الداخلية (صفحة ٢ من ٤)

الرجاء الكتابة بوضوح شديد!!!

رقم المراقب _____
 الصحيفة الخاضعة للمراقبة _____
 التاريخ _____

العناوين الرئيسية غير المتصدرة الصفحة الأولى (حرفياً)

الموضوع	الصفحة	سم مربع/سم ٢	إيجابي/ سلبي (١-٥)
.١			
.٢			
.٣			
.٤			
.٥			

مقالات أخرى غير متصدرة الصفحة الأولى

الموضوع	الصفحة	سم مربع/سم ٢	إيجابي/ سلبي (١-٥)
.١			
.٢			
.٣			
.٤			
.٥			

صور فوتوغرافية غير متصدرة الصفحة الأولى

الموضوع	الصفحة	سم مربع/سم ٢	إيجابي/ سلبي (١-٥)
.١			
.٢			
.٣			
.٤			
.٥			

استمارة مراقبة الإعلام المكتوب- مراجع الصفحة الأولى (صفحة ٣ من ٤)

الرجاء الكتابة بوضوح شديد!!!

رقم المراقب _____
 الصحيفة الخاضعة للمراقبة _____
 التاريخ _____

عدّد المراجع الإجمالية حول شخصيةٍ سياسيةٍ أو حزبٍ سياسيٍّ في صفحة هذه الجريدة الأولى، بالترتيب الألفبائي.

رقم المرجع	الاسم
١.	
٢.	
٣.	
٤.	
٥.	
٦.	
٧.	
٨.	
٩.	
١٠.	
١١.	
١٢.	
١٣.	
١٤.	
١٥.	
١٦.	
١٧.	
١٨.	
١٩.	
٢٠.	
٢١.	
٢٢.	
٢٣.	
٢٤.	
٢٥.	

استمارة مراقبة الإعلام المكتوب- المراجع الداخلية (صفحة ٤ من ٤)

الرجاء الكتابة بوضوح شديد!!!

رقم المراقب _____
 الصحيفة الخاضعة للمراقبة _____
 التاريخ _____

عدّد المراجع الإجمالية حول شخصية سياسية أو حزب سياسي في صفحة هذه الجريدة الأولى، بالترتيب الألفبائي.

رقم المرجع	الاسم
١.	
٢.	
٣.	
٤.	
٥.	
٦.	
٧.	
٨.	
٩.	
١٠.	
١١.	
١٢.	
١٣.	
١٤.	
١٥.	
١٦.	
١٧.	
١٨.	
١٩.	
٢٠.	
٢١.	
٢٢.	
٢٣.	
٢٤.	
٢٥.	

استمارة تعليق موجز عن تغطية الصحف

رقم المراقب _____

اسم الصحيفة _____ التاريخ _____

١- هل أغفلت نشرة الأخبار نقل أيّ تحقيقٍ مهم جرى أثناء النهار؟
(إن ورد التحقيق في وسيلة إعلامية أخرى، الرجاء تحديد اسمها هنا)

٢- هل لاحظت أيّ «تأثيرات إعلامية» قد تشير إلى تحيزٍ أو تحريف؟
(الرجاء ذكر التحقيق والوقت، ووصفه وصفاً كاملاً)

٣- الرجاء تسجيل أيّ تصريحاتٍ أو تقارير، شعرت أنها كانت محرّفة أو كاذبة أو مجحفة بحق بعض الأفراد أو الجماعات.

(الرجاء ذكر التحقيق والوقت، واقتباسه حرفياً)

٤- هل تمّ استخدام أيّ وصفٍ أو لغةٍ متحيزةٍ أو كاذبةٍ برأيك؟ الرجاء التحلي بأكبر قدر من التحديد.
(الرجاء ذكر التحقيق والوقت، واقتباسه حرفياً).

لا تتردد في الكتابة خلف هذه الصفحة لأيّ تعليقاتٍ إضافية.
الرجاء الحرص على ذكر تاريخ أيّ برنامجٍ تذكره، وموعد عرضه، واسمه.
الرجاء التحلي بأكبر قدرٍ ممكن من التحديد في تعليقاتك. شكراً!

التحقيقات الرئيسية اليومية المنشورة في الصحف

التاريخ _____

التحقيقات الصحفية الخمسة الأولى

الصحيفة رقم ١

- _____ .١
- _____ .٢
- _____ .٣
- _____ .٤
- _____ .٥

الصحيفة رقم ٢

- _____ .١
- _____ .٢
- _____ .٣
- _____ .٤
- _____ .٥

الصحيفة رقم ٣

- _____ .١
- _____ .٢
- _____ .٣
- _____ .٤
- _____ .٥

الصحيفة رقم ٤

- _____ .١
- _____ .٢
- _____ .٣
- _____ .٤
- _____ .٥

الصحيفة رقم ٥

- _____ .١
- _____ .٢
- _____ .٣
- _____ .٤
- _____ .٥

تغطية الصحف وفق الوسيلة الإعلامية سجل أسبوعي*

التاريخ _____ الوسيلة الإعلامية _____
الموضوع _____

#	التاريخ	المرجع الفرد/ الانتماء أو المنظمة (بما فيها مشروع مراقبة الإعلام)	المساحة (سم مربع) عنوان الصفحة الأمامية الرئيسي - صورة الصفحة الأمامية - مقالة الصفحة الأمامية - العنوان الداخلي الرئيسي (رقم الصفحة) - المقالة الداخلية (الصفحة) - الصورة الداخلية (الصفحة)	إيجابي/سليبي (١-٥)
.١				
.٢				
.٣				
.٤				
.٥				
.٦				
.٧				
.٨				
.٩				
.١٠				
.١١				
.١٢				
.١٣				
.١٤				
.١٥				
.١٦				
.١٧				
.١٨				
.١٩				
.٢٠				
.٢١				
.٢٢				
.٢٣				
.٢٤				
.٢٥				
.٢٦				
.٢٧				
.٢٨				
.٢٩				
.٣٠				

* يجب ملء «سجل أسبوعي» لكل موضوع سياسي لكل خير منشور.

ومع الوقت، يمكن تعقب تغطية كل موضوع في كل خير منشور، ويمكن مقابلة معاملتها في مختلف المنشورات.

تغطية الصحف وفق الموضوع السياسي

سجل أسبوعي

التواريخ (الأسبوع _____) (_____)
 الصحيفة _____
 اسم الفرد أو المنظمة الخاضعة للمراقبة (بما في ذلك مشروع مراقبة الإعلام) _____

الصفحة الأمامية

الموضوع	المساحة (سم مربع/سم ²)	إيجابي/ سلبي (١-٥)
عنوان الصفحة الأمامية الرئيسي		
صورة الصفحة الأمامية		
مقالة الصفحة الأمامية		
مجموع الصفحة الأمامية الجزئي بالسهم المربع/سم ²		

الصفحات الداخلية

الموضوع	المساحة (سم مربع/سم ²)	إيجابي/ سلبي (١-٥)
عنوان الصفحة الأمامية الرئيسي		
صورة الصفحة الأمامية		
مقالة الصفحة الأمامية		
مجموع الصفحة الأمامية الجزئي بالسهم المربع/سم ²		

المجموع بالسهم المربع

المجموع الإيجابي

المجموع السلبي

عيّنة عن قانون عمل الإعلام - حالة غويانا

قانون عمل الإعلام

لنقل وقائع انتخابات غويانا وتغطيتها عام ٢٠٠١.

تمّ الاتفاق عليه في ٩ تشرين الأول | أكتوبر ٢٠٠٠، في ظلّ مؤتمر «الطاولة المستديرة حول قانون عمل الإعلامز، في فندق «لوميريديان بيغاسوس»، شارع «أولد سيوول»، «جورجتاون»، ووقع عليه كلّ من: أنداييه، مارك بهاغواندين، أنطوني كالدري، هيو شولونديلي، روكليف كريستي، كارين دايفيس، دايفيد دو كيرز، دايفيد دو غروت، باتريك ديني، عمر فاروق، مارتين غولساران، أليكس غراهام، دايفيد غرانغر، ألبرت هنري، كاترين هيوز، جوليا جونسون، شريف خان، بريم ميزير، كيت ناسيمنتو، كومبتون بيترز، أبراهام بول، كريشنا رامداني، رودري صول، لالان شوشاران، سافيتري سنغ، هنري سكيريت، كولن سميث.

١. تمهيد

نظراً إلى الرغبة في انتخاباتٍ عادلةٍ وسلميةٍ ومنظمةٍ جيّداً، وتفادي تفاقم وضع التوتر الإثني والنزاع السياسي غير الضروري،

نقبل ونوافق على مساهمة قانون عمل الإعلام - المعدّ للصحف والمحطات التلفزيونية والإذاعية- في إجراء انتخاباتٍ حرةٍ وعادلة، على أن يلقى احتراماً والتزاماً عاماً.

نوافق على التوقيع على هذا القانون، والالتزام به قدر استطاعتنا، متّخذين كلّ الاجراءات المناسبة لضمان التقيد به.

نوافق على قانون العمل هذا، ونوقّع عليه، استناداً إلى الإدراك الواضح والتام أن لا الحكومة، ولا أيّاً من وكالاتها ولا لجنة الانتخابات، ستفرض، أو تسعى إلى فرض، أيّ قيدٍ سابقٍ أو رقابةٍ على أيّ منشورٍ يصدره الإعلام.

٢. قانون العمل

١- يوافق الإعلام، خلال تغطيته للانتخابات ونقله لوقائعها أثناء الحملات الانتخابية، على:

- أ- الإحجام عن نشر أو بث أيّة مسألة من شأنها أن تشجّع أو تحرّض على الحقد العرقي أو التحيّزات أو الازدراء، أو أيّة مسألة يحتمل أن تعزّز أو تسبّب الشغب العام، أو تشكّل تهديداً لأمن الدولة؛
- ب- الإحجام عن السخرية من الناس، أو وسّمهم بصفاتٍ شيطانية، استناداً إلى جنسهم، أو عرقهم، أو طبقتهم، أو إثنتهم، أو لغتهم، أو توجههم الجنسي، أو قدراتهم الجسدية أو الذهنية؛
- ج- اعتبار نفسه مستقلاً وحرّاً من سلطة أيّة حكومة، أو توجه أيّة معارضة سياسية، أو كليهما؛
- د- اعتبار نفسه مستقلاً وحرّاً من أيّة سلطة، أو كلّ، من الأحزاب السياسية المتنافسة رسمياً في الانتخابات، أو جميعها؛

هـ- اعتبار نفسه حراً من أية، أو كل، سلطة فرد، أو جماعة، أو منظمة تمثل المصالح الخاصة لأي من الأحزاب السياسية المتنافسة رسمياً في الانتخابات، أو تعزّزها.

٢- يسعى الإعلام دائماً، عند ممارسته لحقه الدستوري بحرية التعبير، واعترافاً منه بمسؤوليته الاجتماعية الهامة تجاه المجتمع الذي يخدمه، إلى:

أ- توفير رواية حقيقية وشاملة ودقيقة ومتوازنة وعادلة للأحداث، في السياق المناسب لها؛
ب- تقديم نفسه كمتنّدي لتبادل التعليقات العامة، والآراء، والنقاشات، والانتقادات، بأسلوب متوازن ومنطقي؛

ج- عرض صورة دقيقة عن الفرق الأساسية، بالإضافة إلى المنظمات والأحزاب المتنافسة في الانتخابات، وعن المجتمع بصورة عامة؛

د- تقديم أهداف الفرق الأساسية وقيمها، بالإضافة إلى المنظمات والأحزاب المتنافسة في الانتخابات، والمجتمع بصورة عامة، وشرحها قدر المستطاع.

٣- يعترف الإعلام، عند موافقته على مبدأ التقرير أو النقل «العادل والمتوازن»، بأن:

أ- لا يُعدّ أيّ تحقيق عادلاً إن انتقصت منه وقائع فائقة الأهمية، لذا يعتبر حينذاك ناقصاً؛
ب- لا يُعدّ أيّ تحقيق عادلاً، إن تضمن معلومات غير مناسبة أساساً، أو إشاعات أو تصاريح واهية على حساب الوقائع الهامة؛
ج- لا يُعدّ أيّ تحقيق عادلاً، إن ضلّ القارئ أو المستمع أو المشاهد، أو خدعه عن وعيٍ أو غير وعيٍ منه.

٤- يعترف الإعلام، عند موافقته على مبدأ التقرير أو النقل «العادل والمتوازن»، لا سيما في فترات الحملات الانتخابية، أنّ هاتين الصفتين الأساسيتين، أي الدقة والعدل، تميزان الصحافة الجيدة من الرديئة، والصحافة من الدعاية. انطلاقاً من هذا المنظور، نوافق على أن:

* الدقة تتطلّب التحقق من (إلى أقصى حدّ ممكن)، وعرض كلّ الوقائع المناسبة والضرورية لفهم حدث أو قضية معيّنة، حتى وإن كانت الوقائع متعارضة مع معتقدات الصحفي أو المذيع، وأحاسيسه الخاصة؛

* التوازن، أو الحيادية، تتطلّب عرض النقاط الأساسية كلها لحدث أو قضية ما مع عرض التفسيرات أيضاً، بغضّ النظر عن توافق الكاتب الصحفي، أو المراسل الصحفي، أو المذيع، أو المحرّر، أو الجمهور مع هذه الآراء.

٥- كما يعترف الإعلام أنّ هذين العنصرين، أي الدقة والتوازن، مهمان كي يكتسب المواطنون صورةً كاملة وواقعية عن قضايا الحملات الانتخابية، والعالم من حولهم. وتعتمد الديمقراطية، التي تتطلّب مشاركة فعالة من المواطنين الواعين، على الصحفيين والمذيعين، كي يزودوا المواطنين بالمعلومات حول القضايا المهمة.

٦- يوافق الإعلام على أن إغفال الوقائع المناسبة ووجهات النظر، عند نقل القضايا الأساسية التي تهتمّ الشعب، يشوّه لا محالة الحقيقة التي يقدمها مراسل صحفي، أو كاتب صحفي، أو مذيع، مما يضلّل الشعب ويسبب إعلامه.

٧- يعترف الإعلام أنّ تشويه الحقيقة المتعمد الذي يقود الشعب إلى فهمٍ معيّن للأحداث والقضايا، من غير أخذ الواقع بالحسبان، يمكن أن يسمّم عمليات ديمقراطية.

٨- يدعم الإعلام تأسيس مراقبة إعلامية مستقلة للانتخابات، وهيئة تحكيم مع الموارد الضرورية، قادرة على المراقبة وتلقي الشكاوى والحكم على أداء الإعلام. كما يوافق الإعلام على نشر نتائج الهيئة بخصوص الشكاوى التي تلقاها كلها.

٣. الإرشادات:

تمّت دراسة هذه الإرشادات يوم الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، في مؤتمر «الطاولة المستديرة حول قانون عمل الإعلام: الإرشادات التمهيدية»، في فندق «لوميريديان بيغاسوس»، شارع «أولد سيوول»، «جورجتاون». وقد شارك فيه كلٌّ من: مارك بنشوب، أنطوني كالدرو، أندرو كارمايكل، هيو شولمونديلي، رو كليف كريستي، دنيس كافي، كارين دايفيس، دايفيد دو كيرز، دايفيد دو غروت، باتريك ديني، عمر فاروق، مارتين غولساران، أليكس غراهام، دايفيد غرانغر، نيكول غريفيث، آدم هاريس، كاثرين هيوز، مايك جايمس، غلين لول، مارغريت لورانس، ماري مالتيس، بريم ميزير، كيت ناسيمنتو، راوول نلسون، أبراهام بول، كريستوفر رام، لالان شوشاران، سافيتري سنغ، كولين سميث، أوندج وولدروند، بيرت ويلكنسون، فيفيان ويليامز، إنريكو وولفورد.

١- «التحريض على الحقد العرقي وتعزيز الشعب العام».

قد لا تمارس المنظمات الإعلامية رقابةً على أية موادّ تقدّمها الأحزاب السياسية، أو عملاؤها، لنشرها في الصحف إما مجاناً أو وفق كلفةٍ معيّنة، أو بثها في المحطات التلفزيونية أو الإذاعية.

إلا أن المنظمات الإعلامية التي تلتزم بالقانون وتمارس تقييمها التحريري، استناداً إلى الذوق الجيد واحتراماً لأمن الشعب ومبدأ اللياقة، ينبغي أن ترفض أية موادّ تقدّمها الأحزاب السياسية، أو عملاؤها، من المرجح أن تحرض على الكره والعداء الإثني أو تعزز الشعب العام أو تهدّد أمن الدولة.

في حالات الرفض جميعها، ينبغي إعلام الحزب السياسي المعني فوراً بأسباب الرفض، ومنحه وعمالته فرصة، إن سمح الوقت، لتعديل المواد المرفوضة كي تتوافق والمعايير القانونية والأخلاقية المقبولة وغيرها.

لا يجب أن ينشر الإعلام، أو يبث، أيّ تقريرٍ تجاوز محتوياته مجازفةً واضحةً بالتحريض على الكره الإثني، أو الشعب السياسي، بدون أن يؤكد مصدران مستقلان، على الأقل، على دقة التقرير ومصداقيته.

٢- «حرية المكان والزمان للأحزاب السياسية بعد يوم الترشيح».

في الفترة التي تتبع يوم الترشيح، وحرصاً من الإعلام على معاملة الأحزاب السياسية كلها على قدم المساواة، يوافق على توفير مقدارٍ متساوٍ من المكان والزمان لكافة الأحزاب السياسية التي يطابق ترشيحها المعايير القانونية.

ستوفّر وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية معداتها التقنية، بلا مقابل، كالنماذج الطباعية والطباعة، واستديوهات البث الأساسية، والتسجيلات المرئية والمسموعة لإنتاج المقالات والبرامج وعرضها، مع استثناء شروط التحرير، والموهبة، أو الإنتاج الخارجي ومعدات البث، أو إعادة الإنتاج والتوزيع، لتستخدم المواد أيّة منظمة إعلامية أخرى.

٣- «الإمكانية المتساوية للوصول إلى الإعلانات السياسية المدفوعة».

تعترف المنظمات الإعلامية بواجبها في تأمين الفرصة العادلة أمام جميع الأحزاب السياسية، بدون تمييز، لشراء مساحة في الصحف وبرامج محطات الإذاعة والتلفزيونية الأولى، بهدف الترويج لآرائها الخاصة خلال فترة العمل لنجاح المرشحين في الانتخابات.

بهذا الخصوص، سيوفّر الإعلام للأحزاب السياسية المتنافسة كلّ المعلومات المتعلقة بموقع الإعلانات وزمانها، وأسعار نشرها، كي تتطلّع عليها كلّ شركات العلاقات العامة، ووكالات الإعلانات، بالإضافة إلى هيئة التحكيم ومراقبة الإعلام المستقل خلال الانتخابات، كي تلتزم عند المراقبة بقانون العمل وهذه الإرشادات.

٤. «التقارير الإخبارية وبرامج الشؤون العامة».

توافق كلّ المنظمات الإعلامية على أنّ التقارير الإخبارية وبرامج الشؤون العامة، الخاضعة لقانون عمل الإعلام، قد تعالج، في أيّ وقت، أو تتعامل مع أيّة مسألة أو قضية أو منظمة أو فرد. لكن، بالنظر إلى عدد الأحزاب المتنافسة الكبير، تقتصر تغطية أحداث الحملات الانتخابية وغيرها من القضايا المماثلة على قدرة المنظمات الإعلامية على تعيين الطاقم المناسب لهذه الأنشطة. إنّ توزيع حصص المكان والزمان المجانية والمدفوعة، لتعرض الأحزاب السياسية آراءها عبر الإعلام هو نتيجة لهذا القيد.

من هنا، على التقييمات التحريرية أن تواصل استنادها إلى المنظمات الخاصة بها وحسب. وتهدف هذه التقييمات إلى الالتزام بأسمى مبادئ الحيادية والعدل والأمانة، مع الفصل الدائم بين الواقع والتدخل في مسائل الجدل السياسي وغيرها، وتلك التي يدعمها الشهود، والتصاريح المنسوبة إلى مصادر رسمية، وغيرها من المصادر التي تثبت الوقائع في بعض التحقيقات الخاصة.

٥- «أنشطة الموظفين الإعلاميين السياسية، واحتمال اتهامات بالتحيز».

توافق المنظمات السياسية على أنّ الأشخاص الأكثر تعرضاً إلى اتهامات بالتحيز هم أصحاب المؤسسات الإعلامية الأفراد، والموظفون الأعضاء بدوام كامل، والموظفون بدوام جزئي، وغيرهم من الأفراد الذين تعاقبوا على كتابة المقالات والنصوص والتعليقات وغيرها من مواد النشر، وإنتاجها وتقديمها، بالإضافة إلى أ- المرشحين الرسميين للانتخابات البرلمانية، وب- أعضاء الأحزاب السياسية. بموجب ذلك، توافق المنظمات الإعلامية على أن يمتنع أولئك الأفراد، عند أدائهم لوظائفهم، عن استخدام برامجهم بهدف تعزيز الأهداف السياسية خلال الفترة التي تبدأ من تاريخ توقيع قانون عمل الإعلام وإرشاداته، وحتى اليوم التالي لظهور نتائج الانتخابات.

٦. «أخطاء الوقائع» .

يتعهد الإعلام بالتعامل بمسؤولية مع أية شكاوى يتلقاها، بشأن التقارير المنشورة أو المذاعة، وتلك التي تحتوي أخطاء الوقائع، وحيث يتم تبرير هذه الأخيرة برأيهم لنشر التصحيحات المناسبة أو بثها.

٧. «تغطية يوم الاقتراع».

توافق المنظمات الإعلامية على عدم تغطية أي نشاط تقوم به الأحزاب السياسية لمدة أربع وعشرين ساعة، تبدأ قبل افتتاح صناديق الاقتراع، في يوم الاقتراع، وتستمر حتى إغلاق هذه الصناديق.

٨. «مراقبة أداء الإعلام».

توافق المنظمات الإعلامية على تأسيس مجلس تحكيم ومراقبة إعلام مستقل للانتخابات، كمرجع لاستقبال الشكاوى بخصوص أداء الإعلام في نقل الأحداث وتغطيتها، خلال الحملة الانتخابية.

تعبّر المنظمات الإعلامية عن تقديرها لجهود لجنة غويانا للانتخابات، وغيرها من الواهيين، في سبيل تحديد المصادر الداعمة لهذا العمل وتأمينها.

رغم ذلك، توافق المنظمات الإعلامية على ضرورة صياغتها- بنفسها- لشروط المرجع، ووظائفه، وبنيتها، ومفاصل عقوباته، وغيرها من التدابير التي تهدف إلى تحسين الأداء؛ على أن تكون هي المنظمات التي وقّعت على قانون عمل الإعلام والإرشادات التابعة له، فتستعدّ للتعاون مع لجنة غويانا للانتخابات لتحقيق هدف عمل مجلس التحكيم والمراقبة الإعلامية المستقلة للانتخابات.

مجلس التحكيم ومراقبة الإعلام المستقل

تمّ فحص شروط المرجع هذه في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، في المؤتمر الثالث والأخير المتعلق «بالطاولة المستديرة حول قانون عمل الإعلام»، في فندق «لوميريديان بيغاسوس»، شارع «أولد سيول»، «جورجتاون». وقد شارك فيه كل من: مارك بنشوب، هيو شولمونديلي، دنيس كافي، كارين دايفيس، دايفيد دو كيرز، دايفيد دو غروت، مارتين غولساران، أليكس غراهام، نيكول غريفيث، كايتي هيوز، مايك جايمس، ماري مالتيس، بريم ميزير، كيت ناسيمنتو، بوب نوريسن كومبتون بيترز، أبراهام بول، سافيتري سنغ، كولين سميث، إنريكو وولفورد.

١- الخلفية

السياق المحلي

بين التاسع من تشرين الأول/أكتوبر والأول من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، شارك تقريباً أربعون من أصحاب الوسائل الإعلامية والمتمرسين في المهنة، داخل غويانا، في جلستين من جلسات الطاولة المستديرة. رعت المداولات لجنة غويانا للانتخابات (GECOM)، ووكالة التنمية العالمية الكندية (CIDA)، وقد دعا إليها السيد هيو شولمونديلي. هدفت هاتان الجلستان إلى صياغة قانون عمل الإعلام، والإرشادات المرافقة له، لتعزيز أداء المنظمات الإعلامية خلال الحملات المؤدية إلى الانتخابات العامة سنة ٢٠٠١. وقد تمت مناقشة السياق المحلي لهذه المداولات في ظلّ:

. غياب القوانين التي تنظّم المعايير وأداء الإعلام الإلكتروني؛

. غياب قانون العمل الانتخابي للأحزاب السياسية المتنافسة في انتخابات ٢٠٠١؛

. الاعتراف بأنّ تضافر جهود طاقم العمل الإعلامي يوفّر الفرصة الفضلى لتحسين تطبيق المعايير، خلال الحملات الانتخابية.

. بعد الإجماع على قانون عمل الإعلام والإرشادات المرافقة له، أوصى ممثلو الإعلام بتأسيس مجلس تحكيم ومراقبة الإعلام المستقل في الانتخابات، ليكون مرجعاً لاستقبال الشكاوى والآراء التي يدليها الشعب والأحزاب السياسية المتنافسة وغيرها حول أداء الإعلام في نقله للأحداث وتغطيتها خلال الحملات.

السياق الدولي

حدّدت ثلاثة تطوّراتٍ مهمة المداوولات والاستنتاجات في جلسات الطاولة المستديرة، ضمن سياق حقوق الإنسان الدولية:

أ- عام ١٩٩٠، حدّر أمين عام الأمم المتّحدة من أنّه:

«لا يمكننا أن نغضّ النظر عن أنّ الديمقراطية نفسها ليست كافيةً لضمان حقوق الإنسان الأساسية، رغم أنها الشرط الإلزامي للاعتراف بهذه الحقوق. بالفعل، لا تملك الديمقراطية السياسية الحقيقية فرصاً كبيرة للبقاء، مع ترزوع الاستقرار والافتقار إلى العدالة الاجتماعية. لا يمكن تعزيز هذه العدالة إلا بمساعدة من يشجعها حقاً، مع أنهم غالباً ما يهجرونها بعد أن تُطبّق بقليل.»

ب- عام ١٩٩١، شدّدت الجمعية العامة للأمم المتحدة (القرار ٤٦/١٣٧ الصادر في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١) على:

«تعتبر الانتخابات الدورية والنزاهة عنصراً مهماً، لا غنى عنه، من عناصر الجهود المبذولة لحماية حقوق المحكوم ومصالحه؛ ووفق الخبرة العملية، يعتبر حق الجميع بالمشاركة في حكومة بلده عاملاً أساسياً للممارسة العملية لأنواع مختلفة من حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.»

ج- عام ١٩٩١، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة (في تقرير أ/٤٦/٦٠٩) أنّ:

«لا تشكّل الانتخابات بحدّ ذاتها الديمقراطية. فهي ليست الغاية، بل خطوةً مهمة لا بل أساسية تمهّد لإرساء النظام الديمقراطي في المجتمعات، وتطبيق حق الفرد بالمشاركة في حكومة بلده، كما هو مذكور في إعلانات حقوق الإنسان العالمية الأساسية. للأسف، قد يمزج البعض بين الغاية والوسيلة، وينسى أنّ الديمقراطية تتعدّى مجرد الاقتراع الدوري، لا بل إنها تشمل عملية مشاركة المواطنين في حياة دولتهم السياسية بأكملها.»

نطاق العمل:

انطلاقاً مما سبق، يُعابَن نطاق عمل مجلس التحكيم ومراقبة الإعلام المستقل، بالنسبة لانتخابات غويانا عام ٢٠٠١، من منظورٍ عالميٍّ يخضع لمعايير حقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة، في ما يتعلّق بالانتخابات بشكلٍ عام، والتدخل الإعلامي والتنظيم بشكلٍ خاص. اقتطف المقطع التالي من كتيب «حقوق الإنسان والانتخابات» حول أوجه الحقوق القانونية والتقنية والإنسانية المتعلقة بالانتخابات، الذي أصدره مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف عام ١٩٩٤.

«يركز قانون الاقتراع أشدّ التركيز على تنظيم التدخل الإعلامي العادل بالنسبة للمرشحين والأحزاب. فيتجلّى هذا، بشكلٍ خاص، في الأماكن التي تسيطر فيها الحكومة على الوسائل الإعلامية المهمة.» من هنا، على القوانين الإعلامية أن تحمي من الرقابة السياسية، والأفضلية الحكومية الظالمة، والتدخل غير المتساوي خلال الحملات الانتخابية.

لا يوحي التدخل الإعلامي العادل بتوزيعٍ متساوٍ للزمان والمكان وحسب، بل إنّه يجذب الانتباه إلى ساعات البث (مثلاً، البث في ساعات الذروة مقابل ساعات البث المتأخرة) وموقع الإعلانات المطبوعة أيضاً (مثلاً، الصفحة الأمامية مقابل الصفحة الخلفية). كما يفرض استخدام الإعلام العادل مسؤوليات ملقاة على عاتق كلّ الأفراد والأحزاب الذين يبلّغون رسائل، أو ينقلون معلومات، عبر وسائل الإعلام (مثلاً الصدق، والاحترافية، والامتناع عن إطلاق الوعود الكاذبة أو التوقعات المزيّفة).

لعلّ الوسيلة الأثمن لتأمين بث عادلٍ ومسؤول، خلال الفترات الانتخابية، تتمثل بهيئةٍ مستقلةٍ مهمتها مراقبة البرامج السياسية وبرامج التثقيف المدني، وتوزيع الوقت على مختلف الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى تلقي الشكاوى ومعالجتها في ما يخصّ التدخل الإعلامي والعدل والمسؤولية. يمكن أن تؤدي هذه المهمة هيئات التمثيل الانتقالية، أو الإدارة الانتخابية، أو لجنة إعلامية مستقلة.

من شأن التوافق على قانون عمل الإعلام أن يؤدي، جزئياً، إلى تأمين إعلامٍ انتخابيٍّ مسؤول، سواءً في البث أم في النشر. فيفضّل استخدام هذه القوانين بصفتها منهجية في تنظيم الإعلام (كالتنظيم الذاتي مثلاً) في مجال العمل التشريعي أو الحكومي، مما يطرح مشكلة الرقابة المحظورة والتدخل في الحقوق الإنسانية المتعلقة بحرية المعرفة والتعبير.»

٢- شروط المرجع

يتعاون مجلس التحكيم ومراقبة الإعلام المستقل مع أصحاب الوسائل الإعلامية والمتمرسين، واطعاً نصب عينيه تحسین نوعية نقل الصحف والمحطات التلفزيونية والإذاعية للأخبار، وتغطيتها، خلال الحملة المؤدية إلى انتخابات عام ٢٠٠١. كما يساهم عمل المجلس، بصورة عامة، في عملية تطبيق معايير أسمى من الأداء الإعلامي، والحفاظ عليها حتى ولو لم تكن البلاد في فترة انتخابات. نتيجةً لذلك، تُوظف عملية تعليم، عبر تشارط المعلومات والخبرات خلال الحملات الانتخابية، تُساعد على زيادة مهارات المتمرسين الإعلاميين وتحسين كفاءاتهم.

كما يفيد مجلس التحكيم ومراقبة الإعلام المستقل، على وجه الخصوص، في كونه مرجعاً لتقييم أداء

المنظمات الإعلامية ومتمرسى المهنة ممن وقّعوا على قانون عمل الإعلام والإرشادات المرفقة به. وتجدر الإشارة إلى أن المجلس لا يملك أية سلطة قانونية أو غيرها.

من هنا، يستمدّ قوته الأخلاقية وأمانته من المبادئ التي ارتكز عليها قانون العمل، إلى جانب الخبرات التي نصّت عليها إرشاداته. وهو يستقبل الشكاوى التي يقدمها أعضاء الشعب، وممثلو الأحزاب السياسية المفوضون، والمرشحون المتنافسون في الانتخابات، وموظفو لجنة غويانا للانتخابات، وممثلون عن هيئة مراقبة الانتخابات المحلية أو الإقليمية أو الدولية. في هذا السياق، يقوم المجلس إبان فترة الحملات الانتخابية بالتالي:

أ- مراقبة إنتاج الصحف والمحطات التلفزيونية والإذاعية، ومراجعتها، وتحليلها، لتحديد مدى التزامها بالمعايير التي توحى بها كلمات القانون وإرشاداته، وروحه ونيتته؛
ب- تلقي الشكاوى والإطراءات وغيرها من التعليقات بخصوص أداء الصحف والمحطات التلفزيونية والإذاعية، وإصدار التصاريح العامة المناسبة؛

ج- جمع الوثائق المناسبة كلها، بما فيها المراسلات، والمقالات، والنصوص، والأشرطة المسجلة السمعية والبصرية، وغيرها من المواد المتعلقة بأية شكوى تُقدّم رسمياً بصددها معالجتها؛

د- المباشرة بمراجعة كلّ المواد الوثيقة الصلة بالموضوع، وغيرها من المعلومات، لتحديد فحوى الشكوى ومدى التزامها بقانون العمل وإرشاداته، مع محافظة المجلس على السرية، مما يبرّر بالتالي تحقيقاً حول أداء الوسيلة الإعلامية؛

هـ- إجراء تحقيق، مهما كانت الوسائل المتوفرة، بما في ذلك المقابلات مع ممثلي الوسيلة الإعلامية المعنية والمشتكي، بالنسبة لكلّ شكوى تُقدّم رسمياً؛

و- تقديم نتائج المجلس واستنتاجاته بخصوص أيّ تحقيق يتولاه المجلس ردّاً على شكوى معينة، وإصدار تلك النتائج والاستنتاجات في كافة المنظمات الإعلامية التي وقّعت على قانون العمل وإرشاداته، كي تشتهر آراء المجلس سواء من خلال النشر أم البث.

٣- بنية المجلس

من المستحسن أن يوافق أصحاب الوسائل الإعلامية والمتمرسون في المهنة، ممن وقّعوا على قانون عمل الإعلام وإرشاداته، على عضوية مجلس التحكيم ومراقبة الإعلام المستقل. كما تغطي مهمات المجلس فترة الحملات الانتخابية الرسمية، ابتداءً من يوم الترشيحات، وحتى أسبوعٍ بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات تقريباً.

يجب أن يتألف المجلس من رئيسٍ بدوامٍ كليّ، وعضوين بدوامٍ جزئيّ. على رئيس المجلس أن يحمل الجنسية الكريبية، ويكون مزوداً بقدرٍ وافرٍ من الخبرة الوطنية والإقليمية في البث التلفزيوني والإذاعي. أما

العضو الثاني، فصحافيٌّ يحمل إما الجنسية المحلية وإما الكاريبية، ويكون متمتعاً بخبرةٍ مهمة في الإعلام المكتوب، ويمكن أن يكون العضو الثالث محامياً على صعيدٍ محليّ.

التدابير التجهيزية

على المجلس أن يتمثل بمكتبٍ ملائم يضم المعدات المكتبية الأساسية، بما في ذلك الحاسوب، والآلة الطباعة، والهاتف، والفاكس، والإنترنت. كما ينبغي تأمين مساعدٍ لأداء المهام الإدارية، وأمين سرٍّ صاحب كفاءة عالية في برنامج معالجة البيانات، وميزانيةٍ لتكبد كلفة معدات المكتب ووسائل النقل والحوادث الطارئة.

التدابير العملية

من الضروري أن يتمتع المجلس بحقّ التزوّد غير المحدود بالمعدات التقنية الفعالة، القادرة على سماع ما تبثه محطات التلفزة والإذاعة في غويانا، ومشاهدته وتسجيله ونسخه والاستماع إليه ثانيةً. كما يجب أن يطّلع المجلس على جداول عمل محطات الإذاعة والتلفزيون المتعلقة بالبرامج الحالية والقادمة؛ ويؤمن، فضلاً عن ذلك، فريقاً من المهتمين بالموارد لمراقبة نتاج الإعلام وجدولته، بصفةٍ متواصلة طوال فترة الحملات الانتخابية.

تجدر الإشارة إلى أن مسؤوليات لجنة غويانا للانتخابات، في ما يتعلّق بإدارة انتخابات عام ٢٠٠١، تضمّ برنامج المساعدة المشتركة الذي أمّن موارد مفيدة بين يدي مستشار مراقبة الإعلام في اللجنة. وفضلاً عن تأمين الموارد لفريقٍ من التقنيين يتولى المهام المتعلقة بالمراقبة، تمّ تخصيص هذه الموارد أيضاً للحصول على المعدات الأساسية كأجهزة الراديو والتلفزيون، وآلات التسجيل وغيرها.

التدابير التنظيمية

بهدف تفادي التكرار غير المجدي للموارد البشرية والمعدات، يُنصح أن يجتمع المسؤولون عن كلٍّ من لجنة الانتخابات، وبرنامج المساعدة المشتركة في اللجنة، ومجلس التحكيم والمراقبة الإعلامية المستقل، بهدف بلوغ اتفاقٍ رسمي حول شروط محدّدة كمرجع، وبرنامج عملٍ مفصّل يطبّقه فريق المراقبة التقني.

يجب أن يكون الهدف تأمين الشفافية واستقلالية الفريق التقنية، لتأدية الخدمات الاحترافية العالية الجودة بالنسبة للجنة والمجلس كليهما. وفقاً لهذه الطريقة، يستفيد عمل المجلس من موارد مراقبة الإعلام التي يقدمها المجتمع الوهاب. بالإضافة إلى ذلك، يدعم عمل المجلس أيضاً المنظمات الإعلامية التي وقّعت رسمياً على قانون العمل وإرشاداته.

لجنة ملاوي الانتخابية :

إجراءات التغطية الإعلامية للانتخابات البرلمانية والرئاسية

الهدف

تُطبّق هذه الاجراءات على الإعلام الإلكتروني (لا سيما شركة البث الملاوية)، وعلى الصحافة في ظروف محدّدة. وهي تهدف إلى ضمان تغطية كاملة وعادلة، خالية من الرقابة، بالنسبة لحملة الأحزاب السياسية المسجّلة كلّها، خلال فترة الحملات الانتخابية وحتى إقفال صناديق الاقتراع البرلماني والرئاسي.

كما تهدف الاجراءات إلى أن يقدّم الإعلام للشعب برامج التثقيف المدني والمعلومات اللازمة حول كافة الأصدقاء المتعلقة بالعملية الانتخابية، والحقوق الانتخابية لكل مواطن، إذ يقع دعم الوسائل الإعلامية الرسمية للنظام الاقتراعي في صلب النظام الديمقراطي.

تستند الاجراءات إلى السلطة المعطاة إلى اللجنة الاقتراعية وقانون الانتخابات البرلمانية والرئاسية الصادر عام ١٩٩٣.

الفقرة الأولى:	تغطية الأخبار
الفقرة الثانية:	برنامج الانتخابات للتثقيف والمعلومات
الفقرة الثالثة:	بث الأحزاب السياسية (الوصول المباشر المجاني)
الفقرة الرابعة:	استطلاعات الرأي
الفقرة الخامسة:	مراقبة التغطية
الفقرة السادسة:	إجراءات الشكاوى

١- تغطية الأخبار والشؤون الحالية

١-١

تُلزَم وسائل الإعلام الرسمية (ولا يقصد بذلك حالياً إلا شركة البث الملاوية) بنقل أخبار الحملات والسياسات والاجتماعات والتحالفات والمؤتمرات الصحافية لكافة الأحزاب السياسية المسجّلة، بعدلٍ وتوازن، خلال فترة الحملات، وبالتالي توفير أخبار العملية الانتخابية حتى إغلاق الصناديق.

٢-١

كما يفرض هذا الواجب على الإعلاميين أن يشكّلوا سلسلةً من البرامج الخاصة بالانتخابات، بالتوافق مع الأحزاب، كالتقاشات العامة، والمقابلات مع قادة الأحزاب، والنقاشات الهاتفية، مع معاملة كافة الأحزاب السياسية على قدم المساواة، وتطبيق المقاربة التحريرية العادلة والمتوازنة نفسها على التقارير والنشرات الإخبارية كلّها.

٣-١

يتمّ تنظيم النقاشات وفق الطريقة التالية:

تنظّم لجنة الانتخابات وشركة البث الملاوية سلسلةً من ستة نقاشاتٍ مع الأحزاب السياسية المسجّلة؛ اثنان

منها في مزوزو، واثنان في لينلونغوي، واثنان في بلانتير، مع تمثيل الأحزاب الثمانية جميعها في برنامجٍ أو آخر في كلِّ مدينة. يعيّن لكلِّ نقاشٍ محاوراً، وصحافياً، وأربعة من الأحزاب السياسية الثمانية. كما يحدد مشاركو الحزب في كلِّ نقاشٍ عبر منهجٍ دوريّ.

تنظّم التواريخ في فترةٍ لاحقة.

تعتبر النقاشات حدثاً تلعب فيه التذاكر دوراً لتحديد الحاضرين في كلِّ مدينة، على أن يشمل مكان إقامة النقاش مائتي شخص. فيتم منح المنظمات المشتركة والكنائس والجوامع مائة تذكرة. أما الأحزاب السياسية الأربعة المشاركة في النقاش، فيحصل كلٌّ منها على خمس وعشرين تذكرة.

يحدد الصحفيون الستة المشاركون في المناقشة الأسئلة المطروحة. وهي تختلف من مناقشةٍ إلى أخرى، رغم أن كلَّ سؤالٍ يتمتّع بالأهمية نفسها في ما يتعلق بقضيةٍ أساسية تواجه ملاوي.

يتمتّع كلُّ حزبٍ بدقةٍ ونصف للرد على كلِّ سؤالٍ يوجهه الصحفيون. ويمكن أن يمنح المحاور، إذا شاء، حزباً معيناً ثلاثين ثانيةً كي يردّ على تحدٍّ مباشر من حزبٍ معارض.*

لن يتم حذف محتويات النقاش إلا في حال خرق أيٍّ من المشاركين قانون العمل. وقد تتخذ بنية النقاش التقريبية الشكل التالي:

المقدّمة	المحاور	ثلاث دقائق
السؤال الأول	الصحافي الأول	دقيقة
الجواب الأول	الأحزاب الأربعة	ست دقائق
السؤال الثاني	الصحافي الثاني	دقيقة
الجواب الثاني	الأحزاب الأربعة	ست دقائق
السؤال الثالث	الصحافي الأول	دقيقة
الجواب الثالث	الأحزاب الأربعة	ست دقائق
السؤال الرابع	الصحافي الثاني	دقيقة
الجواب الرابع	الأحزاب الأربعة	ست دقائق
السؤال الخامس	الصحافي الأول	دقيقة
الجواب الخامس	الأحزاب الأربعة	ست دقائق
الختام	الأحزاب الأربعة	ثماني دقائق
الختام	المحاور	دقيقة

المجموع: سبع وأربعون دقيقة

يُبت كل برنامجٍ مرتين في عطلة الأسبوع بعد كل تسجيل.

* لا يقرّ المعهد الديمقراطي الوطني بأية بنية محدّدة للنقاش. فتختلف البنية المناسبة إلى حدّ معقول وفقاً للظروف الوطنية. على سبيل المثال، قد تكفي دقيقة ونصف للردود، كما ورد هنا، لا سيّما حيث سبق للمواطنين أن تألفوا والأحزاب ومواقفها، وحيث يعتبر الناطق باسم الحزب متمرساً وخبيراً. لكن في ظروف أخرى، قد يتطلّب الأمر وقتاً إضافياً. زد على أن طرائق تركيب الأسئلة وصياغة الردود عديدة ومتنوعة.

٤-١

تقع المسؤولية التحريرية في المحافظة على توازن وعدل التغطية التي تؤديها شركة البث الملاوية على كاهل مدير الاخبار. انطلاقاً من ذلك، يعتبر مسؤولاً عن اللجنة الانتخابية. (انظر على إجراءات الشكاوى في الفقرة السادسة أدناه).

٥-١

تغطي شركة البث الملاوية أخبار مؤتمرات الأحزاب السياسية خلال برامجها الإخبارية الاعتيادية. ويتم استبدال البرامج المسجلة المتتابعة بسلسلة من البرامج الانتخابية الخاصة،

أ- المناقشات (أنظر ٣-١)

ب- برامج اتصالات المشاهدين

ج- سلسلة من المقابلات وجهاً لوجه مع مرشحك، حيث تتم دعوة قادة الحزب إلى شرح فلسفتهم ومخططاتهم السياسية في غضون ثلاثين دقيقة للفرد.

د- بث الأحزاب السياسية (انظر ٣-١، ٣-١٠، والجدول).

٦-١

عل شركة البث الملاوية أن تعين كل المواد المتعلقة بالبث خلال الفترة الممتدة حتى إغلاق صناديق الاقتراع، لضمان عدم استخدام أي حزب للبرامج العامة في سبيل تعزيز مصالحه الانتخابية (عدا بث برامج الأحزاب السياسية، أو تغطية أخبار الانتخابات، أو برامج الانتخابات الخاصة).

٧-١

لا يجوز لطاقتهم عمل شركة البث الملاوية، بصفتهم شركة رسمية، أن يثيروا آراءهم السياسية الخاصة. من هنا، يتم تحديد أي تعليق أو تقييم بوضوح، ويوازن بحذر لتفادي التحيزات.

٨-١

في هذا السياق، تلزم الصحف بتحديد التعليقات التحريرية أيضاً، لفصلها عن الأخبار.

٢- برنامج الانتخابات للثقيف والمعلومات

١-٢

تُلزم وسائل الإعلام الرسمية، على امتداد الحملات الانتخابية وحتى إغلاق صناديق الاقتراع، بثقيف المقترعين وتزويدهم بالمعلومات حول العملية الانتخابية، بهدف تأمين نسبة اقتراعٍ قصوى على يد جمهورٍ انتخابيٍّ واعٍ.

٢-٢

انطلاقاً من ذلك، تلزم الصحف باتخاذ خطواتٍ إيجابية لإعلام قرائها عن حقوقهم الانتخابية، والقيام بمساهمةٍ فعالة لتنمية برنامج الثقيف العام.

٣-٢

لا يجب أن تحتوي هذه البرامج والمواد التثقيفية والمعلوماتية، سواء تم بثها أو نشرها في الصحف، على ما يهدف إلى مضاعفة التوقعات الانتخابية لأي حزب مرشح في الانتخابات.

٤-٢

تتفاوض وكالات الانتاج وشركة البث الملاوية على عدد برامج البث، ومدتها وتواترها، على أن تساهم النتائج في بلوغ الأهداف التي حدتها لجنة الانتخابات.

٣-٣- بث الأحزاب السياسية (التدخل المباشر | المجاني)

١-٣

يطلب من المذيعين أن يزودوا كل حزب سياسي مسجل بسلسلة من فترات البث المتساوية في عددها، وتواترها، ومدتها القصوى، وموعدها (العودة إلى الجدول أدناه). في غضون تلك الأوقات، يمكن لكل حزب سياسي أن يبث برامج مسجلة مسبقاً، باللغة التي يختارها، بمعزل عن تحكم شركة البث الملاوية أو أية سلطة تحريرية أخرى (مع الالتزام بشروط المراقبة وآلياتها المبينة في الفقرة الخامسة أدناه).

٢-٣

تتخذ لجنة الانتخابات القرارات بشأن مدة بث الأحزاب السياسية، وموعد بثها، وتواتره. ويتضمن تحديد موعد البث أوقات مختلفة ومتساوية من فترات البث خلال النهار، بما في ذلك وقت الذروة الذي يستقطب أكبر عدد من المشاهدين.

٣-٣

ينبغي تسجيل هذه البرامج لدواعٍ مهنية. وتوفر شركة البث الملاوية، كل أسبوعٍ، متسعاً من الوقت أمام الأحزاب الراغبة في الاستفادة منه، لاستعمال استديوهات الانتاج والتحرير بشكل متساوٍ ومجاني. فتسجل البرامج في ظل إشراف ممثلي الحزب المفوضين لإنتاج البرنامج المعني. كما يمكن أن تسجل هذه البرامج في استديوهات محترفة، خارج شركة البث الملاوية، إن شاء أي حزب ذلك، على أن يتحمل هو نفسه تكاليف التسجيل. غير أن شركة البث الملاوية تحتفظ لنفسها بحق تقييم المعايير التقنية لأي برنامج مسجل خارج نطاق سيطرتها، بعد أن ينقله الحزب المعني إلى استديوهاتها. فإن لم ترتق المادة المسجلة إلى مستوى المعايير التقنية الضرورية للشركة، قد لا تدرجه هذه الأخيرة في برامجها.

٤-٣

يشارك عضو أو أعضاء من اللجنة الانتخابية في تسجيل سائر برامج الأحزاب السياسية، أي تلك التي يتم تسجيلها في استديوهات شركة البث الملاوية، للتأكد من تلقي الحزب المنتج معاملةً عادلة وموارد متساوية. فينص دور عضو اللجنة على ضمان توافق البرنامج وهذه الاجراءات، مع عدم مصادفة تدابير

البث أية عوائق قانونية. فإن كانت مادة ما، أو برنامج الحزب كله الجاهز للبث، لا يلتزم بالمعايير التقنية، سوف يرفض بثه.

٥-٣

لا يجوز لهذه البرامج أن تتجاوز المدة القصوى المسموح بها. فلا يُسمح لشركة البث الملاوية أن تذيع أي برنامج تتعدى مدته الحدود المفروضة. بل عليها أن تمنح الحزب المعني الفرصة، ضمن فترة الإنتاج الموزعة عليه، لحذف مقاطع من برنامجه حتى يبلغ المدة القصوى المسموح بها. ولا يمكن لشركة البث الملاوية أن تقرر بنفسها حذف أي مقطع من برنامج الحزب السياسي، لأي سبب كان. بل إن الحزب المعني وحده وهو المخول باتخاذ قرار كهذا، أو وفق تعليمات محددة من لجنة الانتخابات. ولا يجوز للجنة أن تتخذ قراراً كهذا، إلا إن اعتبرت البرنامج منتهكاً للقانون أو هذه الاجراءات.

٦-٣

رغم أن هذه البرامج تخلو من أية سلطة تحريرية أو رقابية، باستثناء سلطة الأحزاب الفردية التي تعدّها، إلا أنه يجب أن تتفادى التحريض على الشغب العام، والعنف، والحروب، وافية بشروط قانون العمل. كما تنطبق هذه القيود بشكل متساوٍ على برامج البث ونشرات الصحف.

٧-٣

يمكن لكل حزب أن يستخدم، على هواه، أنظمة بث الأحزاب السياسية المبينة في الجدول أدناه، بصفتها برامج بث المرشحين الرئاسيين. ولا يتم توزيع حصص محددة من أوقات البث على المرشحين الرئاسيين المستقلين، إلا في حال ترشحهم الفعلي للانتخابات. وتجدر الإشارة إلى أن لجنة الانتخابات هي التي تحدّد هذا التوزيع، تبعاً لإغلاق باب الترشيحات الرئاسية.

٨-٣

لا يجوز لأي حزب أن يبتاع وقت بثٍ حيٍّ على شاشة شركة البث الإعلامية، خلال الفترة الممتدة حتى انتهاء الإقتراع.

٩-٣

يجب أن تتسلم شركة البث الملاوية البرامج كاملةً وجاهزةً للبث، عند نهاية وقت الإنتاج المحدد في كل حالة. ولا يجوز بث برنامجٍ إلا بعد إرساله النهائي. لكن إن رغب حزبٌ في سحب برنامجه خلال الأسبوع، فباستطاعته فعل ذلك، لكن لا يمكنه استبداله إلا في الأسبوع التالي وفق نظام البث المحدد. كما ينبغي أن يتم تسليم البرامج المنتجة خارج استديوهات شركة البث الملاوية إليها، في وقت الإنتاج المخصص لذلك الحزب، كي يصغي إليها ممثل لجنة الانتخابات العامل حينذاك، مع وجود ممثل الحزب للتأكيد على التزامه بالقانون الانتخابي. كما يجب أن يتواجد مهندسٌ من شركة البث ليؤكد على إيفاء البرنامج بالشروط التقنية الإلزامية.

١٠-٣

لا يجوز بث أي برنامج تابع لحزبٍ سياسيٍّ، مرشحٍ للانتخابات الواقعة في ١٧ أيار/مايو، بعد الساعة السادسة من صباح يوم الأحد ١٥ أيار/مايو ١٩٩٤.

عند بث برامج الأحزاب السياسية، يؤخذ بعين الاعتبار حدود استعمال استطلاعات الرأي، المبينة في الفقرة ٤-١ أدناه.

جدول بث برامج الأحزاب السياسية

يتألف عدد هذه البرامج المتوفرة لكل حزب، على امتداد ثمانية أسابيع، من اثني عشر برنامجاً*. فيتم تسجيلها ضمن جلسات إنتاجية أسبوعية، وبثها وفق التواتر المبين أدناه، خلال الأسبوع التالي.

زهاء الأسابيع الثمانية الممتدة من الأحد ٢٠ آذار/ مارس ١٩٩٤، وحتى السبت ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٤، يتاح أمام كل حزب التالي:

الأسبوع الأول:	برنامج واحد/ دقيقتان/ خمس مرات يومياً/ سبع مرات أسبوعياً
الأسبوع الثاني:	برنامج واحد/ دقيقتان/ خمس مرات يومياً/ سبع مرات أسبوعياً
الأسبوع الثالث:	برنامج واحد/ دقيقتان/ خمس مرات يومياً/ سبع مرات أسبوعياً
الأسبوع الرابع:	برنامج واحد/ دقيقتان/ خمس مرات يومياً/ سبع مرات أسبوعياً
الأسبوع الخامس:	برنامج واحد/ ثلاث دقائق/ ثلاث مرات يومياً/ سبع مرات أسبوعياً
الأسبوع السادس:	برنامج واحد/ دقيقة/ ثلاث مرات يومياً/ سبع مرات أسبوعياً
الأسبوع السابع:	برنامج واحد/ أربع دقائق/ مرتان يومياً/ سبع مرات أسبوعياً
الأسبوع الثامن:	برنامج واحد/ دقيقة/ أربع مرات يومياً/ سبع مرات أسبوعياً
الأسبوع التاسع:	برنامج واحد/ أربع دقائق/ مرتان يومياً/ سبع مرات أسبوعياً
الأسبوع العاشر:	برنامج واحد/ دقيقة/ أربع مرات يومياً/ سبع مرات أسبوعياً

المجموع: اثنا عشر برنامجاً لكل حزب

يبلغ المجموع الإجمالي ست وعشرين دقيقة من المواد المسجلة لكل حزب. عشر ساعات وست عشرة دقيقة من الإرسال لكل حزب. ثلاثمائة وثمانية مقطع إرسال لكل حزب.

* لا يقر المعهد الديمقراطي الوطني بأي تصميم محدد للرسائل المباشرة، مجانية كانت أم مدفوعة، ولها بتدخل الأحزاب والمرشحين المباشر في سبيل نقل هذه الرسائل إلى الشعب.

٤- استطلاعات الرأي

١-٤

يجب أن تستخدم الوسائل الإعلامية كلّها نتائج استطلاعات الرأي بحذرٍ شديد. فلا تذاغ النتائج، أو تنشر، إلا إن وُجد سببٌ وجيه للاعتقاد بصحتها إحصائياً. في مطلق الأحوال، تذاغ/ تنشر كلّ المعلومات المناسبة، بما فيها تحديد المنظمة التي أجرت الاستطلاع، والحزب أو المنظمة الأخرى التي رعت الاستطلاع أو مؤلته، بالإضافة إلى منهجية المسح وحجم العينة وموقعها، وتاريخ المسح وهامش الخطأ. ولا تستثنى الصحف من إبداء هذا الحذر أيضاً.

٢-٤

لا يجوز نشر استطلاعات الرأي، أو إذاعتها، بعد فترة الحملات الانتخابية؛ مثلاً، خلال الساعات الثماني والأربعين منذ تلك المرحلة وحتى إغلاق صناديق الاقتراع.

٥- مراقبة التغطية الانتخابية

١-٥

على شركة البث الملاوية أن تحفظ سجلاتٍ كاملة من كافة النشرات الإخبارية وبقية البرامج المسجّلة، والمتعلقة بالانتخابات، بما في ذلك بث برامج الأحزاب السياسية. كما ينبغي أن تنشئ نظام مراقبة دقيقة وشديدة لضمان التوازن، خلال الحملة وحتى انتهاء الاقتراع.

٢-٥

على شركة البث الملاوية أن تستعدّ لتزويد لجنة الانتخابات بكافة السجلات والمعلومات والتسجيلات، في أيّ وقتٍ كان، ما إن تطلب اللجنة المباشرة بدورها كمراقب. وقد تُلزم الصحف بإتاحة الفرصة أمام اللجنة لفحص نسخاتٍ قديمة، في حال تقديم أية شكوى.

٦- إجراءات الشكاوى

١-٦

على كلّ مرشّحٍ أو حزبٍ قدّم شكوى مبرّرة بشأن سوء المعاملة أو التغطية، خلال الحملات الانتخابية، أن يرسلها خطياً إلى اللجنة. وعلى أيّ متشككٍ للطلب من مدير الأخبار في شركة البث الملاوية، أو محرّر في صحيفة، أن يصحّح الخطأ المرتكب وأن يرسل نسخةً عنه إلى اللجنة الانتخابية. فيردّ الصحافيون المحترفون،

العاملون من أجل تنفيذ هذه الاجراءات، على تلك الشكاوى بالشكل المناسب، لكنهم يبلغون عنها في مطلق الأحوال للجنة الانتخابية.

٢-٦

حين يتطلب الأمر من شركة البث الملاوية، أو من صحيفة معينة، رداً على مسألة مهمة أو سحباً لها أو تصحيحاً، يكتسب الرد مكانةً بارزةً وعادلة، وحيزاً متساوياً من الوقت أو المساحة.

٣-٦

في حال وقوع نزاعٍ لم يستطع أحدُ البتّ فيه، بخصوص شكوى حول سوء التغطية الإعلامية، يعود القرار النهائي إلى اللجنة الانتخابية.

القاضي السيدة مزوزا، رئيسة الجلسة

لجنة ملاوي الانتخابية

٨ آذار/ مارس ١٩٩٤

عينة عن تقرير مراقبة الإعلام - حالة سلوفاكيا

(مأخذ بإذن منظمة «ميمو ٩٨»)



جمعية مواطني هلسنكي، آنا نوغوفا
جمعية دعم الديمقراطية المحلية: أندريه بارتوزيفيتش
منسق المشروع: ماريك مراكا

تقرير عن التغطية الإعلامية للسياسة السلوفاكية

الأسبوع الثاني: من ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٩٨ إلى ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٩٨
صدر في ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٩٨

انبثقت «ميمو ٩٨» عن محاولة مستقلة وغير حزبية، شكّلتها جمعية مواطني هلسنكي وجمعية دعم الديمقراطية المحلية، لمراقبة التغطية الإعلامية للانتخابات البرلمانية السلوفاكية بشكل منتظم، بانتظار موعدها في ٢٥ و ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وتجدر الإشارة إلى أنّ نتائج بحث «ميمو ٩٨» لا تهدف إلى تفضيل مرشح أو حزب سياسي معين على حساب آخر. فمن خلال اتباع منهجية دقيقة جداً، تسعى «ميمو ٩٨» إلى عرض معلومات تساعد الشعب السلوفاكي على اتخاذ القرارات الواعية المطلوبة من المواطنين في أيّ مجتمع ديمقراطي.

بعد الأسبوع الثاني من مراقبة البرامج الإخبارية في المخططين التلفزيونيين والمخططين الإذاعيين الأهم في البلاد، وبعد الأسبوع الأول من مراقبة الصحف الخمس الأهم، اكتشفت «ميمو ٩٨» اختلافاً كبيراً في نوعية الأخبار التي تقدّمها الوسائل الإعلامية المتعددة، بالإضافة إلى اختلاف جذري في طرائق تصوير الكيانات السياسية الكبرى. إليكم ثاني التقارير الدورية التي تصدرها «ميمو ٩٨» خلال انتخابات أيلول/سبتمبر.

عناوين

أنتج الأسبوع الثاني من مراقبة الإذاعة والتلفزيون بيانات تؤكّد على الميول المبيّنة في الأسبوع الأول. لكن إن كان لا بد من ذكر ملاحظة ما، فتجدر الإشارة إلى أنّ الاختلافات في مقدار التغطية وتصوير الموضوعات السياسية المناسبة بدت أكثر جذرية في الأسبوع الثاني.

← خصّصت شاشة (إس.تي.في) ٤٨٪ من الوقت المكرّس للتحقيقات السياسية المهمة، الأسبوع الماضي، للحكومة الراهنة مع تخصيص ٦, ٢٨٪ لحزب (HzDS) أما تغطية الأحزاب السياسية التي لا تشكّل جزءاً من التحالف الحاكم، فلم تتعدّ ٣, ١٣٪ من التغطية الإخبارية المناسبة.

← واصلت (إس.تي.في) تصوير الحكومة المتبوءة السلطة والتحالف الحاكم في منظورٍ إيجابيٍّ، فيما سلّطت على أحزاب المعارضة ضوءاً سلبياً في الغالب. كما أهملت المحطة بث الآراء المخالفة في معظم الأوقات.

← خصت محطة (ماركيزا) ٢٦,٤٪ من التغطية الإعلامية الانتخابية للأنشطة الحكومية، بالإضافة إلى ٨,٥٪ إضافية لحزب (HzDS). أما الأحزاب التي لا يضمها التحالف الحاكم، فتلقت نسبة ٣٧,٦٪ من إجمالي التغطية الإخبارية.

← عرضت محطة (ماركيزا) تصويراً سلبياً بشكل عام عن حزب (HzDS)، وتغطيةً سلبيةً أكثر منها إيجابية للحكومة. ولم تنفك تبث آراءً إيجابية أو حيادية عن أحزاب المعارضة، وحزب (SNS).

← من بين الصحف الخمس التي خضعت للمراقبة، وحدها (سلوفنسكا ريبابليكا) برزت وحدها في تخصيص أغلبية مساحتها لحزب (HzDS) والحكومة، مع تصويرهما الدائم ضمن منظورٍ إيجابي.

التلفزيون

يتلقى السلوفاكيون الذين يتابعون أخبار محطة (ماركيزا) رأياً حول الأحداث السياسية المهمة، مختلفاً اختلافاً جذرياً عن ذلك الذي يتلقاه مشاهدو محطة (إس.تي.في). فخلال الأسبوع الختام لـ ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٩٨، عرضت (إس.تي.في) تغطيةً للحكومة وتحالف الأحزاب الحاكم أهم بكثير مما عرضته (ماركيزا). وقد تجلّى هذا الاختلاف بصورة أوضح من أسبوع المراقبة الثاني. في المقابل، غطت (ماركيزا) أخبار أحزاب (SDK)، و(SDL)، و(SOP)، أكثر مما فعلت (إس.تي.في). لكن، إلى جانب مقدار التغطية، لا بدّ من الإشارة إلى طريقة تصوير أنشطة الأحزاب السياسية المهمة والحكومة.

← لم تفتأ محطة (إس.تي.في) تصوّر الحكومة و(HzDS) إيجابياً، فيما تخصّص (SDK) و(SDL) و(SOP) بتعليقات سلبية أو حيادية في الغالب. أما محطة (ماركيزا)، فغطت أخبار الحكومة إيجابياً، وسلبياً وحيادياً على السواء. رغم ذلك، فقد صوّرت (HzDS) بطريقة سلبية أكثر منها إيجابية، بينما لم تتورّع عن تكريس الآراء الإيجابية لـ (SDK) و(SDL) و(SOP) و(SMK) كما قدّمت (SNS) إيجابياً تارةً وحيادياً طوراً.

وتواصلت الاختلافات في توازن كلّ تحقيق على هاتين المحطتين التلفزيونيتين. فعرضت (ماركيزا)، في مناسبةٍ واحدة على الأقل، تحقيقاً مؤيداً لنفسها بدون عرض التحقيق بكامل أوجهه.

← ١٩٩٨/٧/٢٣، السابعة مساءً: خلال عرض «ميمو ٩٨» نتائج بحثها في الأسبوع الختام لـ ١٩ تموز/ يوليو ١٩٩٨، قدّمت محطة (ماركيزا) البيانات بطريقة تظهر أنّ نشرة أخبارها هي الأكثر موضوعية. لكنّ هذا لم يعكس استنتاجاتنا بدقة. فافتراضنا أنّ البيانات التمهيدية، وحدها، تكشف عن تحيزٍ محتمل يستحقّ معاناة إضافية.

← بدأ أن محطة (إس.تي.في) تقدّم التحقيقات وفق وجهة نظرٍ واحدة، أو بطريقةٍ ظالمة في الغالب. تلك أمثلة عن تحقيقات الأسبوع المنصرم:

- ← ٢٢ و ٢٤ و ١٩٩٨/٧/٢٦، السابعة والنصف مساءً: في سياق سلسلة من التحقيقات المتعلقة بنجاح الحكومات السلوفاكية المختلفة في دفع ديون الشركات الخاصة، عرضت محطة (إس.تي.في) على مدى أسبوعين بيانات إحصائية، بدون ذكر أية عوامل اقتصادية أخرى، أو آراءٍ معارضة.
- ← ١٩٩٨/٧/٢٣، السابعة والنصف مساءً: كرّست (إس.تي.في) تغطيةً مطوّلة وشاملة من أجل عريضة تتعلق بعدم تخصيص شركات معينة. بدا أنّ التحقيقات تؤيد حزب (HzDS) وما لبثت المحطة أن عادت إلى العريضة نفسها في ٢٥ و ٢٦ تموز/ يوليو.
- ← ١٩٩٨/٧/٢٤، السابعة والنصف مساءً: في تحقيقٍ حول الفيضانات داخل شرق سلوفاكيا، ذكرت (إس.تي.في) آراء عن الحكومة وخبرائها، واصفةً إياها «بالصحيحة». بعدئذ، بثت شريطاً تسجيلياً قديماً وتعليقاتٍ تحريرية أظهرت آراء الأحزاب الأخرى كأنها كاذبة.
- ← ١٩٩٨/٧/٢٦، السابعة والنصف مساءً: في تحقيقٍ حلل تورط نائب مدير حزب (SDK)، فولف، في حادث سيارة، تمّ تصوير السيد فولف بطريقة سلبية للغاية؛ وقد رافق التحقيق شريطاً قديم عن حطام سيارة، فيما لم يُمنح السيد فولف أية فرصةٍ للتعليق على الحادث.
- ← ٢٠ و ١٩٩٨/٧/٢٥، «نازوري» (آراء) و«بوزنامكا» (تعليق): في سلسلة من التحقيقات، تمّ تقديم المعارضة بطريقة سلبية. في سبيل دعم هذا الرأي، استخدمت محطة «إس.تي.في» موادّ جمعتها من وسائل إعلامية أخرى، فلم تختَر إلا المشاهد السلبية وحسب.

الإذاعة

في الأسبوع الخاتم لـ ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٩٨، غطّت الإذاعة السلوفاكية أخبار الحكومة والتحالف الحاكم أكثر بقليل من راديو «تويست». فقد غطّت هذه الأخيرة أخبار (SDK) و(SDL) بنسبة أكبر بقليل. أما تجسيد الإذاعة السلوفاكية للحكومة و(HzDS)، فكان إيجابياً أكثر منه سلبياً. في المقابل، اتّسم تجسيد إذاعة «تويست» لهما بالسلبية والإيجابية معاً. كما بثت كلا المحطتين تحقيقات عديدة اعتبرها مراقبونا حيادية. بالإضافة إلى ذلك، كان رأي راديو «تويست» إيجابياً بخصوص حزب (SDK)، فيما رأى الإذاعة السلوفاكية سلبياً وإيجابياً بخصوص الحزب نفسه.

كما لاحظ مراقبونا حالات خاصة، ظهرت فيها الإذاعة السلوفاكية وكأنها تسعى إلى نيل فرص لتمييز الحكومة بتغطيةٍ إضافية، فيما لم تتاح هذه الفرصة للمعارضة.

- ← ١٩٩٨/٧/٢٠، الثانية عشر ظهراً: بثت إذاعة (راديو زورنال) تحقيقاً حول زيارة ممثل عن البرلمان الكرواتي إلى سلوفاكيا. فاستقبله أعضاء من الحكومة وممثلو (HzDS) في البرلمان. كرّرت هذه المعلومة أربع مرات في البرنامج نفسه، مما وفر تغطيةً حكومية أكبر بكثير من تغطية الآخرين، في خضمّ تحقيقاتٍ إخبارية متساوية في أهميتها.

← ١٩٩٨/٧/٢٢، السادسة مساءً: تكلم نائب رئيس الوزراء، «كالمان»، عن اتّصاف الوضع الاجتماعي في سلوفاكيا بالسلامة، فأمتنا تتميز بسياسات للأقليات تتعدى المعدل الطبيعي، كما أنّ انضمام سلوفاكيا إلى حلف شمال الأطلسي خطوة ستكفل بالنجاح. غير أنّ المعارضة لم يتسن لها إبداء رأيها.

← ١٩٩٨/٧/٢٣، السادسة مساءً: لام نائب رئيس الوزراء، «سيرجيه كوزليك»، حملة خصخصة الإيصالات، التي أطلقتها حكومة السيد كارنوغيرسكي، على خصخصة «نافتا غبيلي». كانت المعلومات تفتقر إلى التوازن، لا سيما وأنه لم يتسن لبقية الأحزاب إبداء آرائها.

الصحف

وسّعت «ميمو ٩٨» نشاط مشروع مراقبة الإعلام في أسبوع ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٩٨، ليشمل خمس صحف مهمة: «نوفي كاس»، «سمي»، «برافدا»، «برাকা»، «سلوفنسكا ريبابليكاس». فكشفت بياناتنا عن ميل أربع من الصحف الخاضعة للمراقبة إلى تصوير الحكومة و(HzDS) سلبياً. أما «سلوفنسكا ريبابليكاس»، فبرزت وحدها كمدافع قوي عن الحكومة ومؤيدٍ مثابر لحزب (HzDS).

← خصّت صحيفة «برافدا» ١٣٪ من حيز أخبارها للحكومة، مسلّطةً عليها ضوءاً سلبياً. أما ٢٩,٥٪ من أخبارها السياسية المهمة، فتتعلق بحزب (HzDS)، مع غلبة الأخبار السلبية على الإيجابية. ومُنح 12.7% (SDK) من التغطية، وكان غالباً ما يوصف إيجابياً، فيما تلقى 20.7% (ZRS) من التغطية، معظمها سلبياً. في ما يتعلق ببقية الأحزاب، فقد قلت نسبة التغطية.

← قامت صحيفة «سمي» بتغطية أكبر لحزب (HzDS) في الأسبوع الماضي (٤٦,٤٪)، لكنها معظمها كان سلبياً. واستهلكت أخبار الحكومة ٢٠٪ من المساحة المخصصة للانتخابات، مع سيطرة السلبية عليها غالباً. أما ١٢,٦٪ من هذه المساحة، فتمّ تخصيصها لحزب (SDK)، ضمن منظورٍ إيجابيٍّ أو حياديٍّ دائم.

← ونسجاً على المنوال نفسه، صوّرت «نوفي كاس» الحكومة و(HzDS) سلبياً أكثر منها إيجابياً. فتلقت الحكومة ٧,٣٪ من التغطية و48.2% (HzDS) أما (SDK) و(SDL)، فتمّ تقديمهما ضمن منظورٍ إيجابيٍّ أو حياديٍّ دائم. فتمتّع (SDK) بـ١٣٪ من المساحة المخصصة لهذه الموضوعات، و(SDL) بنسبة ٣,٦٪. كما منحت الصحيفة 16.4% (SMK) من المساحة المناسبة، ضمن مقابلة امتدّت لصفحتين، عدّها مراقبوننا حياديةً.

← خصّصت «برাকা» ٣٠,١٪ من تغطيتها إلى الحكومة، مع تصنيف أغلبية التحقيقات كسلبية. وقد خصّصت حزب (HzDS) ٢٩٪ من المساحة الإخبارية، رغم أنّ الأغلبية العظمى لهذه

الأخبار كانت سلبية. أما تحقيقات حزب (SDK)، فاحتلت ١١,٢٪ من هذه المساحة في صحيفة «براكا» الأسبوع الماضي. وقد اعتبرت معظم هذه التحقيقات إيجابية أو حيادية. في ما يتعلّق بـ (SDL) و (SOP)، فكانت تغطيتهما بسيطةً جداً، رغم اتّصافها بالإيجابية.

← عرضت «سلوفنسكا ريبابليكا» تغطيةً لأخبار (HzDS) أكثر من أيّ مصدر إخباريّ آخر. فكان نصيب هذا الحزب ٥٧,٨٪ من التغطية، مع تصنيف كلّ التحقيقات إما إيجابيةً وإما حيادية. أما الحكومة، فحازت ١٤,٧٪ من مساحة النشر التي ضمت تحقيقات إيجابية وحيادية أيضاً. في المقابل، جمعت الأحزاب المعارضة كافةً ٢١,٧٪ من هذه المساحة، فكانت كلّ التحقيقات، ما خلا واحداً، سلبية (اعتبر ملاحظةً واحدةً حيادية، وهي تتعلق بحزب (SMK)). وقد تضمّن أحد الأعداد خلال الأسبوع ملحقاتاً من ست صفحاتٍ، عن صحيفة حزب (HzDS) الأسبوعية.

خاتمة

كشفت بيانات الأسبوع الثاني من مراقبة الإعلام التي تديرها «ميمو ٩٨» اختلافات شاسعة في طريقة تصوير الموضوعات السياسية، ومقدار تغطية هذه الموضوعات المختلفة. فأشار أسبوعاً المراقبة إلى أنّ الوسائل الإعلامية لا تتّبع جميعها معايير التوازن والعدل نفسها. كما أظهرت بياناتنا أنّ محطة (إس.تي.في) غالباً ما تهمل عرض الآراء المعارضة في تحقيقات معينة للشعب السلوفاكي. سوف تجمع «ميمو ٩٨» البيانات خلال فترة ما قبل الانتخابات لتحديد إن كان هذا التحيز دائماً أم لا. سيصدر تقريرنا القادم بعد أسبوعين من اليوم، ومن شأنه أن يتضمّن المعلومات المكثّسة جرّاء أربعة أسابيع كاملة من المراقبة.

طوّى هذا التقرير رسومات بيانية عن مقدار تغطية كلّ وسيلة إعلامية خاضعة للمراقبة للكيانات السياسية المهمة. كما ترفق به أيضاً الجداول البيانية التي تصوّر ميول هذه الوسائل الإعلامية لتصوير تلك الكيانات إما إيجابياً وإما سلبياً.

ABOUT THE AUTHORS

حول المؤلفين

روبرت نوريس:

إنه مستشار المعهد الديمقراطي الوطني منذ أمد طويل. وهو مدير الموظفين في مؤسسة الأمم المتحدة الوقفية، والحملة من أجل عالم أفضل. على مدى العقد المنصرم، عمل السيد نوريس كباحث ومحلل سياسي، ممثلاً المرشحين في مناصب وطنية ورسمية عديدة. كما خدم لسنوات خمس ضمن طاقم عمل ممثل الكونغرس الأميركي بارني فرانك (ماساشوستس). زد على أنه كان ممثل المعهد الديمقراطي الوطني المقيم في اليمن وسلوفاكيا، وساعد في تنفيذ برامج المعهد في عدد من البلدان الأخرى. وقد أدار السيد نوريس مباشرة حملة المعهد الديمقراطي الوطني لدعم منظمة مراقبة الإعلام السلوفاكي («ميمو ٩٨»)، منذ نشأتها قبل انتخابات سلوفاكيا عام ١٩٩٨، وحتى فترة ما بعد الانتخابات. وقد بذل جهوده للمساهمة في عدة برامج أخرى تابعة للمعهد الديمقراطي الوطني، حول مراقبة الإعلام وغيرها من الأنشطة الداعمة للانتخابات. فضلاً عن ذلك، كان المستشار الأساسي في برامج مراقبة الإعلام في غويانا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وفي أوغندا بالتعاون مع منظمة خدمات الإصلاح الانتخابي العالمية، وهي منظمة لا تتوخى الربح متمركزة في لندن. وتجدر الملاحظة إلى أن السيد نوريس حاز شهادة في القانون من جامعة أميركا الكاثوليكية (Catholic University of America)، كلية كولومبوس للقانون. كما تخرّج بعد أن أتمّ تعليمه في جامعة الصليب المقدّس.

باتريك ميرلو:

إنه المساعد الأعلى في المعهد الديمقراطي الوطني، ومدير البرامج المتعلقة بالاجراءات الانتخابية والسياسية. أشرف على برامج المعهد الديمقراطي الانتخابية التي تتعلق بالإصلاحات الدستورية والقانونية، ومراقبة الانتخابات المحلية غير الحزبية، وجهود الأحزاب السياسية لضمان النزاهة الانتخابية ومراقبتها العالمية. كما شارك، بصفته المدير أو مجرد عضو، في أكثر من تسعين وفد فوضه المعهد الديمقراطي الوطني، بالإضافة إلى فرق مساعدة في ما يفوق الخمسين دولة، بما في ذلك المساعدة في عدة مشاريع لمراقبة الإعلام. وقد شارك ساندر كولييفر في تأليف كتيب «إرشادات لبحث البرامج الانتخابية في الأنظمة الديمقراطية الانتقالية»، الصادر عن منظمة البند ١٩ (آرتيكل ١٩)، الحملة الشاملة لحرية التعبير (لندن)؛ كما شارك السيدتين كولييفر وآن نوتون في تحرير مجلد البند ١٩، وعنوانه: «قانون الصحافة وممارستها: دراسة مقارنة عن حرية الصحافة في الأنظمة الديمقراطية الأوروبية وغيرها». وقد صدر كلا الكتيبتين لمساعدة المعنيين بالإصلاحات القانونية والحملة من أجل حرية التعبير. قبل الانضمام إلى المعهد الديمقراطي الوطني، كان السيد ميرلو محامياً في «هيلير ايرمان وايت وماكوليف» (Heller Ehrman White & McAuliffe)، أحد أكبر المكاتب القانونية في سان فرانسيسكو. كما درّس السيد ميرلو في جامعة سان فرانسيسكو، كلية القانون، وجامعة بنسلفانيا، كلية القانون أيضاً. وقد حاز شهادته في القانون من جامعة بنسلفانيا، وتابع دراسته للتخرج في معهد الدراسات السياسية، وما قبل التخرج في جامعة تمبل.

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية
2030 شارع م، شمال غرب، الطابق الخامس
واشنطن العاصمة، 20036-3306، الولايات المتحدة الأمريكية
هاتف: + 1 202 728 5500
فاكس: + 1 202 728 5520
البريد الإلكتروني: contactndi@ndi.org
الموقع الإلكتروني: www.ndi.org

ما هي العلاقة بين الإعلام والانتخابات الديمقراطية؟

لا يمكن إنجاز الانتخابات الديمقراطية إلا إن اتخذ المقترعون خياراً حراً وواعياً أمام صناديق الاقتراع. من جهتها، تؤمن وسائل الإعلام المعلومات اللازمة كي يقرر معظم الناخبين خيارهم. من هنا، ينبغي تقييم مدى التزام الإعلام بمسؤولياته تجاه المرشحين السياسيين والشعب.

لم تعتبر مراقبة الإعلام نشاطاً مهماً؟

تساعد مراقبة الإعلام في إثبات ضرورة ثقة المتنافسين السياسيين والشعب، بصورة عامة، بالإعلام والسلطات الانتخابية والحكومة المسؤولة عن تأمين انتخابات نزيهة. كما تسمح المراقبة على المدى الطويل بتحديد مواطن الضعف في السلوك الإعلامي، وإصلاحها. فضلاً عن ذلك، يمكن إثبات سوء استعمال سلطة وسائل الإعلام، بالوثائق، في سبيل التأثير على خيارات المقترعين، مما يتيح الفرصة أمام السكان والمجتمع الدولي لتمييز طبيعة العملية الانتخابية الحقيقية بالشكل المناسب.

كيف يتم تنظيم مراقبة الإعلام، وما هي المنهجيات الممكنة استخدامها؟

يعتمد هذا الكتيب مقارنةً تدريجية نحو تنظيم مشروع المراقبة الإعلامية. وهو يتطرق في دراسته إلى كيفية البداية بالمشروع، والتخطيط له وتنظيمه، فضلاً عن منهجيات المراقبة. كما تقدم الملاحق نماذج عن استمارات المراقبة، والتعهدات غير الحزبية، وقوانين العمل، وشروط إعلانات حقوق الإنسان العالمية التي تمت بصلة إلى موضوعنا، بالإضافة إلى عينات عن تقارير مقتطفة من عدة مشاريع لمراقبة الإعلام.

ماذا تفعل المنظمات المدنية والجمعيات الصحفية لتعزيز أداء الإعلام السليم وضمان محيط انتخابي عادل؟

يتوجه الكتيب إلى المهتمين بحرية التعبير والنزاهة الانتخابية، لمساعدتهم في تطوير قدرات مراقبة الإعلام والعوامل المؤثرة على الإعلام في السياقات الانتخابية. لذا، ننصح القراء المهتمين بالمزيد من المعلومات، حول قضايا مراقبة الإعلام، بالعودة إلى كتيب المعهد الديمقراطي الوطني في كيفية مراقبة المنظمات المحلية للانتخابات: دليل من الألف إلى الياء، وغيره من إصدارات المعهد الديمقراطي الوطني.

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

2030 شارع م، شمال غرب، الطابق الخامس

واشنطن العاصمة، 20036-3306، الولايات المتحدة الأمريكية

هاتف: +1 202 728 5500

فاكس: +1 202 728 5520

البريد الإلكتروني: contactndi@ndi.org

الموقع الإلكتروني: www.ndi.org